

الباب الخامس
آراء المذاهب الإسلامية
فسي
قضايا البحث

الفصلية الأولى : حدود العورة والنظر والمس

أولا - المذهب الحنفى :

أ - عورة الرجل ونظر الرجل للرجل :

” . . . يجوز للرجل أن ينظر الى الرجل الا الى عورته وعورته ما بين سرتيه حتى يجاوز ركبتيه لحد يث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضى الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عورة الرجل ما بين سرتيه الى ركبته وفى رواية ما دون سرتيه حتى يجاوز ركبته وهذا يتبين أن السرة ليست من العورة . . . وحجتنا فى ذلك ما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان اذا اثتر ايدى عن سرتيه وقال أبو هريرة للحسن رضى الله عنهما أرنى الموضع الذى كان يقبله رسول الله صلى الله عليه وسلم منك فأبى له سرتيه فقبلها أبو هريرة رضى الله عنه . . . فأما الفخذ عورة عندنا وأصحاب الظواهر يقولون العورة من الرجل موضع السرة وأما الفخذ ليس بعورة لقوله تعالى بدت لهما سواتهما والمراد منه العورة وفى الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان فى حائط رجل من الأنصار وقد دلى ركبته فى ركبة وهو مكشوف الفخذ اذ دخل أبو بكر رضى الله عنه فلم يتزحزح ثم دخل عمر رضى الله عنه فلم يتزحزح ثم دخل عثمان رضى الله عنه فتزحزح وغطى فخذيه فقيل له فى ذلك فقال ألا أستحي ممن تستحي منه الملائكة فلو كان الفخذ من العورة لما كشفه بين يدي أبى بكر وعمر رضى الله عنهما وحجتنا فى ذلك ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم مر برجل يقال له جرهد وهو يصلى مكشوف الفخذ وقال له عليه الصلاة والسلام وار فخذك أما علمت أن الفخذ عورة وحد يث عمرو بن شعيب رضى الله عنه نص فيه أما الحديث الذى رواه فقد ذكر فى بعض الروايات أنه كان مكشوف الركبة ثم تأويله أن أبى بكر وعمر رضى الله عنهما حين دخلا جلسا فى موضع لم يقع بصرهما على الموضع الذى كان مكشوفاً منه فلما دخل عثمان رضى الله عنه لم يبق الا موضع لو جلس فيه وقع بصره على ركبته فلهذا غطاه فأما الآية فالمراد بالسواة العورة الغليظة وبه نقول أن العورة الغليظة هى السواة ولكن حكم العورة ثبت فيما حول السواتين باعتبار القرب من موضع العورة فيكون حكم العورة فيه أخف فأما الركبة فهى من العورة عندنا . . . وحجتنا فى ذلك حديث أبى هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الركبة من العورة وما ذكر فى حديث عمرو بن شعيب

حتى تجاوز الركبة دليل على أن الركبة من العورة ولأن الركبة ملتقى عظم الساق والفخذ وعظم الفخذ عورة وعظم الساق ليس بعورة فقد اجتمع في الركبة المعنى الموجب لكونها عورة وكونها غير عورة فترجح الموجب لكونها عورة احتياطاً قال صلى الله عليه وسلم ما اجتمع الحلال والحرام في شيء إلا غلب الحرام الحلال ٠٠٠ وما يباح اليه النظر من الرجل فكذلك المس لأن ما ليس بعورة يجوز مسه كما يجوز النظر اليه ٠٠ (١)

من هذا يتضح أن العورة الغليظة للرجل هي السوأتان وكشفها حرام وأن - العورة المخففة وهي ما بين السرة والركبة - والركبة من العورة - حكم كشفها أخف من حكم كشف الغليظة . وهذا ما قال به الاحناف .

٠٠٠ " وأما النظر الى العورة حرام لما روى عن سلمان رضى الله عنه قال لأن آخر من السماء فانقطع نصفين أحب الى من أن أنظر الى عورة أحد أو ينظر أحد الى عورتى ولما ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الوعيد في كشف العورة قيل يا رسول الله فإذا كان أحدنا خالياً فقال ان الله أحق أن يستحى منه وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ابل الصدقة فرأى راعيها تجرد في الشمس فعزله وقال لا يعمل لنا من لحياء له ولكن مع هذا اذا جاء العذر فلا بأس بالنظر الى العورة لأجل الضرورة ٠٠٠ " (٢) .

ومن ذلك يتضح أن التعرى وكشف العورة حرام للناظر والمنظور ، وسترها واجب في كل الأحوال الا عند الضرورة والحاجة ، ويجب سترها كذلك مع عدم وجود أحد ، حياءً وأدباً مع الله سبحانه وتعالى وملائكته ، ولا يجوز كشفها كذلك الا لضرورة أو حاجة .

ب - عورة المرأة ونظر المرأة للمرأة

٠٠٠ " فأما نظر المرأة الى المرأة فهو كنظر الرجل الى الرجل باعتبار المجانسة ٠٠٠ وقد قال بعض الناس بنظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى

(١) السرخسي . المبسوط . (ط ٢ ، بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ، لا تاريخ) .

المجلد الخامس ج ١ ، ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

(كتاب الاستحسان) .

(٢) السرخسي . المرجع السابق ، المجلد الخامس ، ج ١ ، ص ١٥٥ ، ١٥٦ (كتاب

الاستحسان) .

ذوات محارمه حتى لا يباح لها النظر الى ظهرها ومطنها لحديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى النساء من دخول الحمامات بمئزر وبغير مئزر وكان ابن عمر رضى الله عنهما يقول امنعوا النساء من دخول الحمامات الا مريضة أو نفساء ولتدخل مستترة ولكننا نقول المراد منع النساء من الخروج والقرار في البيوت وبه نقول والعرف الظاهر في جميع البلدان بين النساء الحمامات للنساء وتمكنهن من دخول الحمامات دليل على صحة ما قلنا وحاجة النساء الى دخول الحمامات فوق حاجة الرجال لان المقصود تحصيل الزينة والمرأة السى هذا أحوج من الرجل " (١) .

ومن هذا يتضح أن عورة المرأة للمرأة هي ما بين السرة والركبة - والركبة من المورة - عند الحنفية فيجوز للمرأة أن تكشف للمرأة السرة وما فوقها وما تحت الركبة .

ج - عورة الرجل ونظر المرأة للرجل :

"... فأما نظر المرأة الى الرجل فهو كنظر الرجل الى الرجل لما بيننا أن السرة وما فوقها وما تحت الركبة ليس بعورة من الرجل وما لا يكون عورة فالنظر اليه مباح للرجل وللنساء كالثياب وغيرها " (٢) ومن هنا يتضح أن للمرأة أن تنظر الى ما فوق السرة وما تحت الركبة من الرجل بغير شهوة .

د - عورة المرأة ونظر الرجل الى المرأة :

"... فأما نظر الرجل الى المرأة فهو ينقسم الى أربعة أقسام نظره الى زوجته وسلوكه ونظره الى ذوات محارمه ونظره الى اماء الغير ونظره الى الحرة الأجنبية فأما نظره الى زوجته وسلوكه فهو حلال من قرنها الى قدمها عن شهوة أو عن غير شهوة ... وأما نظره الى ذوات محارمه فنقول يباح له أن ينظر الى موضع الزينة الظاهرة والباطنة لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن الآية ولم يرد به

(١) السرخسى . المرجع السابق ، المجلد الخامس ، ج ١ ص ١٤٧ ، ١٤٨ . (كتاب الاستحسان) .

(٢) السرخسى . المرجع السابق ، المجلد الخامس ، ج ١ ص ١٤٨ . (كتاب الاستحسان) .

عين الزينة فانها تنبع في الأسواق ويراها الأجانب ولكن المراد منه موضع الزينة وهى الرأس والشعر والعنق والصدر والعضد والساعد والكف والساق والرجل والوجه وكما يباح النظر الى هذه المواضع يباح المس لما روى أن النبی صلى الله عليه وسلم كان يقبل فاطمة رضى الله عنها ويقول أجد منها ريح الجنة وكان اذا قدم من سفر بدأ بها فعانقها وقبل رأسها ولا يحل له أن ينظر الى ظهرها وبطنها ولا أن يمس ذلك وذوات المحارم بالنسب كالأمهات والجداات والأخوات وبنات الأخ وبنات الأخت وكل امرأة هى محرومة عليه بالقرابة على التأبيد فهذا الحكم ثابت فى حقها وكذلك المحرمة بالرضاع لقوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (١) .

وذلك لأن المخالطة بين المحارم للزيارة وغيرها ثابتة عادة فلا يمكن صيانة مواضع الزينة عن الكشف الا بحرج وأنه مدفوع شرطا ، وكل ما جاز النظر اليه منهن من غير حائل جاز مسه ، لأن المحرم يحتاج الى اركانها وانزالها فى السفر معها وتتعدر صيانة هذه المواضع عن الانكشاف فيتعدر على المحرم الصيانة عن مس المكشوف ، ولأن حرمة النظر الى هذه المواضع ومسها من الأجنيبات أنما ثبت خوفا من حصول الشهوة الداعية الى الجماع ، والنظر الى هذه الأعضاء ومسها فى ذوات المحارم لا يورث الشهوة لأنها لا يكونان للشهوة عادة بل للشفقة وهذا اذا لم يكن النظر والمس عن شهوة ولا غلب على ظنه أنه لا يشتهى ، فأما اذا كان يشتهى أو كان غالب ظنه وأكبر رأيه أنه لو نظر أو مس اشتهى لم يجز له النظر والمس ، لأنه يكون سببا للوقوع فى الحرام فيكون حراما ولا بأس أن يسافر بها اذا أمن الشهوة وكذا لا بأس أن يخلو بها اذا أمن على نفسه لأنه لم يحل المس فالخلوة أولى ، فان خاف على نفسه لم يفعل (٢) .

(١) السرخسى . المرجع السابق ، المجلد الخامس ، ج ١ ، ص ١٤٩ ، ١٥٠ (كتاب الاستحسان) .

(٢) الكاسانى الحنفى . بدائع الصنائع . (القاهرة : مطبعة الامام ١٣ شارع محمد كريم بالقاهرة الناشر زكريا على يوسف ، لاتاريخ) ، ج ٦ ص ٢٩٥٢ ، ٢٩٥٣ (كتاب الاستحسان) .

” ولا بأس بأن يأخذ بطنها أو ظهرها أو فخذها من وراء الثوب إذا كان يأمن على نفسه لما ذكرنا أن مس ذوات الرحم المحرم لا يورث الشهوة عادة خصوصا من وراء الثوب “ (١) .

” . . . فأمّا النظر الى الأجنبية فنقول يباح النظر الى موضع الزينة الظاهرة منهن دون الباطنة لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها وقال على وابن عباس رضى الله عنهما ما ظهر منها الكحل والخاتم وقالت عائشة رضى الله عنها إحدى عينيها وقال ابن مسعود رضى الله عنها خفيها وملاّتها . . . ولكنّا نأخذ بقول على وابن عباس رضى الله عنهما فقد جاءت الأخبار فى الرخصة بالنظر الى وجهها وكفها . . . ثم لا شك أنه يباح النظر الى ثيابها ولا يعتبر خوف الفتنة فى ذلك فكذلك الى وجهها وكفها وروى الحسن بن زياد عن أبى حنيفة أنه يباح النظر الى قدمها أيضا وهكذا ذكر الطحاوى لأنها كما تبتلى بأبداء وجهها فى المعاملة مع الرجال وأبداء كفها فى الأخذ والاعطاء تبتلى بأبداء قدميها اذا مشت حافية أو متعلة وربما لا تجدد الخف فى كل وقت وذكر فى جامع البرامكة عن أبى يوسف أنه يباح النظر الى ذراعيها أيضا لأنها فى الخبز وغسل الثياب تبتلى بأبداء ذراعيها أيضا . . . وكذلك يباح النظر الى ثناياها أيضا لان ذلك يبد منها فى التحدث مع الرجال وهذا كله ان لم يكن النظر عن شهوة فان كان يعلم أنه ان نظر اليها اشتبهى لم يحل له النظر الى شئ منها لقوله صلى الله عليه وسلم من نظر الى محاسن أجنبية عن شهوة صب فى عينيه الآنك يوم القيامة وقال لعلى رضى الله عنه لا تتبع النظرة بعد النظرة فان الاولى لك والآخرة عليك يعنى بالأخرى أن يقصد ها عن شهوة . . . وكذلك لا يباح لها أن تنظر اليه اذا كانت تشتهى أو كان على ذلك أكبر رأيها . . . ولا يحل له أن يمس وجهها ولا كفها وان كان يأمن الشهوة لقوله صلى الله عليه وسلم من مس كف امرأة ليس منها بسبيل وضع فى كفّه جمرة يوم القيامة حتى يفصل بين الخلاشق . . . ونقول للمرأة الحرة أن تنظر الى ما سوى العورة من الرجل ولا يحل لها أن تمس ذلك

(١) الكاسانى الحنفى . المرجع السابق ، ج ٦ ص ٢٩٥٤ (كتاب الاستحسان) .

منه لأن حكم المس أغلظ وهذا اذا كانت شابة تشتبهى فاذا كانت عجوزا لانتشبهى فلا بأس بمصافحتها (١) .

” . . . ثم انما يحرم النظر من الأجنبي الى سائر أعضائها سوى الوجه والكفين أو القدمين ايضا على اختلاف الروايتين اذا كانت مكشوفة ، فأما اذا كانت مستورة بالثوب ، فان كان ثوبها صفيقا لا يلتزق ببدنها فلا بأس أن يتأملها ويتأمل جسدها لأن المنظور اليه الثوب ، وان كان ثوبها رقيقا يصف ما تحته ويشف أو كان صفيقا لكنه يلتزق ببدنها حتى يستبين له جسدها كانت كاسية صورة عارية حقيقة ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : لعن الله الكاسيات العاريات (٢) .

” . . . فلا بأس بالتأمل في جسدها وعليها ثياب ما لم يكن ثوب يبين حجمها فيه فلا ينظر اليه حينئذ لقوله عليه الصلاة والسلام من تأمل خلق امرأة وراء ثيابها حتى يتبين له حجم عظامها لم ير رائحة الجنة ولأنه متى لم تصف ثيابها ما تحتها من جسدها يكون ناظرا الى ثيابها وقامتها دون أعضائها فصار كما اذا نظر الى خيمة فيها امرأة ومتى كان يصف يكون ناظرا الى أعضائها . ” (٣)

” . . . فان كانت صغيرة لا يشتبهى مثلها فلا بأس بالنظر اليها ومن مسها لأنسه ليس لبدنها حكم العورة ولا في النظر والمس معنى خوف الفتنة . . . ” (٤) .

” . . . وبيان هذا أن المرأة من قرننها الى قدمها عورة هو القياس الظاهر واليه أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال المرأة عورة مستورة ثم أبيع النظر الى بعض المواضع منها للحاجة والضرورة فكان ذلك استحسانا لكونه أرفق بالناس . . . ” (٥)

” . . . فنقول كل من كان من الرجال فلا يحل لها أن تبدي موضع الزينة الباطنة بين يديه ولا يحل له أن ينظر اليها الا أن يكون صغيرا فحينئذ لا بأس بذلك لقوله تعالى

(١) السرخسي . مرجع سبق ذكره . المجلد الخامس ، ج ١٠ ، ص ١٥٢ - ١٥٤ (كتاب

الاستحسان) .

(٢) الكاساني الحنفى . مرجع سبق ذكره ، ج ٦ ، ص ٢٩٥٩ (كتاب الاستحسان) .

(٣) الزيلعي الحنفى . تبين الحقائق شرح كنز الدقائق (ط ٢) ، بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ، ١٣١٥ هـ (المجلد السادس

، ص ١٢) (كتاب الكراهية) .

(٤) السرخسي . مرجع سبق ذكره ، المجلد الخامس ، ج ١٠ ، ص ١٥٥ ، (كتاب الاستحسان)

(٥) السرخسي . المرجع السابق ، المجلد الخامس ، ج ١٠ ، ص ١٤٥ (كتاب الاستحسان)

أو الطفل الذى لم يظهر على عورات النساء (١) .

وبالتالى فالمرأة لا يحل لها كشف موضع الزينة الباطنة فى حضور رجل أجنبى عنها إلا أن يكون طفلا لا يشير جسد المرأة وحركاتها وسكناتها شهوته .

والطفل الذى لم يظهر على عورات النساء هو الطفل الذى لم يصل الى سن البلوغ ويعرف .. بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والانزال والا فحتى يتم له ثمانى عشرة سنة ، والجارية بالحيض والاحتلام والحبل والا فحتى يتم لها سبع عشرة سنة ويفستى بالبلوغ فيهما بخمس عشر سنة .. (٢) .

وبالتالى فالصغيرة التى لم تحض بعد ولم تبلغ خمس عشرة سنة بعد ليست عورتها كمورة البالغة التى تحيض وتحتلم ، والصبي الذى لم يبلغ أو لم يصل سنه الخمس عشرة سنة له أن ينظر موضع الزينة الباطنة من المرأة الأجنبية عنه .

ما سبق يتضح أن نظر الرجل للمرأة عند الحنفية ينقسم الى أربعة أقسام :

الأول : يباح له نظر ولمس جسد زوجته وسلوكته من قرننها الى قدمها عن شهوة أو عن غير شهوة .

الثانى : يباح له من ذوات محارمه بالنسب أو الرضاع نظر ولمس مواضع الزينة الظاهرة والباطنة وهى الرأس والشعر والعنق والصدر والعضد والساعده والكف والساق والرجل والوجه ، كما أنه لا بأس بأن يأخذ بطنها أو ظهرها أو فخذه من وراء الثوب عند الضرورة مثل ارتكابها أو انزالها... الخ ، وذلك اذا كان يأمن على نفسه .

الثالث : نظره الى اماه الغير وهو مالم يتناولها الباحث بالعرض لعدم حاجته اليه فى هذه الدراسة .

(١) السرخسى . المرجع السابق ، المجلد الخامس ، ج ١٠ ص ١٥٨ (كتاب الاستحسان)

(٢) الزيلعى الحنفى . مرجع سبق ذكره ، مج ٥ ، ص ٢٠٣ (كتاب الحجر)

الرابع : أما بالنسبة للمرأة الأجنبية فلا يباح له النظر الا الى الوجه والكفين
والقدمين ولا يحل له مس تلك الأجزاء ، كما يباح له تأمل جسدها
اذا كانت مستورة بثوب صفيق لا يلتزق بجسدها ولا يصف أعضائها ،
ولا يحل له مس أى جزء من جسدها ولو من وراء الثوب .

كما اتضح أن للمرأة أن تبدى الزينة الباطنة للطفل الذى لاشهوة
له فى النساء ، كما يحل لها أن تنظر اليه فالطفل الصغير غير المسسيز
لاعورة له ...

ثانياً - المذهب المالكي :

أ - عورة الرجل ونظر الرجل للرجل

••• عورة الرجل ما بين سترته وركبتيه السوأتان مثقلها وإلى سترته وركبتيه مخففها وصحيح عياض هذا وصرح بخروج السر والركبة ابن القطان وهذا هو الأظهر لقول مالك يجوز أن يأتزر الرجل تحت سترته وفي الرسالة والفخذ عورة وليس كالعورة نفسها ••• (١) .

••• وقال في الطراز لا خلاف أن ما فوق سترته وركبته ليس بعورة ولا فسى أن سوأتيه عورة واختلف فيما عدا ذلك انتهى والذي تقتضيه نصوص المذهب أنه يجب على الرجل أن يستتر من سترته لركبته وقال الشيخ أبو عبد الله بن الحاج في المدخل في فصل القذارة أن اظهار بعض الفخذ مكروه على المشهور وقيل حرام ••• (٢) .

ومن ذلك يتضح أن عورة الرجل المثقلة هي السوأتان ، والمخففة هي ما بين سترته وركبته والسر والركبة ليستا من العورة وبالتالي فإن كشف المثقلة حرام وأما كشف المخففة وهي بعض الفخذ فمكروه وقيل حرام ، وعلى قول آخر ليس الفخذ بعورة .

ب - عورة المرأة ونظر المرأة للمرأة :

••• ظاهراً المدونة أن للمرأة أن ترى من المرأة ما يراه الرجل من آخر ولم يذكر ابن رشد خلاف هذا ••• (٣) .

(١) المواق • التاج والاكلیل لمختصر خليل • على هامش مواهب الجليل لشرح مختصر

خليل (ليبيا ، طرابلس : سوق الترك مكتبة

النجاح • نسخة مصورة عن طبعة مطبعة دار

السعادة بمصر ١٣٢٩هـ) مج ١ ص ٤٩٨ (كتاب الصلاة)

(٢) الخطاب • مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (ليبيا ، طرابلس : سوق الترك ،

مكتبة النجاح • نسخة مصورة عن طبعة مطبعة دار

السعادة بمصر ١٣٢٩هـ) • مج ١ ص ٤٩٨ (كتاب

الصلاة)

(٣) المواق • مرجع سبق ذكره ، مج ١ ، ص ٤٩٨ ، ٤٩٩ (كتاب الصلاة)

”... فالمشهور أنها كحكم الرجل مع الرجل أن الفخذ كله عورة وقد صرح به الفاكهاني في شرح الرسالة في باب ما يفعل في المحتضر عند قوله والمرأة تموت في السفر... وجعل للنساء تجريد المرأة للغسل ففي ذلك دليل على أن عورة المرأة في حق المرأة كمعورة الرجل في حق الرجل وهو من السرة الى الركبة فقط...“ (١)

ومن هذا يتضح أن عورة المرأة بالنسبة للمرأة هي ما بين السرة والركبة - والسرة والركبة ليستا بعورة - بخلاف سائر البدن .

ج - عورة المرأة ونظر الرجل الى المرأة

”عورة المرأة مع ذي محرم غير الوجه والأطراف ، قال الأبى عن عياض وعورتها على ذي المحرم ما سوى الذراعين وسوى ما فوق المنحرا انتهى وقال البساطي وعورتها أي المرأة مع محرم من الرجال ما عدا الوجه وأطراف القدمين والكوعين والشعر من الرأس وما أشبه ذلك... وقال الأبى وأظنه عن النووي وكل ما أبيع النظر اليه من جميع ما تقدم فأنما هو بغير شهوة وأما مع الشهوة فممتنع حتى نظر الرجل الى ابنته وأمه وكل ما منع النظر اليه أيضا من جميع ما تقدم فأنما هو لغير حاجة فان كان لحاجة جاز...“ (٢) .

ومن ذلك يتضح أن للرجل أن ينظر من ذوات محارمه من النساء الى الوجه والأطراف مثل الذراعين وما فوق المنحر وما تحت الركبتين والشعر من الرأس .

وأما عورة المرأة مع الرجل الأجنبي فهي غير الوجه والكفين ، قال الأبى عن القاضي عياض وقيل ما عدا الوجه والكفين والقدمين...“ (٣) .

”... وفي الموطأ هل تأكل المرأة مع غير ذي محرم أو مع غلامها قال مالك لا بأس بذلك... وقد تأكل المرأة مع زوجها ومع غيره ممن يواكله ابن القطان فيه إباحة أبدأ المرأة وجهها ويديها للأجنبي إذ لا يتصور الأكل إلا هكذا... وقال ابن محرز وجه المرأة عند مالك وغيره من العلماء ليس بعورة وفي الرسالة وليس في النظرة

(١) الخطاب . مرجع سبق ذكره ، مج ١ ص ٤٩٨ ، ٤٩٩ (كتاب الصلاة)

(٢) الخطاب . المرجع السابق ، مج ١ ص ٥٠٠ (كتاب الصلاة)

(٣) الخطاب . المرجع السابق ، مج ١ ص ٥٠٠ (كتاب الصلاة)

الاولى بغير تعدد حرج وقال رسول الله صلى الله تعالى لاتباع النظر النظر فانما لك الاولى وليست لك الثانية قال عياض فى هذا كله عند العلماء حجة أنه ليس بواجب أن تستر المرأة وجهها وانما ذلك استحباب وسنة لها وعلى الرجل غش بصره عنها ...» (١)

...» وفى كلام ابن محرز فى أحكام الرجعة ما يقتضى أن النظر لوجه الأجنبية لغير لذة جائز بغير ستر قال والنظر الى وجهها وكفيها لغير لذة جائز اتفاقا ...» (٢)

ومن هذا يتضح أن عورة المرأة للأجنبى سائر البدن عدا الوجه والكفين والقدمين، فيجوز له النظر الى الوجه والكفين والقدمين من غير شهوة .

د - عورة الرجل ونظر المرأة للرجل :

...» اختلف فى بدن الرجل هل هو عورة على المرأة فلا يجوز لها أن تنظر منه الا ما يجوز للرجل أن ينظر الى المرأة والصحيح أنه لا يجوز للمرأة أن تنظر من الرجل الا ما يجوز للرجل أن ينظر اليه من ذوات محارمه ...» (٣)

...» وفى صحيح البخارى باب نظر المرأة الى الحبش وغيرهم فى غير ربيبة ابن بطال فيه حجة لمن أجاز النظر الى اللعب فى الوليمة وغيرها وفيه جواز نظر النساء الى اللهو واللعب وفيه أنه لا بأس بنظر المرأة الى الرجل من غير ربيبة وانما اراد البخارى بهذا الحديث الرد على ما ورد من الأمر بالاحتجاب من ابن أم مكتوم الأعشى ...» (٤) .

ومن هذا يتضح أن للمرأة أن تنظر من الرجل الى الوجه والاطراف مثل الذراعين وما فوق المنحر وما تحت الركبة والشعر من الرأس ، وذلك عند أمن الفتنة وبلا شهوة .

-
- (١) المواق . مرجع سبق ذكره ، مج ١ ، ص ٤٩٩ (كتاب الصلاة)
 (٢) الخطاب . مرجع سبق ذكره ، مج ١ ، ص ٥٠٠ (كتاب الصلاة)
 (٣) الخطاب . مرجع سبق ذكره ، مج ١ ، ص ٥٠٠ ، ٥٠١ (كتاب الصلاة)
 (٤) المواق . مرجع سبق ذكره ، مج ١ ، ص ٥٠١ (كتاب الصلاة)

وأما نظر المرأة الى الرجل المحرم لها مثل الأب أو الابن أو الأخ أو الخال أو العم . الخ فهي " ومن المحرم كرجل مع مثله ، ابن عرفة مرئى المرأة من محرمها كرجل مع مثله " (١) .

وهذا يبين أن عورة الرجل بالنسبة الى محارمه هي ما تحت السرة وما فوق الركبة والسرة والركبة ليستا من العورة .

وقد تكلم فقهاء المالكية في مواصفات الثياب الساترة للعورة للرجل والمرأة ، " قال ابن الحاجب والساتر الخفيف كالعدم انتهى قال الأقفهسي الكفيف الساتر الثخين " (٢) ، " والساتر أى المغطى للعورة بلا خسر ولا شغوف ولا وصف " (٣) .

وحدود العورات السابقة لا تنطبق على من لم يبلغوا حد التكليف وهو سن البلوغ ، " وأما البلوغ باعتبار المذهب فهو فى الذكر بالاحتلام أو الانبساط أو السن فقل خمسة عشر وقل سبعة عشر وقل ثمانية عشر وهو فى الانثى كذلك الا أنها تزيد بالحيض والحمل " (٤)

وجوب ستر العورة :

أما من بلغ سن البلوغ من الرجال والنساء فانهم مكلفون بالتستر عن أعين الناس وعدم التعرّى فقد ورد أن " الستر واجب عن أعين الناس وهل يجب فى الخلوات أو يندب فيه قولان " (٥) ، وكذلك ورد أنه " لم يختلف فى حرمة نظر الرجل والمرأة الى عورة الغير الا الرجل مع امرأته وأمه وكراهه بعضهم ولا فى وجوب سترها عن أعين الناس واختلف فى كشفها فى الخلوة والتكشف فى الخلوة انما هو للحاجة كالاغتسال والتستر بمنزلة أفضل " (٦)

(١) المواق . المرجع السابق ، مج ١ ، ص ٥٠١ (كتاب الصلاة)

(٢) الخطاب . مرجع سبق ذكره ، مج ١ ، ص ٤٩٧ (كتاب الصلاة)

(٣) الخطاب . المرجع السابق ، مج ١ ، ص ٤٩٨ (كتاب الصلاة)

(٤) الأئمة المالكية . اكمال اكمال المعلم فى شرح صحيح مسلم . (لبنان . بيروت : دار الكتب العلمية) مج ٥ ، ص ٢١٦ (باب احاديث

بيان سن البلوغ . كتاب الاستخلاف) .

(٥) المواق . مرجع سبق ذكره ، مج ١ ، ص ٤٩٨ (كتاب الصلاة)

(٦) الأئمة المالكية . مرجع سبق ذكره ، مج ٢ ، ص ١٠٦ (كتاب الطهارة)

ثالثاً - المذهب الشافعى :

أ - عورة الرجل ونظر الرجل للرجل

"عورة الرجل ما بين السرة والركبة ، والسرة والركبة ليسا من العورة ، ومن أصحابنا من قال : هما من العورة ، والأول أصح لما روى أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه أن النبى (ص) قال ، "عورة الرجل ما بين سرتة الى ركبته (١)"

وبالتالى فإنه " . . . (يحل) بلا شهوة عند أمن الفتنة (نظر الرجل الى الرجل) اتفاقاً (الا ما بين سرة وركبة) فيحرم ولو من ابن وسيد لأنه عورة ، ولا فرق بين أن يكون فى حمام أو غيره ونقل القاضى حسين عن على رضى الله تعالى عنه أن الفخذ فى الحمام ليس بعورة . . . = (٢) .

فعورة الرجل عند الشافعية هى ما بين السرة والركبة ، والسرة والركبة ليسا بعورة ، ويجوز للرجل أن ينظر من الرجل الى ما فوق السرة ودون الركبة .

ب - عورة المرأة ونظر المرأة للمرأة :

أجاز الشافعية أن تنظر المرأة من المرأة الى ما فوق السرة ودون الركبة فقالوا " . . . وللمرأة أن تنظر الى ذلك من المرأة لانهن كذوى المحارم فى تحريم النكاح على التأبيد . . . = (٣) وذلك بين المسلمات ، أما بين المسلمة والذميمة ، " (فالأصح تحريم نظر (كافرة (ذميمة) أو غيرها (الى مسلمة) فتحتجب المسلمة عنها لقوله تعالى . . . أو نسائهن ، فلو جاز لها النظر لم يبق للتخصيص فائدة ، وصح عن عمر رضى الله تعالى عنه أنه منع الكتابيات دخول الحمام مع المسلمات ، ولأنها ربما تحكيها للكافر ، والثانى لا يحرم نظرا الى اتحاد الجنس كالرجال فانهم لم يفرقوا فيهم بين نظر الكافر الى المسلم والمسلم الى المسلم . نعم على الأول يجوز أن ترى

(١) النووى . المجمع ، شرح المذهب ، (القاهرة : مطبعة العاصمة . لا تاريخ) ج ٣ ص ١٧٣ (كتاب الصلاة) .

(٢) الخطيب . مغنى المحتاج الى معرفة معانى ألفاظ المنهاج . على متن المنهاج

للنووى ، (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي

وأولاده بمصر ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م) ج ٣ ، ص ١٣٠

(كتاب النكاح) .

(٣) النووى . مرجع سبق ذكره ، ج ١٥ ، ص ١١٠ (كتاب النكاح) .

منها ما يبدو عند المهنة على الأشبه في الروضة كأصلها وهو المعتمد ، وقيل الوجه والكفين فقط ورجح البلقيني أنها معها كالأجنبي ، وصرح به القاضى وغيره^(١)

من هذا فان الراجح في المذهب أن عورة المرأة المسلمة بالنسبة للمرأة الذميمة مثل عورتها مع الرجل الأجنبي وهى سائر بدنها عدا الوجه والكفين وهذا الحكم مبنى على أساس أن الذميمة ربما تحكيها للكافر فكان هذا أحوط ، وأنه يجوز للذميمة أن ترى من المسلمة ما يبدو عند المهنة . أما عورتها مع المسلمة فهى ما بين السرة والركبة وليست السرة والركبة من العورة .

ج - عورة المرأة ونظر الرجل للمرأة :

” . . . ويجوز لذوى المحارم النظر الى ما فوق السرة ودون الركبة من ذوات المحارم لقوله تعالى ” ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن أو آبائهن أو آبائهن بعولتهن . . . أو التابعين غير أولى الاربعة من الرجال ”^(٢) .

من هذا يتضح أن للرجل أن ينظر من ذوات محارمه الى ما فوق السرة ودون الركبة والسرة والركبة ليسا بعورة .

وأما عورة المرأة الحرة بالنسبة الى الرجل الأجنبي عنها فانها ” . . . جميع بدنها الا الوجه والكفين الى الكوعين وحكى الخراسانيون قولاً وبعضهم يحكيه وجهاً : أن باطن قدميها ليسا بعورة ، وقال المزنى : القدمان ليسا بعورة ، والمذهب الاول . . . ”^(٣) .

ومن هذا يتضح أن عورة المرأة بالنسبة للرجل الأجنبي هى سائر بدنها عدا الوجه والكفين الى الكوعين حيث يجوز له النظر الى تلك الأجزاء دون سائر البدن ، وذلك عند الحاجة ، ” . . . لأن الحاجة تدعو الى إبراز الوجه للبيع والشراء ، وإلى

(١) الخطيب . مرجع سبق ذكره ، ج ٣ ، ص ١٣١ ، ١٣٢ (كتاب النكاح) .

(٢) النووى . مرجع سبق ذكره ، ج ١٥ ، ص ١٩٥ (كتاب النكاح) .

(٣) النووى . المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ١٧٤ (كتاب الصلاة) .

ابراز الكف للأخذ والعطاء فلم يجعل ذلك عورة . " (١) وذلك كله من غير شهوة .

"... واختلفوا في المراهق مع الأجنبية ، فمنهم من قال هو كالبالغ في تحريم النظر لقوله تعالى : أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ، ولأنه كالبالغ في الشهوة فكان كالبالغ في تحريم النظر . ومن اصحابنا من قال يجوز له النظر الى ما ينظر ذو محرم ، وهو قول أبي عبد الله الزبيرى لقوله عز وجل : وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا ، فدل على أنهم اذا لم يبلغوا الحلم لم يستأذنوا ، " (٢) ، والمراهق بكسر الهاء من قارب الاحتلام : أى باعتبار غالب سنه هو قرب خمس عشر سنة . " (٣) .

وقد أجمل الماوردى فى كتاب الصلاة عورة المرأة بالنسبة للمرأة والرجل فقال عورتها مع غير الزوج كبرى وصغرى ، والكبرى ما عدا الوجه والكفين ، والصغرى ما بين السرة والركبة ، فيجب ستر الكبرى فى الصلاة ، وكذا عن الرجال الأجانب والخنائى والصغرى عن النساء وان قرين ، وكذا عن رجال المحارم والصبيان . " (٤)

وأما الصغيرة من الاناث فهى لاعورة لها حيث أن "الأصح حل النظر (الى صغيرة) لاتشتهى لأنها ليست فى مظنة الشهوة والثانى يحرم لأنها من جنس الاناث . قال ابن الصلاح حكاية الخلاف فى وجه الصغيرة التى لاتشتهى يكاد يكون خرقا للاجماع (الا الفرج) فلا يحل نظره . " (٥) .

ما سبق يتضح الآتى :

١- أن عورة المرأة بالنسبة لمحارمها هى ما بين السرة والركبة وبالتالى يجوز لمحارمها النظر الى ما فوق السرة ودون الركبة والسرة والركبة ليسا من العورة .

-
- (١) النووى . المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ١٢٣ (كتاب الصلاة) .
 (٢) النووى . المرجع السابق ، ج ١٥ ، ص ١٩٠ (كتاب النكاح) .
 (٣) الشافعى الصغير . نهاية المحتاج الى شرح المنهاج (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٢ م) ج ٦ ، ص ١٩١ (كتاب النكاح) .
 (٤) الخطيب . مرجع سبق ذكره ، ج ٣ ، ص ١٢٩ (كتاب النكاح) .
 (٥) الخطيب . المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ١٣٠ (كتاب النكاح) .

٢- أن عورة المرأة بالنسبة للرجل الأجنبي عنها جميع بدنها عدا الوجه والكفين الى الكوعين ، أما عورتها بالنسبة الى الأطفال الذين لم يبلغوا الحلم فلهم النظر الا ما بين المسرة والركبة كالحارم .

٣- أما الصغيرة من الاناث التي لانشتهى فهي لاعورة لها فيجوز النظر الى سائر بدنها الا الفرج فلا يحل نظره .

د - عورة الرجل ونظر المرأة للرجل :

”...الأصح (جواز نظر المرأة) البالغة الأجنبية (الى بدن) رجل (أجنبي سوى ما بين سرتة وركبته ان لم تخف فتنة) ولا نظرت بشهوة لما فسى الصحيحين عن عائشة رضى الله تعالى عنها أنها نظرت الحبشة وهم يلعبون فسى المسجد ، ولأن ما سوى ما بينهما ليس بعورة منه فى الصلاة (قلت : الأصح التحريم أى تحريم نظرها تبعاً لجماعة من الأصحاب وقطع به فى المذهب وغيره) كهو (أى - كنظر الأجنبي) اليها والله أعلم) لقوله تعالى : وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن ، وهو روى عن أم سلمة رضى الله عنها ، قالت كتبت عند ميمونة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أقبل ابن أم مكتوم فقال النبى صلى الله عليه وسلم احتجبنا منه ، فقلت يا رسول الله أليس هو أعمى لا يبصر ؟ فقال أفعما وان أنتما الستمسا تبصرانه ، رواه الترمذى وقال حديث صحيح .

قضية كلامه أنه يحرم على المرأة أن تنظر الى وجه الرجل وكفيه عند الأمن على الأصح . قال الجلال البلقينى : وهذا لم يقل به أحد من الأصحاب ، وتفقت الأوجه على جواز نظرها الى وجه الرجل وكفيه عند الأمن من الفتنة أه يدل له حديث عائشة المار ، لكن المصنف أجاب عنه فى شرح مسلم بأنه ليس منه أنها نظرت الى وجوههم وأبدانهم وانما نظرت للعبهم وحرابهم ، ولا يلزم منه تعمد النظر الى البدن وان وقع بلا قصد صرفته فى الحال . وأجاب عنه غيره بأن ذلك لعلة كان قبل نزول الحجاب ، أو كانت عائشة رضى الله تعالى عنها لم تبلغ مبلغ النساء ان ذاك ، وفى وجه ثالث أنها تنظر منه ما يبدو فى المهنة فقط ان لا حاجة الى غيره ،

وقواه بعضهم لعموم البلوى فى نظرهن فى الطرقات الى الرجال ، ويستثنى على ما صححه المصنف ما اذا قصدت نكاحه فلها النظر اليه قطعاً " (١) .

من ذلك يتضح أن المذهب فيه رأيان : رأى على عدم جواز نظر المرأة للرجل الأجنبي عنها الا للوجه والكفين وعند الحاجة، أما من غير حاجة فلا يجوز ، ورأى بجواز النظر الى سائر بدنه عدا ما بين سرته وركبتيه أن لم تخف فتنة .

" . . . (ومتى حرم النظر حرم المس) لأنه أبلغ منه فى اللذة ، وإثارة الشهوة بدليل أنه لو لمس فأنزل أفطر ، ولو نظر فأنزل لم يفطر " (٢) ، " . . . وقد يحرم النظر دون المس كأن أمكن الطبيب معرفة العلة بالمس فقط . . . وما أفهمه كـلام المصنف من أنه حيث حل النظر حل المس أغلبي أيضا فلا يحل لرجل مس وجه أجنبية وإن حل نظره بنحو خطبة أو شهادة أو تعليم ، ولا لسيدة مس شئ من بدن عبدها وعكسه وإن حل النظر . . . وما ذكر زيادة على ذلك من مميز لم يراهق فيحل نظره لاسمه مردود ، وقد يحرم مس ما حل نظره من المحرم كبطنها ورجليها وتقيلها بـلا حائل لغير حاجة ولا شفقة بل وكيدها على مقتضى عبارة الروضة ، لكن قال الاسنوى : انه خلاف اجماع الأمة . . . وفى شرح مسلم يحل مس رأس المحرم وغيره مما ليس بعبورة اجماعا : أى حيث لا شهوة ولا خوف فتنة بوجه سواء لمس لحاجة أم شفقة ، ومقتضى ذلك عدم جوازه عند عدم القصد مع انتفائهما ، ويحتمل جوازه حينئذ لانه صلى الله عليه وسلم قبل فاطمة وقبل الصديق الصديقة . لا يقال : ان ذلك كان للشفقة لأن الثابت انما هو انتفاء الشهوة وما سوى ذلك صادق بما ذكرنا " (٣) .

وجوب ستر العورة :

" قال أهل اللغة سميت العورة لقبح ظهورها ولغض الأبصار عنها ، مأخوذة من العور ، وهو النقص والعيب والقبح ، ومنه عور العين ، والكلمة العوراء القبيحة " (٤)

(١) الخطيب . المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ١٣٢ (كتاب النكاح) .

(٢) المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ١٣٢ (كتاب النكاح) .

(٣) الشافعى الصغير . مرجع سبق ذكره . ج ٦ ، ص ١٩٥ ، ١٩٦ (كتاب النكاح) .

(٤) النووى . مرجع سبق ذكره ، ج ٣ ، ص ١٧١ (كتاب الصلاة) .

" وستر العورة واجب لقوله تعالى (وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا ، قال ابن عباس ، كانوا يطوفون بالبيت عراة فهي فاحشة ، وروى على رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ، لا تبرز فخذك ولا تنظر الى فخذ حتى لا ميت ، فان اضطر الى الكشف للمداواة أو لختان جاز ذلك لأنه موضع ضرورة ، وهل يجب سترها في حال الخلوة ، فيه وجهان أصحهما يجب ، لحديث على رضى الله عنه . والثاني لا يجب ، لأن المنع من الكشف للنظر وليس في الخلوة من ينظر فلم يجب الستر . . . وعن المسور بن خزيمة رضى الله عنه قال ، أقبلت بحجر ثقیل أحمله وعلى أزار خفيف فأنحل أزارى ومعى الحجر لم أستطع أضعه حتى بلغت به الى موضعه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ارجع الى ثوبك فخذ ولا تمشوا عراة ، رواه مسلم وعن بهز بن حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده قال ، قلت يا رسول الله عوارتنا ما نأتى منها وما نذر ؟ قال ، احفظ عورتك الا من زوجتك أو ما ملكت يمينك ، قال قلت يا رسول الله اذا كان القوم بعضهم فى بعض ، قال ان استطعت أن لا يرينها أحد ، قلت يا رسول الله اذا كان أحدنا خاليا ؟ قال الله أحق أن يستحى منه من الناس ، رواه أبو داود والترمذى والنسائى وغيرهم " (١).

أما حكم المسألة فستر العورة عن العيون واجب بالاجماع لما سبق من الأدلة وأصح الوجهين وجوبه فى الخلوة لما ذكرنا من حديث بهز وغيره . . . فان احتاج الى الكشف جاز أن يكشف قدر الحاجة فقط ، هكذا قاله الأصحاب . . . فمن الحاجة حالة الاغتسال يجوز فى الخلوة عاريا ، والأفضل التستر بمئزر . . . " (٢)

" . . . قال الزركشى : والعورة التى يجب سترها فى الخلوة السواتان فقط من الرجل وما بين السرة والركبة من المرأة نبيه عليه الامام . . . " (٣)

" . . . فان دعت حاجة الى كشفها لاغتسال أو نحوه جاز بل صرح صاحب الذخائر بجواز كشفها لأدنى غرض ولا يشترط حصول الحاجة ، وعد من الأغراض كشفها

(١) المراجع السابق ، ج ٣ ، ص ١٢٠ ، ١٢١ (كتاب الصلاة) .

(٢) المراجع السابق ، ج ٣ ، ص ١٢١ ، ١٢٢ (كتاب الصلاة) .

(٣) الشافعى الصغير . مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ٦ (كتاب الصلاة) .

للتبريد وصيانة الثوب عن الأدناس والغبار عند كسر البيت ونحوه • نعم لا يجب سترها عن نفسه في غير الصلاة ، وإنما يكره نظره اليها من غير حاجة " (١) .

ما سبق يتضح أن التعرى حرام ولو في الخلاء أديا مع الله سبحانه تعالى وحيا منه ومن ملائكته ولكن مع ذلك يمكن كشف العورة عند الحاجة من اغتسال وغيره • وعلى المسلم والمسلمة حفظ العورة عن الغير قدر الاستطاعة •

" قال أصحابنا : يجب الستر بما يحول بين الناظر ولون البشرة فلا يكفي ثوب رقيق يشاهد من ورائه سواد البشرة أو بياضها ، ولا يكفي أيضا الغليظ المهلهل النسيج الذي يظهر بعض العورة من خلاله ، فلو ستر اللون ووصف حجم البشرة كالركبة والالية ونحوهما صحت الصلاة فيه الستر " (٢) .

(١) المراجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦ (كتاب الصلاة)

(٢) النووي • مرجع سبق ذكره ، ج ٣ ، ص ١٧٦ (كتاب الصلاة)

رابعاً - المذهب الحنبلى :

أ - عورة الرجل ونظر الرجل للرجل :

”... الرجل مع الرجل فكل منهما النظر من صاحبه الى ما ليس بعورة • وفى حدها روايتان (احدهما) ما بين السرة والركبة والأخرى الفرجان ... فأما الغلام الذى يبلغ تسعا فلا عورة له يحرم النظر اليها ...” (١)

من هذا يتضح أن عورة الرجل هى الفرجان على رواية لأحمد وهى التى يجنب سترها ويحل نظر ما عدا ذلك بين رجل وآخر • كما أن الطفل الذى لم يبلغ بمعد التاسعة لا عورة له •

ب - عورة المرأة ونظر المرأة للمرأة :

”... وحكم المرأة مع المرأة حكم الرجل مع الرجل سواء ولا فرق بين المسلمتين وبين المسلمة والذمية كما لا فرق بين الرجلين المسلمين وبين المسلم والذى فى النظر قال أحمد ذهب بعض الناس الى انها لاتضع خمارها عند اليهودية والنصرانية • وأما أنا فأذهب الى أنها لاتنظر الى الفرج ولا تقبلها حين تلد • وعن أحمد رواية أخرى أن المسلمة لاتكشف قناعها عند الذمية ولا تدخل معها الحمام وهو قول مكحول وسليمان بن موسى لقوله تعالى (أو نسائهن) والأول أولى لأن النساء الكوافر من اليهوديات وغيرهن قد كن يدخلن على نساء النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكن يحتجبن ولا أمرن بحجاب • وقد قالت عائشة جاءت يهودية تسألها فقالت أعاذك الله من عذاب القسبر فسألت عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث وقالت أسماء قدمت على أمى وهى راغبة يعنى عن الاسلام فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أصلها ؟ قال نعم • ولأن الحجب بين الرجال والنساء لمعنى لا يوجد بين المسلمة والذمية فوجب أن لا يثبت الحجب بينهما كالمسلم مع الذمى ولأن الحجاب انما يجب بنص أو قياس ولم يوجد واحد منهما • فأما قوله (أو نسائهن) فيحتمل أن يكون المراد جملة النساء •” (٢)

(١) ابن قدامة • المغنى • (بيروت : دار الكتاب العربى للنشر والتوزيع • ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م) ج ٧ ، ص ٤٦٣ ، ٤٦٤ (كتاب النكاح)

(٢) المرجع السابق • ج ٧ ، ص ٤٦٤ • (كتاب النكاح)

من ذلك يتضح أن عورة المرأة المسلمة مع المسلمة والذمية على السواء عند الحنابلة هي الفرجان فقط وبالتالي يجوز نظر المرأة للمرأة مسلمة كانت أم ذمية السي سائر البدن عدا الفرجان •

ج - عورة المرأة ونظر الرجل لها :

" يجوز للرجل أن ينظر من ذوات محارمه الى ما يظهر غالبا كالرقبة والرأس والكفين والقدمين ونحو ذلك وليس له النظر الى ما يستتر غالبا كالصدر والظهر ونحوهما ... وذكر القاضى أن حكم الرجل مع ذوات محارمه حكم الرجل مع الرجل والمرأة مع المرأة " (١) •

" ... وبإباح لكل واحد من الزوجين النظر الى جميع بدن صاحبه ولمسه حتى الفرج ... " (٢) •

" ... أما نظر الرجل الى الأجنبية من غير سبب فانه محرم الى جميعها فى ظاهر كلام أحمد ... وقال القاضى يحرم عليه النظر الى ما عدا الوجه والكفين لأنه عورة وبإباح له النظر اليها مع الكراهة اذا أمن الفتنة ونظر لغير شهوة ... " (٣) •

" ... أما الغلام فمادام طفلا غير مميز لا يجب الاستتار منه فى شئ وان عقل فيه روايتان (احداهما) حكمه حكم ذى المحرم فى النظر (الثانية) له النظر الى ما فوق السرة وتحت الركبة لأن الله تعالى قال (ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم - ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم بعضكم على بعض - الى قوله - واذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم) فدل على التفريق بين البالغ وغيره ... وقيل لأبى عبد الله متى تغطى المرأة رأسها من الغلام ؟ قال اذا بلغ عشر سنين ... " (٤) •

-
- (١) المرجع السابق ، ج ٧ ، ص ٤٥٥ (كتاب النكاح)
 - (٢) المرجع السابق ، ج ٧ ، ص ٤٥٨ (كتاب النكاح)
 - (٣) المرجع السابق ، ج ٧ ، ص ٤٦٠ (كتاب النكاح)
 - (٤) المرجع السابق ، ج ٧ ، ص ٤٥٨ (كتاب النكاح)

” أما الطفلة التي لاتصلح للنكاح فلا بأس بالنظر اليها قال أحمد في رواية الأشرم في رجل يأخذ الصغيرة فيضعها في حجره ويقبلها فان كان يجد شهوة فلا وان كان لغير شهوة فلا بأس . . . فأما اذا بلغت حدا تصلح للنكاح كابنة تسع فان عورتها مخالفة لعورة البالغة بدليل قوله عليه السلام ” لا يقبل الله صلاة حائض الا - بخمار ” فدل ذلك على صحة الصلاة ممن لم تحض مكشوفة الرأس فيحتمل أن يكون حكمها حكم ذوات المحارم كقولنا في الغلام المراهق مع النساء ” (١) .

يتضح مما سبق :

١- أن عورة المرأة مع محارمها عدا ما يظهر غالبا كالرقبة والرأس والكفين ونحو ذلك وهناك قول للقاضي أن عورة المرأة مع محارمها كعورة الرجل مع الرجل والمرأة مع المرأة أي الفرجان فقط .

٢- أنه لا عورة للمرأة مع زوجها والعكس كذلك فلكل منهما النظر والتمس لبس بدن صاحبه .

٣- أن المرأة كلها عورة مع لأجنبي من قرننها الى قدمها ويجوز نظر الوجه والكفين عند القاضي .

٤- أن عورة المرأة مع لأطفال الذين لم يبلغوا الحلم بعد ان كان طفلا مميزا لا عورة - لها وان عقل تكون عورتها معه مثل عورتها مع ذي الرحم أو ما بين السرة والركبة وله النظر الى ما فوق السرة وتحت الركبة .

٥- أن الطفلة الصغيرة لا عورة لها أما اذا بلغت حدا تصلح للنكاح كابنة تسع ولم تحض بعد فان عورتها مع الرجل كعورة ذوات المحارم له أي ينظر الرجل منها ما ينظر الى ذوات محارمه وهو ما يظهر غالبا أو ينظر منها سائر البدن عدا الفرجان .

(١) المرجع السابق . ج ٧ ، ص ٤٦٢ (كتاب النكاح)

د - عورة الرجل ونظر المرأة للرجل :

”... فأما نظر المرأة الى الرجل ففيه روايتان (احداهما) لها النظر الى ما ليس بعورة (والأخرى) لا يجوز لها النظر من الرجل الا مثل ما ينظر اليه منها اختاره أبو بكر وهذا أحد قولى الشافعى لما روى الزهري عن نيهان عن أم سلمة قالت كنت قاعدة عند النبی صلى الله عليه وسلم أنا وحفصة فاستأذن ابن أم مكتوم فقال النبی صلى الله عليه وسلم ،، احتجبين منه ،، فقلت يا رسول الله انه ضریر لا يبصر قال ،، أفعمیا وان أنتما لا تبصرانه؟ ،، رواه أبو داود وغيره ولأن الله تعالى أمر النساء بغفر أبصارهن كما أمر الرجال به ولأن النساء أحد نوعی آدمیین فحرم عليهن النظر الى النج الآخر قياسا على الرجال يحققه المعنى المحرم للنظر خوف الفتنة وهذا فى المرأة أبلغ فأنها أشد شهوة وأقل عقلا فتسارع الفتنة اليها أكثر .

ولنا قول النبی صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس ،، اعتدى فى بيت ابن أم مكتوم فانه رجل أعشى تضعين ثيابك فلا يراك ،، متفق عليه ، وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسترنى بردائه وأنا أنظر الحبشة يلعبون فى المسجد متفق عليه ... (١) .

وهذا يوضح أن المذهب على أن للمرأة أن تنظر الى ما ليس بعورة من الرجل أى سائر بدنه عدا الفرجان . أما الطفل الصغير فلا عورة له مع المرأة ، ” فقال أحمد لهن غسل من له دون سبع سنين ... ” (٢) .

وجوب ستر العورة :

”... كشف العورة ومشاهدتها حرام بدليل ما روى بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أنه قال يا رسول الله عوراتنا ما نأتى منها وما نذر قال ،، احفظ عورتك الا من زوجتك أو ما ملكت يمينك ،، قال يا رسول الله فإذا كان أحدنا خاليا قال ،، فالله أحق أن يستحى منه من الناس ،، وقال النبی صلى الله عليه وسلم ،، لا ينظر الرجل

(١) المراجع السابق . ج ٢ ، ص ٤٦٥ ، ٤٦٦ (كتاب النكاح) .

(٢) المراجع السابق . ج ٢ ، ص ٣١٤ (كتاب الجنائز) .

الى عورة الرجل ، ولا تنظر المرأة الى عورة المرأة ، وقال عليه السلام ، ، لا قمشوا عورة ، رواهما مسلم . قال أحمد ان علمت أن كل من في الحمام عليه أزار فادخله والا فلا تدخل ، وقال سعيد بن جبير دخول الحمام بغير أزار حرام .^(١)

” . . . أما النساء فلهن دخوله مع ما ذكرنا من الستر الا لعذر من حيض أو نفاس أو مرض أو حاجة الى الغسل ولا يمكنها أن تغتسل في بيتها كتعذر ذلك عليها أو خوفها من مرض أو ضرر فيباح لها ذلك اذا غضت بصرها وسترت عورتها وأما مع عدم العذر فلا . . . ”^(٢)

” . . . ومن اغتسل عريانا بين الناس لم يجز له ذلك لأن كشفها للناس محرم لما ذكرنا . وان كان خاليا جاز لأن موسى عليه السلام اغتسل عريانا رواه البخاري وأيوب عليه السلام اغتسل عريانا . وان ستره انسان بثوب فلا بأس فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يستتر بثوب ويغتسل . ويستحب التستر وان كان خاليا لقول النبي صلى الله عليه وسلم ، قال الله أحق أن يستحي منه من الناس ، ”^(٣)

” والواجب الستر بما يستر لون البشرة فان كان خفيفا يبين لون الجلد ممن وراءه فيعلم بياضه أو حمرة لم تجز الصلاة فيه لأن الستر لا يحصل بذلك وان كان يستر لونها ويصف الخلقة جازت الصلاة لأن هذا لا يمكن التحرز منه وان كان الساتر صفيقا ”^(٤)

من هذا يتضح أن التعري حرام ويجوز خاليا ولكن الأفضل الستر حياء من الله سبحانه وتعالى وأن الساتر للعبورة هو ما لا يبين لون البشرة وان وصف الخلقة لعدم استطاعة التحرز من ذلك .

-
- (١) المراجع السابق . ج ١ ، ص ٢٣٠ (كتاب الطهارة) .
 (٢) المراجع السابق . ج ١ ، ص ٢٣٠ ، ٢٣١ (كتاب الطهارة) .
 (٣) المراجع السابق . ج ١ ، ص ٢٣١ (كتاب الطهارة) .
 (٤) المراجع السابق . ج ١ ، ص ٦١٦ ، ٦١٧ (كتاب الصلاة) .

خامسا - مذهب أهل الظاهر :

أ - عورة الرجل ونظر الرجل للرجل :

" العورة المفترض سترها على الناظر ، وفي الصلاة : من الرجل : الذكر وحلقة الدبر فقط ، وليس الفخذ منه بعورة " (١) .

من ذلك يتضح أن عورة الرجل عند أهل الظاهر تتحدد في الذكر وحلقة الدبر فقط وأن الفخذ بالكامل ليس بعورة .

ب - عورة المرأة ونظر المرأة لها :

عورة المرأة مع المرأة عند أهل الظاهر كعورة المرأة مع ذى المحرم لها وهي الدبر والفرج حيث جاء " وجائز لذى المحرم أن يرى جميع جسم حريمته ... حاشى الدبر والفرج فقط ، وكذلك النساء بعضهم مع بعض ... " (٢) .

ج - عورة المرأة ونظر الرجل لها :

عورة المرأة مع محرم لها هي الدبر والفرج حيث ورد " وجائز لذى المحرم أن يرى جميع جسم حريمته ، كالأم ، والجدة ، والبنت ، وابنة الابن ، والخالة ، والعممة ، و بنت الأخ ، و بنت الأخت ، وامرأة الأب ، وامرأة الابن ، حاشى الدبر والفرج فقط ... " (٣) .

أما عورة المرأة مع الرجل الأجنبي عنها فهي سائر البدن عن الوجه والكفين حيث جاء " وهي من المرأة : جميع جسمها ، حاشا الوجه ، والكفين فقط ... " (٤) .

وعند أهل الظاهر القدمان عورة حيث ورد " قوله تعالى .. ولا يضرين بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ٢٤ : ٣١ .. نص على أن الرجلين والساقين مما يخفى ولا يحل ابداءه ... " (٥) .

(١) ابن حزم . المحلى . مكتبة الجمهورية العربية ببصر ، ج ٣ ، ص ٢٧١ مسألة رقم ٣٤٩ (كتاب الصلاة) .

(٢) المرجع السابق ، ج ١١ ، ص ٢٢٢ . مسألة رقم ١٨٨٢ (كتاب النكاح) .

(٣) المرجع السابق ، ج ١١ ، ص ٢٢٢ . مسألة رقم ١٨٨٢ (كتاب النكاح) .

(٤) المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٢٧١ . مسألة رقم ٣٤٩ (كتاب الصلاة) .

(٥) المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٢٧٩ . مسألة رقم ٣٤٩ (كتاب الصلاة) .

من ذلك يتضح أن عورة المرأة بالنسبة للرجل الأجنبي هي جميع جسدها عدا الوجه والكفين فيجوز له نظر ذلك منها ولكن عند الضرورة حيث جاء ، ولا يحل لأحد أن ينظر من أجنبية لا يريد زواجها أو شراءها إن كانت أمة لتلذذ الا لضرورة ، فان نظر في الزنى الى الفرجين ليشهد بذلك فباح له ، لأنه مأثور بأداء الشهادة ، قال عز وجل ، كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ، ١٢٥ : ٤ ، ولا سبيل الى أداء الشهادة في الزنى الا بصحة النظر الى الفرجين والتثبت في ذلك ، وأما في غير ذلك فالوجه والكفان كما قدمنا آنفا عند الشهادة عليها أو لها أو منها * (١) .

وللمرأة أن تبدى الزينة الباطنة أمام الأطفال الذين لم يظهروا على عسورات النساء حكمهم في ذلك حكم ذى المحرم من الرجال مع حريمته ، والنساء مع النساء ، برهان ذلك : قول الله تعالى ، ولا يبدىن زينتهن الا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوسهن ولا يبدىن زينتهن الا لبعولتهن أو آبائهن أو أبناءهن أو أخواتهن أو بنى أخواتهن أو نساءهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولى الأرية من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ٢٤ : ٣١ ، فذكر الله عز وجل في هذه الآية : زينتهن زينة ظاهرة تبدى لكل أحد وهي الوجه والكفان على ما بينا فقط ، وزينة باطنة حرم عز وجل ابداءها الا لمن ذكر في الآية ، ووجدناه تعالى قد ساوى في ذلك بين البعولة ، والنساء ، والأطفال ، وسائر من ذكرنا في الآية * (٢) .

ومن ذلك يتضح أن عورة المرأة مع الرجال الأجانب سائر البدن عدا الوجه والكفين والنظر الى ذلك يكون للضرورة ، وأن عورتها مع ذى المحرم لها الدبر والفرج فقط وكذلك مع الأطفال الذين لم يظهروا على عورات النساء .

د - عورة الرجل ونظر المرأة له :

يجوز للمرأة أن تنظر من الرجل الى سائر البدن عدا الذكر وحلقة الدبر ، حيث ورد : " والعورة المفترض سترها على الناظر ، وفي الصلاة : من الرجل الذكر وحلقة

(١) المراجع السابق ، ج ١١ ص ٢٢١ ، ٢٢٢ مسألة رقم ١٨٨٢ (كتاب النكاح) .

(٢) المراجع السابق ، ج ١١ ص ٢٢٢ . مسألة رقم ١٨٨٢ (كتاب النكاح) .

الدبر فقط ، وليس الفخذ منه عورة " (١) وذلك أن أطلق النظر لكل ناظر والنساء من الناظرين •

وواضح أن ستر العورة عند أهل الظاهر فرض وبالتالي لا يجوز أن يبدى الرجل عورته للرجل أو أن تبدى المرأة عورتها للمرأة ولكن فرض على كل الستر للمعورات وهى الذكر وحلقة الدبر عند الرجال والدبر والفرج عند النساء وبالتالي كشفها حرام ، أى أن تعرى الرجل أمام الرجل حرام وكذلك تعرى المرأة أمام المرأة إلا لضرورة أو حاجة بالطبع والضرورة بقدرها •

(١) المراجع السابق ، ج ٣ ، ص ٢٧١ • مسألة رقم ٣٤٩ (كتاب الصلاة) •

عملية الباحث :

يتضح من أراء المذاهب المختلفة في حدود العورات الآتى :

أولا - بالنسبة لعورة الرجل مع الرجل :

اتفقت المذاهب المختلفة على وجوب ستر العورة وهى ما بين السرة والركبة ، ولكن اختلفوا فى حدودها . فالحنفية قالوا بستر ما ما بين السرة والركبة وأن الركبة من العورة ، وبالتالي الفخذ عورة ، وقالوا أن العورة السوأتان مغلظها وما حولهما مخففا . أما المالكية والشافعية فقد اعتبروا السرة والركبة ليسا من العورة ، وعند المالكية كشف بعض الفخذ مكروه لأن العورة عندهم مثلها السوأتان ، ومخففا الى ستره وركبته .

أما الحنابلة فلمهم قولان : أحدهما ما بين السرة والركبة ، والآخر الفرجان ، وقد ذهب أهل الظاهر أيضا الى أن عورة الرجل هى الذكر وحلقة الدبر ، كما فى القول الثانى للحنابلة .

ولذلك فانه طبقا لرواية عن أحمد ومذهب أهل الظاهر فان العورة المفروض سترها هى الفرجان (الذكر وحلقة الدبر) وأن الفخذ ليس بعورة ، وبالتالي فان ارتداء الشورت أو المايوه عند ممارسة الأنشطة الرياضية خلال سوا كان اللاعب فى خلوة أو مارسا للنشاط مع آخرين أو أمام جمهور من المشاهدين لأنه سائر للعورة ، والسائر للعورة عند الحنابلة والشافعية هو ما لا يبين لون الجلد من ورائه وان وصف الخلقة .

ثانيا - بالنسبة لعورة المرأة مع المرأة :

قال الحنفية والمالكية والحنابلة بأن عورة المرأة مع المرأة كمورة الرجل مع الرجل ، وقال الشافعية بأن عورة المرأة مع المرأة كمورة الرجل مع الرجل لأنهن كذوى المحارم فى تحريم النكاح على التأييد الا أنهم فرقوا فى

قول بين المرأة المسلمة والذمية فقالوا بحرمة نظر كافرة ذمية الى مسلمة ،
وفى قول آخر لا يحوم نظرا لاتحاد الجنس كالرجال فانهم لم يفوقوا فيهم بين
نظر الكافر الى المسلم والمسلم الى المسلم . أما أهل الظاهر فقد قالوا
بان عورة المرأة مع المرأة كعورة المرأة مع ذى المحرم لها وهى الدبر والفرج .

وبالتالى فانه تبعا لرواية أحمد من أن العورة هى الفرجان ورأى أهل
الظاهر من أن العورة هى القبل والدبر ، وتوفيقا بين هذا ومذهبى
الحنفية والمالكية حيث قال الحنفية من أن عورة المرأة مع المرأة كعورة الرجل
مع الرجل باعتبار المجانسة وقول المالكية من أن عورة المرأة فى حق المرأة
كعورة الرجل فى حق الرجل فانه يباح للنساء عند ممارسة الأنشطة
الرياضية - مع عدم وجود الرجال - ارتداء الشورت والمايوه سواء كان
ذلك بين مسلمة ومسلمة أو بين مسلمة وكافرة ذمية ، وذلك لأنهن كلهن من
جنس واحد ، فلا يوجد معنى للحجب بينهما سواء اتفقت العقيدة أم
اختلفت ، لأن الحجب بين الرجال والنساء لمعنى لا يوجد بين المسلمة
والمسلمة ، والمسلمة والذمية كذلك .

ثالثا - عورة الرجل مع المرأة :

اختلفت المذاهب فى حدود عورة الرجل مع المرأة ، فالحنفية قالوا بأن
نظر المرأة للرجل كنظر الرجل الى الرجل ، والمالكية قالوا بأن المرأة
لا تنظر من الرجل الا ما ينظر الرجل من محارمه أى لا يباح لها الا النظر
الى الوجه والرأس والذراعين وما فوق المنخر وما تحت الركبة ، ويجوز عندهم
نظر النساء الى لهن ولعب الرجال عند أمن الفتنة . أما الشافعية وفى
رواية عند أحمد أنه لا يجوز للمرأة أن تنظر من الرجل الا ما ينظر هو اليها
أى الى الوجه والكفين عند أمن الفتنة ، وفى رواية أخرى لأحمد والى عليها
المذهب هى أن للمرأة أن تنظر من الرجل ما ليس منه بعورة ، وكذلك يجوز
عند الشافعية والحنابلة أن تنظر المرأة لعب الرجال ولهنهم عند أمن
الفتنة .

أما أهل الظاهر فقد قالوا بأن للمرأة أن تنظر من الرجل جميع جسمه
عدا الذكر وحلقة الدبر .

وبالتالى فانه يباح للمرأة وفقا لرواية أحمد من أن عورة الرجل هى
الفرجان ورأى أهل الظاهر من أن العورة هى الذكر وحلقة الدبر ، وتوفيقا
مع المذاهب التى قالت بجواز نظر المرأة لعب الرجال ولهههم ، أن تشاهد
المرأة المباريات والمسابقات الرياضية التى يشترك فيها الرجال وهم يرتدون
الشورت أو المايوه .

رابعا - عورة المرأة مع الرجل :

يمكن تقسيم رأى المذاهب المختلفة فى عورة المرأة مع الرجل الى ثلاثة
أقسام رئيسية ترتبط بالبحث :

أ - عورة المرأة مع زوجها : وقد اتفقت المذاهب على اباحة نظـر
الزوجين الى سائر جسد الطرف الآخر ومسه ، الا أن المالكية قد
كرهوا التعرى بينهما .

ب - عورة المرأة مع محارمها : قال الحنفية والمالكية أن عورة المرأة مع
الرجل المحرم لها هى سائر جسد ها عدا الرأس والشعر والعنق
والصدر والعضد والساعد والكف والساق والرجل والوجه عند الحنفية
والوجه والأطراف والشعر من الرأس عند المالكية ، وكذلك فى قول
للحنابلة أنه له النظر الى ما يظهر غالبا كالرقبة والرأس والكفين
والقدمين ونحو ذلك ولا ينظر الى ما يستتر غالبا كالصدر والظهر
ونحوهما .

أما الشافعية ، فقد قالوا بأن عورة المرأة مع الرجل المحرم لها هى
ما بين السرة والركبة ، والسرة والركبة ليسا من العورة . وقد ذهب
الحنابلة فى القول الثانى وهو قول القاضى من أن حكم الرجل مع
ذوات محارمه حكم الرجل مع الرجل والمرأة مع المرأة ، وكذلك ذهب

أهل الظاهر من أنه يباح لذى المحرم من المرأة أن ينظر الى سائر جسدها عدا الدبر والفرج .

ج - عورة المرأة مع الرجل الأجنبي عنها : اتفقت المذاهب على أن عورة المرأة سائر جسدها مع الأجنبي عنها من الرجال عدا الوجه والكفين ، واختلف في القدمين فقال الحنفية والمالكية بأنهما ليسا من العورة ، وبقى المذاهب على أنهما من العورة التي يجنب سترها ، وعند الشافعية وفي قول لأبي يوسف عند الحنفية من أنه يجوز كشف الكفين حتى الكوعين .

مما سبق يمكن القول بأنه يباح للزوج أن يمارس مع زوجته سائر الأنشطة الرياضية مع ارتداء كل منهما الشورت أو المايوه عند عدم وجود رجال أجنب ، كما يباح له سندها ومسكها وحملها وذلك لمساعدتها على الأداء أو لتعليمها أو تدريبها سواء كان هذا من وراء الثياب أو بدون حائل . وكذلك وفقا لقول عند الحنابلة من أن حكم الرجل مع ذوات محارمه حكم الرجل مع الرجل والمرأة مع المرأة وكذلك رأى أهل الظاهر من أنه يباح لذى المحرم من المرأة أن ينظر الى سائر جسدها عدا الدبر والفرج ، وتوفيقا بين ذلك ومذهب الحنفية في أن كل ما جاز النظر اليهن من غير حائل جازسه فانه يباح للمرأة أن تمارس سائر الأنشطة الرياضية مع ارتدائها الشورت أو المايوه مع الرجال المحارم لها ، كما يجوز للرجال المحارم لها مساعدتها في الأداء أو فسي تعليم المهارات والحركات المختلفة عن طريق السند أو المسك أو الحمل ، سواء كان هذا من وراء الثياب أو بدون حائل .

وتبعاً لذلك فانه يمكن للأسرة أن تمارس مع الأنشطة الرياضية المختلفة مع ارتداء الشورت أو المايوه ، ويباح للرجال من الأسرة سواء كان زوجاً أو والداً أو أخاً أو ابناً مساعدة النساء من أفراد الأسرة على أداء المهارات والحركات أو تعليمهن أو تدريبهن مع السند أو المسك أو الحمل اذا تطلب الأمر ذلك .

أما بالنسبة للمرأة مع الرجل الأجنبي عنها فانه كما هو ظاهر من أن عورة المرأة سائر جسدها عدا المستثنى من ذلك على اختلاف المذاهب كما ذكرنا ، فانه بالجماع المذاهب يحرم على المرأة أن تمارس النشاط الرياضي مع كشف أى جزء من العورة أمام

رجل بالغ أجنبي عنها ، ولكنها يمكن لها أن تمارس النشاط الرياضى مع ستر العورة
وهى جميع جسد ها عدا الوجه والكفين الى الكوعين عند الشافعية وقول لأبى يوسف ،
والقدمين عند الحنفية والمالكية ، وذلك وفقا لقول الحنفية من أنه انما يحرم النظر من
الأجنبية الى سائر أعضائها عدا الوجه والكفين أو القدمين اذا كانت مكشوفة ، أما نظـر
سائر أعضائها وعليها ثياب لا تشف أو تصف ما تحتها أو لا تلتزق ببدنها فلا بأس به .

وبالتالى يجوز للمرأة أن تمارس النشاط الرياضى أمام الرجال الأجانب عنها
إذا ما توفرت هذه الشروط فى بدلة التدريب وهذه الشروط هى ستر سائر الجسم عدا
الوجه والكفين حتى الكوعين والقدمين وأن لا تصف ولا تشف ولا تلتزق بالبدن .

ما سبق يتضح أن ممارسة المرأة للأنشطة الرياضية كما يحدث الآن وهى ترتدى
الشورت أو المايوه أمام جمهور من الرجال أو حكام واداريين ومشرفين ومدربين رجال
حرام لكشف العورة أمام رجال أجانب عنها ، وكذلك ممارسة المرأة للنشاط الرياضى وهى
ترتدى بدلة التدريب بمواصفاتها الحالية والنـى تلتزق بالبدن ، وتكشف الرأس والعنق ،
حرام لكشف ما يجب ستره وهو الرأس والعنق ، وذلك لأن البدلة تلتزق بالبدن وتحدد
معالم الجسم ، وإذا ما كانت مرتدية بدلة التدريب بالمواصفات الشرعية فانه يباح
للرجال تدريب النساء والتحكيم لهن اذا ما دعت ضرورة لذلك ، والأفضل أن يكون
المدرّب والحكم امرأة . وكذلك لا يجوز للرجل الاجنبى عن المرأة لمس أى جزء من
جسمها جميعه حتى من وراء الثياب ، فالأجنبي عن المرأة ليس له ذلك حتى فيما يجوز
له النظر اليه من المرأة مثل الوجه والكفين والقدمين – مع اختلاف بين العلماء فى
المصافحة – الا لضرورة أو حاجة .

وعلى ذلك فانه يحرم على المدرّب الرياضى أن يلمس أو يمسك أى جزء من
اجزاء جسم اللاعبه أثناء تعليمها المهارات الحركية المختلفة أو تدريبها عليها ،
وكذلك يحرم حملها لمساعدتها على الأداء ، وبالتالى فان ما يحدث فى الملاعب من مسك
وسند وحمل اللاعبه البالغة هو حرام شرعا .

ان الاختلاط أصلا مباح فى الشريعة الاسلامية ، وأما يحرم اذا ترتب عليه مفسد ،
ذلك أن الأصل هو أن الاختلاط على الاباحة وهو ما يظهر فى أقوال المذاهب المختلفة

عند التعرض الى ما يجب على النساء ستره وما يباح كشفه ونظر الرجال اليه وهو الوجه والكفين والقدمين . فيقول الحنفية في ذلك لأنها تبطل بإبداء هذه المواضع ففسى المعاملة مع الرجال . وأيضا عند المالكية وذلك لأن مالك عندما سئل هل تأكل المرأة مع غير ذى محرم أو مع غلامها قال لا بأس بذلك وقال ابن القطان فيه إباحة إبداء وجهها وكفيها للأجنبي إذ لا يتصور الأكل إلا هكذا . وكذلك عند الشافعية لقولهم بأن الحاجة تدعو الى إبراز الوجه للبيع والشراء ، وإلى إبراز الكف للأخذ والاعطاء فلم يجعل ذلك عورة . والذي حرمه الفقهاء هو الخلوة بالأجنبية أو بالأجنبي للأحاديث الواردة ففى النهى عن ذلك ، " فعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يخلسون رجل بامرأة إلا مع ذى محرم ، فقام رجل فقال يا رسول الله ان امرأتى حاجة واكتبت فى غزوة كذا وكذا ، قال ارجع فحج مع امرأتك . (رواه البخارى) ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا يدخلن رجل بعد يومى هذا على مغيبة إلا ومعه رجل أو اثنان ، (رواه مسلم) وعلى ذلك فانه يباح عند ارتداء النساء لبدة التدريب الساتر للعورة دون وصف أو شف والتي لا تلتزق بالبدن مشاهدة الرجال للعبهن ، وكذلك يباح تدريب الرجال لهن ، والتحكيم فى مبارياتهن ، ويباح مشاركة الرجال لهن فى لعبهن أو الاشراف الرياضى عليهن ، كما يباح للمرأة الاشتراك فى التحكيم فى مباريات الرجال ، وكذلك الاشراف الرياضى عليهم .

كل ما سبق يباح مع ستر العورات المفروض سترها ومع عدم الخلوة ، وعدم الخضوع بالقول من جانب النساء لقول الله سبحانه وتعالى ، فلا تخضعن بالقول فيطمع الذى فى قلبه مرض ، (الأحزاب : ٣٢) .

وكذلك بالقول الطيب من جانب الرجال لقول الله سبحانه وتعالى ، وقل لعبادى يقولوا التى هى أحسن ان الشيطان يترغ بينهم ، (الاسراء : ٥٣) .

وكذلك يباح مشاركة الرجال النساء فى مباريات أو تدريبات الزوجى المختلط فى لعبة تنس الطاولة والتنس ، اذا لم يكن هناك احتكاك بين الجنسين ، فاذا تعذر ذلك فلا يباح .

وكذلك يباح مشاركة الرجال النساء فى تقديم عروض رياضية أمام جمهور من الرجال والنساء ،

ولكن دون أى مس بين الجنسين ، وذلك كله اذا ما كان هناك التزام بأداب الاسلام وشرائعه من ستر للعبورة وعدم خلوة وطيب قول من جانب الرجال وعدم خضوع بالقول المفروض من جانب النساء •

وصا سبق من حدود العبورة للرجال والنساء خاص بالبالغين من الجنسين ، أما من لم يبلغ بعد سن البلوغ وهو خمسة عشر عاما عند الحنفية والمالكية والشافعية ، فان عورتهم تختلف عن عبورة البالغين ، فالتكليف يتعلق بالبلوغ ، وبالتالي فانه يحل للأطفال من الجنسين الذين لم يبلغوا بعد سن خمسة عشر عاما ارتداء الشورت أو المايوه أثناء ممارستهم الأنشطة الرياضية مع الاختلاط وغيره ، كما يباح للرجال والنساء على السواء مشاهدة الأطفال وهم بهذه الملابس الرياضية ، وكذلك يباح للرجل تدريس البنات الذين لم يبلغوا بعد سن البلوغ وهن يرتدين الشورت أو المايوه ، وكذلك يباح له مسهن وسندهن ومساعدتهن بالمسك والحمل وغير ذلك ، كذلك يباح للمرأة تدريس الصبيان الذين لم يبلغوا بعد سن البلوغ ، ويباح لها المس والسند والمسك والحمل لهم عند تعليمها لهم المهارات الحركية المختلفة •

ويباح للصبيان الذين لم يبلغوا بعد سن خمسة عشر عاما مشاهدة النساء وهن يمارسن الأنشطة الرياضية مع ارتدائهن الشورت أو المايوه ، حيث أن عورتها مع الطفل الذى لم يبلغ بعد كعورتها مع محارمها على قول عند الحنابلة ، وعبورة المرأة مس مع محارمها كعبورة الرجل مع الرجل والمرأة مع المرأة ، وهى القبل والدبر عند الظاهرية ، ورواية عند أحمد •

أما التعرى وكشف العبورة بالنسبة للبالغين من الجنسين من غير حاجة أو ضرورة كعلاج أو غير ذلك فهو حرام باجماع المذاهب • وعلى ذلك فان وزن اللاعبين عراة فسى المصارعة والملاكمة وغير ذلك من الأنشطة الرياضية التى ينص قانونها على وزن اللاعبين قبل المباريات عراة حرام ، لأنه لاضرورة لذلك ، حيث يمكن وزن اللاعب بما يستر العبورة وهى الفرجان (الذكر وحلقة الدبر) وذلك بارتداء مايوه مناسب •

أما مصافحة الرجل للمرأة الأجنبية عنه فقد جاء في تفسير سورة المتحنة ما يدل على الإباحة ، حيث ورد " قوله تعالى : يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْنَهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ ، ان الله غفور رحيم (١٢) •

الأولى : لما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة جاء نساء أهل مكة يبايعنه ، فأمر أن يأخذ عليهن الا يشركن • وفي صحيح مسلم عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : كان المؤمنات اذا هاجرن الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يمتحن بقول الله تعالى : " يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ • • • الى آخر الآية • قالت عائشة : فمن أقر بهذا من المؤمنات فقد أقر بالمحنة ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أقررن بذلك من قولهن قال لهن رسول الله صلى الله عليه وسلم : " انطلقن فقد بايعتكن • ولا والله ما مست يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأة قط ، غير أنه بايعهن بالكلام • قالت عائشة : والله ، ما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم على النساء قط الا بما أمره الله عز وجل ، وما مست كف رسول الله صلى الله عليه وسلم كف امرأة قط ، وكان يقول لهن اذا أخذ عليهن " قد بايعتكن كلاما " • وروى أنه عليه الصلاة والسلام بايع النساء وبين يديه وأيد يهن ثوب ، وكان يشترط عليهن • وقيل لما فرغ من بيعة الرجال جلس على الصفا ومعه عمر أسفل منه ، فجعل يشترط على النساء البيعة وعمر يصافهن •

وروى أنه كلف امرأة وقفت على الصفا فبايعتهن • ابن العربي : وذلك ضعيف وانما ينهى التعويل على ما في الصحيح • وقالت أم عطية : لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة جمع نساء الأنصار في بيت ، ثم أرسل اليها عمر بن الخطاب ، فقام على الباب فسلم فردد عليه السلام ، فقال : أنا رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم اليكن ، ألا تشركن بالله شيئا • قتلن نعم • فمد يده من خارج

البيت ومددنا أيدينا من داخل البيت ، ثم قال : اللهم أشهد • وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بايع النساء دعا بقسدهن من ماء ، فغمس يده فيه ثم أمر النساء فغمسن أيديهن فيه " (١) •

مما سبق يمكن القول بأنه لو لم يكن مصافحة عمر بن الخطاب للنساء جائزة ما سمح بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما امتنع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك إلا كما امتنع عن أشياء كثيرة مباحة تورعا وزهدا ، أو لأن ذلك خصوصية مسن خصوصياته صلى الله عليه وسلم •

وعلى ذلك فإنه يباح في المجال الرياضي مصافحة الرجال للنساء الأجنبية عندهم والعكس عند تسليم الجوائز أو شهادات التقدير عند الفوز في المباريات أو المسابقات الرياضية عند الالتزام بأداب الإسلام •

(١) أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي • الجامع لأحكام القرآن ، (القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٦٧ هـ)

القضية الثانية : لطم الوجه

أولا - المذهب الحنفى :

فى إقامة حد الزنا ورد " . . . " غير أنه لا يضرب الوجه والفرج أما الفرج فلا يحتمل الضرب والضرب على الفرج متلف وأما الوجه فلأن النبی صلى الله علیه وسلم لما أمرهم بجرم الفامدية أخذ حصاة كالحرصة ورمها بها ثم قال للناس ارموها واتقوا الوجه . . . " (١)

" . . . " ولأن الوجه موضع الحواس ففى الضرب علیه اذ هاب بعض الحواس عنه . . . ولا يضرب الرأس فى قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول أبى يوسف رحمه الله تعالى الأول ثم رجع وقال يضرب الرأس أيضا ضربة واحدة وهو قول ابن أبى لیلی لحديث أبى بكر رضى الله عنه فانه قال اضربوا الرأس فان الشيطان فى الرأس (وحجتنا) فى ذلك حديث عمر رضى الله عنه فانه قال للجلاد اياك أن تضرب الرأس والفرج ولأن الرأس موضع الحواس ففى الضرب علیه تفويت بعض الحواس . . . " (٢) .

من هذا يتضح أن المذهب على اتقاء الضرب فى الوجه والرأس لأن ضربهما قد يؤدى الى اذ هاب بعض الحواس .

ثانيا - المذهب المالکى :

المذهب على حرمة الضرب فى الوجه وذلك استنادا على الأحاديث التى وردت فى النهى عن ضرب الوجه .

" فعن أبى هريرة عن النبی صلى الله علیه وسلم قال اذا قاتل أحدكم أخاه فليترك الوجه . . . وعن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله علیه وسلم اذا قاتل أحدكم أخاه فلا يلمن الوجه . . . وعن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله علیه وسلم اذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه فان الله خلق آدم على صورته . . .

(١) السرخسى . مرجع سبق ذكره . مج ٥ ، ج ٩ ، ص ٧٢ (كتاب الحدود) .

(٢) السرخسى . المرجع السابق . مج ٥ ، ج ٩ ، ص ٧٢ ، ٧٣ (كتاب الحدود) .

ففى شرح الأئبى المالكى لصحيح مسلم قال : " (قوله اذا قاتل أحدكم أخاه) (ط) معنى قاتل ضرب كما صرح به فى الآخر والمراد بالأخوة أخوة الآدمية ويدل عليه قوله فى آخر الحديث فان الله خلق آدم على صورته أى صورة المضروب فكان الضارب ضرب وجه أبيه آدم عليه السلام اذ لو أراد بذلك أخوة الدين لم يكن للتعليل بذلك فائدة وعلى هذا يمتنع ضرب وجه الكافر ولو فى القتال فان قيل القصد اتلاف الكافر وضربه فى أى عضو كان مسلم ولكن ان أمكن اجتناب الوجه اجتناب لأن الشرع نزل هذا العضو منزلة أبينا ويقبح لطم الرجل وجهها يشبه وجه أبى اللاطم وليس كذلك سائر الأعضاء لأنها تابعة للوجه (قوله فليجتنب الوجه) (ع) خص النهى بالوجه تنزيها وتشريفا له أن يشان لأن الضرب يظهر فيه الشين سريعا لأن فيه المحاسن وأعضاء نفيسة وأكثر الادراكات فقد ييطلها ولأنه الجارحة الظاهرة التى يمتاز بها عن أمثاله ويمتاز بها الانسان عن غيره وفضل بها على كثير من خلق تفضيلا . . . (فان قيل) يجتنب ما سوى الوجه من الأعضاء لأنها تشبه أعضاء آدم (قيل) قد اختص الوجه بمسا ليس فى غيره ففيه السمع والبصر الذى يدرك به العالم وما فيه من العجائب الدالة على عظم قدرة الله تعالى وفيه السمع الذى يسمع به أمر الله تعالى ونهيه ويتعلم به العلوم التى منها معرفة الله تعالى ومعرفة رسوله صلى الله عليه وسلم وفيه النطق الذى شرف به الانسان على غيره من سائر الحيوان " (١) .

وعند تعرض الامام السنوسى عند شرحه لصحيح مسلم لحديث جابر الذى قال فيه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضرب فى الوجه وعن الوسم فى الوجه قال " (قوله نهى عن الضرب فى الوجه) نهى عنه فى كل الحيوان المحترم من الآدمى وغيره الا أنه فى الآدمى أشد وخص الوجه لأنه مجمع المحاسن وأقل أثر فيه يشينه وربما آذى البصر مع ما فيه من اهانة الصورة التى كرم الله بها بنى آدم وخلق آباهم عليها " (٢) .

ويقول الامام التاودى فى شرحه للبخارى فى " (باب اذا ضرب العبد) بنصب العبد على المفعولية ولا مفهوم للعبد (فليجتنب الوجه) اكراما له للطفه وجمع

(١) الأئبى المالكى . مرجع سبق ذكره . مج ٢ ، ص ٥٣ ، ٥٤ (كتاب البر والصلة . باب النهى عن ضرب الوجه) .

(٢) السنوسى . مكمل اكمال الأكمال فى شرح صحيح مسلم (لبنان . بيروت : دار الكتب العلمية) مج ٥ ، ص ٤٠ (كتاب اللباس والزينة) .

المحاسن وأكثر ما يقع الادراك باعضائه ولأن الشين يبقى فيه ظاهرا . . . (فليجتنب الوجه) وجها أى وإن كان هذا فى القتال مع الكفار فى العبد والمؤمن أولى وأحرى^(١) بل قد يتعرض ضارب الوجه للاسترقاق اذا رأى الامام ذلك فقد ورد فى هذا المعنى ، ظاهر النهى عن ضربه حتى فى القتال والأولى اذا أمكن ضرب غيره أن لا يضرب فيه لأن الامام قد يرى استرقاقه^(٢) .

ثالثا - المذهب الشافعى :

ورد فى التعزير بالضرب ، " . . . (و) الا (الوجه) فلا يضربه عليه وجها لخبر مسلم ، اذا ضرب أحدكم فليترك الوجه ، ولأنه مجمع المحاسن فيعظم أثر شينه (قيل : و) الا (الرأس) فلا يضربه لشرفه كالوجه ، والأصح وعزاء الرافعى للأكرمين لا ، والفرق أنه معظم غالبا فلا يخاف تشويهه بالضرب بخلاف الوجه . . . " (٣) .

" وعن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه ، وفى رواية قال " اذا قاتل أحدكم أخاه فليترك الوجه ، وفى رواية قال " اذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه فان الله خلق آدم على صورته ، قوله صلى الله عليه وسلم ، اذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه ، وفى رواية اذا ضرب أحدكم وفى رواية ولا يلطم من الوجه وفى رواية اذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه فان الله خلق آدم على صورته قال العلماء وهذا تصريح بالنهى عن ضرب الوجه لأنه لطيف يجمع المحاسن وأعضاؤه نفيسة لطيفة وأكثر الادراك بها فقد يطلها ضرب الوجه وقد ينقصها وقد يشوه الوجه والشين فيه فاحش لأنه بارز ظاهر لا يمكن ستره ومتى ضربته لا يسلم من شين غالبا ويدخل فى النهى اذا ضرب زوجته أو ولده أو عبده ضرب تأديب فليجتنب الوجه . . . " (٤) .

(١) التاوى . حاشية التاوى على صحيح البخارى . (طبع بمطبعة المولوية . بفاس العلية المحمية ١٣٢٨هـ) ، مج ١ ، ج ٢ ، ص ١٩٦ (كتاب العتق) .

(٢) الأئمة المالكي . مرجع سبق ذكره ، مج ٥ ، ص ٤٠٢ . (كتاب اللباس والزينة) .

(٣) الخطيب . مرجع سبق ذكره ، ج ٤ ، ص ١٩٠ . كتاب الأشربة .

(٤) مسلم . صحيح مسلم بشرح النووي . (المطبعة المصرية ومطبعتها ، ١٣٤٩هـ) ج ١٦ ، ص ١٦٥ ، ١٦٦ (كتاب البر والصلة والآداب) .

من هذا يتضح أن المذهب على وجوب تجنب الضرب في الوجه لأن الضرب في
الوجه قد يشوهه أو قد يتسبب في ائتلاف الحواس ، وجواز الضرب على الرأس .

رابعاً - المذهب الحنبلي :

ورد في تأديب النساء " وقال النبي صلى الله عليه وسلم ، ان لكم عليهن أن لا
يوطئن فرشكم أحدا تكرهونه فان فعلن فاضربوهن ضرباً غير مبرح ، رواه مسلم ، معني
غير مبرح أي ليس بالشديد . قال الخلال سألت أحمد بن يحيى عن قوله ضرباً
غير مبرح قال غير شديد ، وعليه أن يجتنب الوجه والمواضع المخوفة لأن المقصود التأديب
لا الائلاف " (١) .

وجاء في اقامة الحدود " . . . ولنا قول على رضي الله عنه لكل موضع في الجسد
حظ يعني في الحد الا الوجه والفرج ، وقال للجلاد اضرب واجع واتق الرأس والوجه " (٢)

" . . . ويتقى المقاتل وهي الرأس والوجه والفرج من الرجل والمرأة جميعاً . . . ولنا
على مالك قول على ولأن ماعدا الأعضاء الثلاثة ليس بمقتل فأشبهت الظهر ، وعلى أبي
يوسف أن الرأس مقتل فأشبهه الوجه ولأنه ربما ضربه في رأسه فذهب بسمعه وبصره وعقله
أو قتله والمقصود أدبه لا قتله . . . " (٣) .

ما سبق يتضح أن المذهب على تجنب الضرب في الوجه والرأس لأنه قد يؤدي
الى ائتلاف السمع أو البصر أو العقل .

خامساً - مذهب أهل الظاهر :

ورد في تأديب العبيد " ومن لطم خد عبده أو خد أمته بباطن كفه فهم
حران ساعتئذ اذا كان اللطم بالغاً مميّزاً " (٤) ، " . . . واللطم لا يقع في
اللغة الا بباطن الكف على الخد فقط ، وهو في القفا الصغ . . . " (٥) .

(١) ابن قدامة . مرجع سبق ذكره ، ج ٨ ، ص ١٦٣ . (كتاب النكاح) .

(٢) المرجع السابق ، ج ١٠ ، ص ٣٣٦ (كتاب الأشربة) .

(٣) المرجع السابق ، ج ١٠ ، ص ٣٣٧ (كتاب الأشربة) .

(٤) ابن حزم . مرجع سبق ذكره ، ج ١٠ ، ص ٢٣٥ . مسألة رقم ١٦٧٧ (كتاب العتق) .

(٥) المرجع السابق ، ج ١٠ ، ص ٢٣٥ . مسألة رقم ١٦٧٧ (كتاب العتق) .

وجاء في ضرب الحدود " ١٠٠٠ إلا أنه يجب اجتناب الوجه ولا بد ، والمذاكر ، والمقاتل ، أما الوجه - فلما روينا من طريق مسلم . . . عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ، اذا ضرب أحدكم فليجنب الوجه ، ، وأما المقاتل : فضرها غرر ، كالقلب والانشيين ، ونحو ذلك . . . " (١) .

”والذى نقول به فى الضرب فى الزنى ، والقذف ، والخمر ، والتعزير :
أن لا يكسر له عظم ، ولا أن يشق له جلد ، ولا أن يسال الدم ، ولا أن يعفن له
اللحم ، لكن بوجع سالم من كل ذلك ، فمن تعدى فشق فى ذلك الضرب جلدا ، أو
أسال دما ، أو عفن لحما ، أو كسر له عظما ، فعلى متولى ذلك القود ، وعلى الأمر
أيضا القود ان أمر بذلك . . . فاما المنع من كل ما ذكرنا ، فلقول رسول الله صلى الله
عليه وسلم : ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام ، فحرمت اسالة الدم
نصا اذ هرق الدم حرام ، الا ما أباحه نص ، أو اجماع – ولا نص ، ولا اجماع على
اباحة اسالة الدم فى شىء من الحدود . . . واما تعفن اللحم : فقد نص رسول الله
صلى الله عليه وسلم على تحريم البشارة فلا يحل منها الا ما أحله نص أو اجماع ، وانما
صح النص والاجماع على اباحتها للألم فقط ، ولما كسر العظام ، فلا يقول بإباحته فى
ضرب الحدود أحد من الأمة بلا شك “ (٢) .

ما سبق يتضح أن مذهب أهل الظاهر على اجتناب الضرب في الوجه والمذاكر والمقاتل وعدم أحداث ضرر بالجسم مثل اسالة دم أو شق جلد أو تعفن لحم ، أو كسر في عظم حتى في حدود الله سبحانه وتعالى .

(١) المرجع السابق، ج ١٣، ص ٨٦، مسألة رقم ٢١٩٠ (كتاب الحدود)

(٢) المرجع السابق ، ج ١٣ ، ص ٨٨ . مسألة رقم ٢١٩٢ . (كتاب الحدود) .

يتضح من آراء المذاهب المختلفة الاجماع على حرمة الضرب فى الوجه ، وذلك للأضرار البدنية والنفسية التى يمكن أن تترتب على ذلك ، وبالتالى فان توجيه الضرب الى الوجه فى رياضة الملاكمة حرام ، وهذا ينطبق أيضا على كل نشاط رياضى يسمح فيه القانون المنظم له بالضرب فى الوجه سواء باليدين أو الرجلين ، بل انسه بالرجل أشد حرمة لما فيه من شديد الاهانة والاذلال للانسان الذى كرمه الله سبحانه وتعالى ومن هذه الأنشطة رياضة التاكوندو ، وهى خليط من الملاكمة والمصارعة .

وكذلك يجب تجنب الضرب فى الرأس على مذهبى الخفية والحنابلة ، وايضا الفرج على رأى الخفية والحنابلة وأهل الظاهر ، كما يحرم اسالة الدم أو شق الجلد أو كسر العظم أثناء ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة ، ويجب وضع المسوود القانونية التى تمنع حدوث ذلك ، وهذا على رأى أهل الظاهر ، وهى تعليمات مثالية ، وفى غاية الانسانية لتكريم الانسان .

الفهية الثالثة : الصيد واتخاذ ذى الروح فرسا

أولا - المذهب الحنفى :

” ١٠٠٠ الاصطياد مباح فى الكتاب والسنة أما الكتاب فقوله تعالى وإذا حللتهم فاصطادوا وأذننى درجات صفة الأمر الاباحة وقال الله تعالى أحل لكم صيد البحر الآية والسنة قوله صلى الله عليه وسلم الصيد لمن أخذ به فعلى هذا بيان أن الاصطياد مباح مشروح لأن الملك حكم مشروح فبسببه يكون مشروعا وهو نبح اكتساب وانتفاع بما هو مخلق لذلك فكان مباحا ويستوى ان كان الصيد مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم لما فسسى اصطياده من تحصيل المنفعة بجلده أو دفع أذاه عن الناس .

والحيوانات نوعان : نبح ما لا دم له فلا يحل تناول شىء منها الا السمك والجراد لأن شرط تناول الحيوانات الذكاة شرعا وذلك لا يتحقق له فيما لا دم له الا أن السمك والجراد مستثنى بالنص مما شرط فيه الذكاة لقوله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان أما الميتتان فالسمك والجراد وأما الدمان فالكبد والطحال .

وما له دم نوعان مستأنس ومستوحش فالذى يحل تناوله من المستأنس بالاتفاق الأنعام وهى الابل والبقر والغنم والدجاج والمستوحش نوعان منها صيد البحر لا يحل تناول شىء منها سوى السمك ومنها صيد البر ويحل تناولها الا ماله نساب أو مخلب لنهى النبى صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير ولمعنى الخبث فيهما ” (١) .

” ثم شرط حل التناول منها فيما يحل منها بالذكاة قال الله تعالى الا ما ذكيتم وقيل الذكاة عبارة عن تسييل الدم الفاسد النجس فان المحرم فى الحيوان الدم المسفوح قال الله تعالى فى جملة المحرمات أو دما مسفوحا فكانت الذكاة ازالة للخبث وتطيبيا بتمييز الطاهر من النجس وهو نوعان : الذبيح فى المذبح عند القدرة عليه قال صلى الله عليه وسلم الذكاة ما بين اللبة واللحين وبالجرح فى أى موضع أصابة عند تعذر الذبيح فى المذبح ثم يحصل بعد ذلك بالجرح ، والتكليف بحسب الوسع

(١) السرخسى . مرجع سبق ذكره . المجلد السادس ، ج ١١ ، ص ٢٢٠ (كتاب الصيد)

ففى كل موضع يكون الذبح فى المذبح مقدورا له لا يثبت الحل الا به وفى كل موضع تعذر يقوم الجرح مقامه " (١) .

" ثم حل التناول بالاصطياد مختص بشرائط (أحدها) أن يكون ما يصطاد به معلما (والثانى) الكواسب قال الله تعالى ويعلم ما جرحتم بالنهار أى كسبتم ويمكن حمله عليها فنقول الشرط أن يكون من الكواسب التى تخرج (والثالث) الارسال ثبت ذلك بالسنة وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعدى ابن حاتم وإذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل وإن شارك كلبك كلب آخر فلا تأكل . فلم حرم التناول عند عدم الارسال فى أحد الكبيين دل على أن الارسال فى ذلك شرط ولأن التذكية إنما تكون موجبا للحل إذا حصل من آدمى فلا بد من جعل آلة الصيد نائبا عن آدمى ليحصل الحل بفعله وذلك لا يكون الا بالارسال واشتراط كونه معلما لتحقيق الارسال فيـهـ (والرابع) التسمية (والخامس) امساكه على صاحبه لقوله تعالى فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه ومطلق الأمر مفيد للجوب ولا يجب التسمية عند الأكل فعرفنا أن المراد به عند الارسال (والسادس) أن يكون الصيد مما يباح تناوله ويكون متنعسا ومستوحشا (والسابع) أن لا يتوارى عن بصره أو لا يقعد عن طلبه حتى يجده لأنه إذا غاب عن بصره فلا يدري لعل موته كان بسبب آخر سوى جرح ما أرسله واليه أشار ابن عباس رضى الله تعالى عنهما بقوله كل ما أمت ودع ما أينست ولا ماء ما رأيته ولا يمسأ ما غاب عنك وإذا قعد عن طلبه فلا يدري لعله لو تبعه وقع فى يده حيا وقد رعى ذبحه فى المذبح وترك ذلك مع القدرة عليه محرم والأصل فيه أنه متى اجتمع فى الصيد لعل وعسى أن لا يحل تناوله . واليه أشار النبى صلى الله عليه وسلم لعدى بن حاتم رضى الله عنه إذا وقعت رميتك فى الماء فلا تأكل فانك لا تدري أن الماء قتله أو سهمك " (٢) .

" . . . وقد بينا أن الحل باعتبار تسييل الدم النجس وذلك يحصل إذا خرق ولا يحصل إذا دق ولم يخرج فان ذلك فى معنى الموقوذة وهو حرام بالنص . . . " (٣) .

(١) المرجع السابق ، المجلد السادس ، ج ١١ ، ص ٢٢١ (كتاب الصيد) .

(٢) المرجع السابق ، المجلد السادس ، ج ١١ ، ص ٢٢١ ، ٢٢٢ (كتاب الصيد) .

(٣) المرجع السابق ، المجلد السادس ، ج ١١ ، ص ٢٢٢ (كتاب الصيد) .

”... وعن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه • قال من رمى صيدا فتردى من جبل فلا يأكله فاني أخاف أن يكون التردى قتله ...” (١) •

”... (وإذا أصاب السهم الصيد فوقع على الأرض ومات حل أكله استحسانا) وفى القياس لا يحل لجواز أن يكون مات بوقوعه على الأرض • وجه الاستحسان أن هذا مما لا استطاع الامتناع عنه إذ ليس فى وسعه أن يرميه على وجه يبقى فى الهواء ولا يسقط وإن وقع فى ماء أو على جبل ثم وقع منه على الأرض ومات لم يؤكل ...” (٢) •

(١) المرجع السابق ، المجلد السادس ، ج ١١ ، ص ٢٢٤ (كتاب الصيد) •
 (٢) المرجع السابق ، المجلد السادس ، ج ١١ ، ص ٢٢٢ (كتاب الصيد) •

ثانياً - المذهب المالكي :

يقول الامام الأبي " الصيد يطلق بالاشتراك على المصدر الذي هو فعل الصائد وعلى الاسم الذي هو المصيد فمن الأول قوله تعالى أحل لكم صيد البحر ومن الثاني قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا ليبلونكم الله بشئ من الصيد الآية لأن الذي تنالسه الأيدي والرماح إنما هو المصيد . . . فعرف الصيد مصدراً بأنه أخذ غير مقدور عليه من وحش أو حيوان بقصد . . . ويعرف اسماً بأنه ما أبيح أكله من وحش أو حيوان بحر (ع) لم يختلف في جواز الصيد واختلف في قوله تعالى ليبلونكم الله وقوله سبحانه ليعلم من يخافه بالغيب الآية ثم هو مباح للاكتساب والحاجة إلى الأكل واختلف فيه للهو مع قصد التذكية فكرهه مالك وأجازاه ابن عبد الحكم وهو ظاهر قول الليث ما رأيت حقاً أشبه بباطل منه وأما فعله بغير نية التذكية فهو حرام لأنه من الفساد في الأرض واتلاف نفس من غير منفعة . . . وصيد اللهو هو المتخذ لا لحاجة . . . " (١) .

وبالتالي فقد " (حرم اصطيد ما كُول إلا بنية الذكاة) ش قال ابن عرفة اللخمي هو لعيشه اختياراً مباح ولسد خلته أو لتوسيع ضيق عيش عياله مندوب اليه ولا حياء نفس واجب للهو مكروه وأباحه ابن عبد الحكم ودون نية أو مضيع واجباً حرام انتهى وقال قبله وصيد البحر والأنهار أخف لا بأس بصيد الحيتان وانظر ما يصاد للصغار ليلعبوا به وربما أدى إلى قتله قاله في آخر كتاب الصيد والذبائح من النوادر قال ابن الموز وكره اللخمي أن يعطى الصيد يلعب به انتهى وقال ابن ناجي في شرح المد ونقوى السلم الأول عند قوله ومن سلفه نائير إلى صياد على صنف من الطير كل يوم كذا وكذا طائر قال شيخنا أبو مهدي وليس فيها ما يدل على جواز جعل الطير في القفص ولا على منعه وفي اللقطة ما يوهم جوازه وهو قوله إذا حل رجل قفص طائر فانه يضمن قيل فان قوله عليه السلام أبا عمير ما فعل النغير يقتضي جوازه فقلت ليس كذلك ليسارة اللعب لأنه لا بد من تخصيصه بذلك وهنا يبقى السنين المتطاولة فهو تعذيب له فهو أشد واستحسنه وذكر أن الشيوخ قيدوا الحديث بعدم التعذيب انتهى وقال البرزلي في

(١) الأبي المالكي . مرجع سبق ذكره ، مج ٥ ، ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ (كتاب الصيد) .

آخر كتاب الضحايا والذباح ولم يمنع الأطفال من اللعب بالحيوان اذا وقع لبس بسيط نفوسهم وفرحتهم لقوله عليه السلام ما فعل النغير يا أبا عمير وانما يمنعها كان عبثا لغير منفعة ولا وجه مصلحة انتهى فظاهر هذا أن اللعب اليسير مباح فيكون الصيد لله مباح " (١) .

والصيد يتم بالسلاح المحدد أو بالحيوان المعلم فقد ورد "كل ما جرح من السلاح فالاصطياد به جائز من سيف ورمح وسكين وسهم ومعارض أصاب بحده دون عرضه عياض المعارض عصا في طرفيها حديدة وقد تكون بغير حديدة وجمهور العلماء أنه لا يؤكل ما أصاب بعرضه الا ما خرق بحده وفيها ما جرحه حد المعارض أو عصا أو عود ولم ينفذ مقتلات أكل كالسهم . . . (وحيوان علم) التلقين شرط الجراح المصيد به أن يكون معلما وفيها لمالك من أرسل كلبا غير معلم لم يؤكل ما صاد الا أن يدرك ذكاته فيذكيه (بارسال من يده) فيها لمالك واذا أثار الرجل صيدا فأشلى عليه كلبه وهو مطلق فأنشلى عليه وصاده من غير أن يرسله من يده فليأكل ما صاده ثم رجع مالك فقال لا يؤكل حتى يطلقه من يده مرسل له مشليا وبالأول أخذ ابن القاسم " (٢) .

والصيد وان تأنس وكان أصله " (وحشيا) فيها لمالك ما ند من الأنعام الأنسية ولم يقدر على أخذه فهو على أصله لا يؤكل بذكاة الانسية (وان تأنس) فيها لمالك ما دجن من الوحش ثم نسد واستوحش فانه يذكي بما يذكي به الصيد من الرمي وغيره - لأنه رجع الى أصله . ابن حبيب حمام البيوت والبرك والأوز من ذلك لأن أصلها وحشية ولا أرى هذا في الأبل والغنم والدجاج انه لا اصل لها في الوحشية ترجع اليه . . . " (٣)

والخنزير حرام صيده لغير مضطر ، يقول اللخمي " صيد الخنزير لأكله غير مضطر حرام ولمضطر قال الوقار يستحب فيه نية ذكاته . . . اللخمي وصيد لقتله جائز لقول مالك من ورث من عبده النصراني خنزيرا سرحه " (٤) .

-
- (١) الخطاب . مرجع سبق ذكره . مج ٣ ، ص ٢٢١ و ٢٢٢ (كتاب الزكاة) .
 (٢) المواقي . مرجع سبق ذكره . مج ٣ ، ص ٢١٥ (كتاب الزكاة) .
 (٣) المرجع السابق . مج ٣ ، ص ٢١٤ (كتاب الزكاة) .
 (٤) المرجع السابق . مج ٣ ، ص ٢٢١ (كتاب الزكاة) .

ولا بد للصائد من النية والتسمية فقد جاء " . . . (ووجب نيتها) ش
الاجماع على ذلك ص . (وتسمية ان ذكر) ش قال ابن الحاجب ويسمى ثم قال أن
كبر معها فحسن قال في التفصيل قال في المدونة وليقل باسم الله والله أكبر ثم قال
ابن حبيب وان قال بسم الله فقط أو الله أكبر فقط ولا حول ولا قوة الا بالله أو لا اله
الا الله أو سبحان الله من غير تسمية أجزاء وكل تسمية ولكن ما مضى عليه
الناس أحسن وهو **بسم الله والله أكبر** " (١)

(١) الخطاب . مرجع سبق ذكره ، مج ٣ ، ص ٢١٩ (كتاب الزكاة) .

ثالثا - المذهب الشافعى :

" يجوز الصيد بالرمل ، لما روى أبو ثعلبة الخشنى قال : رر قلت يا رسول الله انا نكون فى أرض صيد فيصيب أحدنا بقوسه الصيد ، ويبعث كلبه المعلم ، فمنه ما ندرك ذكاته ، ومنه ما لا ندرك ذكاته فقال صلى الله عليه وسلم : ما ردت عليك قوسك فكل ، وما أمسك كلبك المعلم فكل رر وان رماه بمحدد كالسيف والنشاب والمروة المحددة وأصابه بجده فقتله حل ، وان رمى بما لا حد له كالبنديق والدبوس ، أو بما له حسد فأصابه بغير حده فقتله لم يحل ، لما روى عدى بن حاتم قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد المعراض قال : رر اذا أصبت بجده فكل ، واذا أصبت بعرضه فلا تأكل فانه وقيد رر (١) .

" وتستحب التسمية عند ارسال الجارحة أو ارسال السهم على الصيد استحبابا متأكدا . . . فان ترك التسمية عمدا أو سهوا حل الصيد بلا خلاف عندنا . . . " (٢) .

" أما الأحكام فقال أصحابنا : الحيوان المأكول الذى لا تحل ميتته ضربان مقدور على ذبحه ومتوحش . فالمقدور عليه لا يحل الا بالذبح فى الحلق واللبه . . . وهذا مجمع عليه ، وسواء فى هذا الأنسى والوحشى اذا قدر على ذبحه بأن أمسك الصيد ، أو كان متوحشا فلا يحل الا بالذبح فى الحلق واللبة كما ذكره المصنف . وأما المتوحش كالصيد فجميع أجزائه مذبح ، ما دام متوحشا فاذا رماه بسهم ، أو أرسل عليه جارحة فأصاب شيئا من بدنه ومات به ، حل بالاجماع ، ولو توحش أنسى بأن ند بعير أو بقرة أو فرس ، أو شردت شاء أو غيرها ، فهو كالصيد يحل بالرمل الى غير مذبحه ، وبارسال الكلب من الجوارح عليه . . . " (٣)

" . . . وان رمى طائرا فوق على الأرض فمات حل أكله ، لأنه لا يمكن حفظه من الوقوع على الأرض ، وان وقع فى ماء فمات ، أو على حائط أو جبل فتردى منه ومات ، لم يحل ، لما روى عدى بن حاتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اذا رميت

(١) النووى . مرجع سبق ذكره . ج ٩ ، ص ١١٣ ، (كتاب الصيد والذبايح) .

(٢) المرجع السابق ، ج ٩ ، ص ١٠٥ ، (كتاب الصيد والذبايح) .

(٣) المرجع السابق ، ج ٩ ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ ، (كتاب الصيد والذبايح) .

بسهمك فاذا كراسم الله ، فان وجدته ميتا فكل الا أن تجده قد وقع فى الماء فمات ، فانك لاتدرى الماء قتله أو سهمك ؟ " (١)

" (أما) اذا رى طيرا فان كان على وجه الماء فأصابه ومات حل ، ويكون الماء له كالأرض لغيره ، وان كان خارج الماء ووقع فى الماء بعد اصابة السهم ففى حله وجهان ، حكاهما صاحب الحاوى وغيره ، وقطع البغوى بالتحريم ، وفى شرح مختصر الجوينى بالحل ، فلو كان الطائر فى هوا البحر قال البغوى : ان كان الرامى فى البحر لم يحل ، وان كان فى السفينة فى البحر حل " (٢) .

وفى امتلاك الصيد وأخلائه ، " قال المصنف رحمه الله : (ومن ملك صيدا ثم خلاه ففيه وجهان (أحدهما) يزول ملكه ، كما لو ملك عبدا ثم أعتقه (الثانى) لا يزول كما لو ملك بهيمة ثم سببها ٠٠٠) - (الشرح) ٠٠٠ لو أرسله مالكة وخلاه ليرجع صيدا كما كان فهل يزول ملكه عنه ؟ فيه وجهان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحابهما) باتفاق الأصحاب لا يزول وهو المنصوص كما لو أرسل بهيمته الا ونوى ازالة ملكه عنها ، فانه لا يزول بلا خلاف ولأنه يشبه سوائب الجاهلية ، وقد قال الله تعالى : (ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام) وفى المسألة وجه ثالث ، وهو قول أبى على الطبرى فى الافصاح ، وحكاها الأصحاب عنه أنه ان كان قصد بارساله التقرب الى الله تعالى زال ملكه ، والا فلا ، والمذهب المنصوص عليه أنه لا يزول مطلقا . قال أصحابنا : (فان قلنا) يزول ، عاد مباحا فمن صاد ملكه (وان قلنا) لا يزول لم يجز لغيره أن يصيده اذا عرفه ، فان قال عند ارساله : أبحت له لمن أخذه حصلت الاباحة ولا ضمان على من أكله ٠٠٠ واذا قلنا بالوجه الثالث فأرسله تقربا الى الله تعالى فهل يحل اصطياده ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا ، كالعبد المعتقد (وأصحابهما) نعم ، لأنه رجع للاباحة ، ولئلا يصير فى معنى سوائب الجاهلية " (٣) .

واذا اشترك أهل الكتاب مع المسلمين فى الصيد فانه يحل ما أصابوه بالسهم أو بالجوارح المعلمة على المذهب حيث ورد " ومذهبنا أنه يحل صيد الكتابى كما تحل

(١) المرجع السابق . ج ٩ ، ص ١١٣ (كتاب الصيد والذبايح) .

(٢) المرجع السابق . ج ٩ ، ص ١١٦ (كتاب الصيد والذبايح) .

(٣) المرجع السابق . ج ٩ ، ص ١٤٨ ، ١٤٩ (كتاب الصيد والذبايح) .

ذبحيته ، فاذا أرسل جارحه معلما أو سهما فقتل صيدا حل ... » (١)

(١) المرجع السابق ، ج ٩ ، ص ١٠٥ ، (كتاب الصيد والذبائح) .

رابعاً - المذهب الحنبلي :

"الأصل في إباحة الصيد الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقول الله تعالى (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دام حراماً) وقال سبحانه (وإذا حللتم فاصطادوا) وقال سبحانه (يسألونك ماذا أحل لهم ؟ قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونهن مما علمكم الله فكلوا مما آمنسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه) وأما السنة فروى أبو ثعلبة الخشني قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أنا بأرض صيد أصيد بقوس وأصيد بكسبي المعلم وأصيد بكسبي الذي ليس بمعلم فأخبرني ماذا يصلح لي ؟ قال أما ما ذكرت أنكم بأرض صيد فما صدت بقوسك وذكزت اسم الله عليه فكل ، وما صدت بكسبك المعلم وذكزت اسم الله عليه فكل ، وما صدت بكسبك الذي ليس بمعلم فأدركته فكل " وعن عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله أنا نرسل الكلب المعلم فيمسك علينا قال ، كل ، قلت وأن قتل ؟ قال ، كل ما لم يشركه كلب غيره ، قال ، وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد المعارض فقال ، ما خرق فكل وما قتل بعرضه فلا تأكل ، متفق عليهما ، وأجمع أهل العلم على إباحة الاصطياد والأكل من الصيد " (١) .

"وجملة ذلك الأمر أن الصيد بالسهم وكل محدود جائز بلا خلاف وهو داخل في مطلق قوله تعالى (فاصطادوا) وقال النبي صلى الله عليه وسلم ، فما صدت بقوسك وذكزت اسم الله عليه فكل ، وعن أبي قتادة أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى حماراً وحشياً فاستوى على فرسه وأخذ رمحه ثم شد على الحمار فقتله فلما أدركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم سألوه عن ذلك فقال ، إنما هي طعمة أطعمكموها الله ، متفق عليه " (٢)

"... وحكم سائر آلات الصيد حكم المعارض في أنها إذا قتلت بعرضها ولم تجرح لم يبيح الصيد ... وهكذا إن أصاب بحده فلم يجرح وقتله بثقله لم يبيح لقول

(١) ابن قدامة . مرجع سبق ذكره ، ج ١١ ، ص ٢ ، ٣ (كتاب الصيد والذبايح)

(٢) المرجع السابق ، ج ١١ ، ص ١٧ ، ١٨ (كتاب الصيد والذبايح)

النبي صلى الله عليه وسلم ، ما خرق فكل ، ولأنه اذا لم يجرحه فانما يقتله بثقله
فأشبه ما أصاب بعرضه " (١) .

"... واذا رماه فوق في ماء أو تردى من جبل لم يؤكل ، يعنى وقع في ماء
يقتله مثله أو تردى تردى يقتله مثله ... " (٢) ، " ... لأن النبي صلى الله عليه
وسلم قال ، فان وجدته غريقا في الماء فلا تأكله ... ولأن الوقوع في الماء والتردى
انما حرم خشية أن يكون قاتلا أو معينا على القتل ... فان رمى طائرا في الهواء
أو على شجرة أو جبل فوق على الأرض فصات حل ... " (٣) .

-
- (١) المرجع السابق ، ج ١١ ، ص ٢٦ ، (كتاب الصيد والذبائح) .
(٢) المرجع السابق ، ج ١١ ، ص ٢١ ، (كتاب الصيد والذبائح) .
(٣) المرجع السابق ، ج ١١ ، ص ٢٢ ، (كتاب الصيد والذبائح) .

خامسا - مذهب أهل الظاهر :

"... قالوا لا يطلق في اللغة اسم الصيد الا على ما كان في البرية وحشياً غير متملك فاذا تملك لم يقع عليه اسم صيد بعد " (١) .

" وصيد كل ما سكن الماء من البرك ، أو الأنهار ، أو البحار أو العيون أو الآبار حلال للمحرم صيده ، وأكله ، لقول الله تعالى " أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما " ٥ : ٩٦ ، وقال تعالى " وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج " ، ومن كل تأكلون لحما طريفا " ٣٥ : ١٢ ، فسمى تعالى كل ماء عذب أو ملح بحرا ، وحتى لو لم تأت هذه الآية لكان صيد البر والبحر والنهر وكل ما ذكرنا حلالا بلا خلاف بنص القرآن " ثم حرم بالاحرام وفي الحرم صيد البر ولم يحرم صيد البحر فكان ماعدا صيد البر حلالا كما كان اذ لم يأت ما يحرمه " (٢) .

" وما شرد فلم يقدر عليه من حيوان البر كله - وحشية وأنسية - لا تحاش شيئا ، لا طائرا ولا ذا أربع مما يحل أكله فان ذكاته أن يرمى بما يعمل عمل الرمح ، أو عمل السهم ، أو عمل السيف ، أو عمل السكين حاشا ما ذكرنا أنه لا تحل التذكية به فان أصيب بذلك ، فمات قبل أن تدرك ذكاته فأكله حلال ، فان أدرك حيا الا أنه في سبيل الموت السريع فان ذبح أو نحر فحسن ، والا فلا بأس بأكله ، وان كان لا يصوت سريعا لم يحل أكله الا بذبح أو نحر ، أو بأن يرسل عليه سبع من سباع الطير ، أو ذوات الأربع ، لا ذكاة له الا بأحد هذين الوجهين " (٣) .

"... ومن طريق سفيان بن عيينه عن عبد الرحمن بن حرملة سمعت سعيد بن المسيب يقول : كل وحشية قتلها بحجر ، أو ببندقية ، أو بمعارض فكل ، وان أبيت أن تأكل فأتى به - وهو قول مكحول ، والأوزاعى " (٤) .

- (١) ابن حزم . مرجع سبق ذكره ، ج ٧ ، مسألة رقم ٨٩٢ ، ص ٣٨٦ (كتاب الحج) .
- (٢) المرجع السابق ، ج ٧ ، مسألة رقم ٨٨٣ ، ص ٣٦٠ ، ٣٦١ (كتاب الحج) .
- (٣) المرجع السابق ، ج ٨ ، مسألة رقم ١٠٦٧ ، ص ١٩٥ (كتاب الصيد) .
- (٤) المرجع السابق ، ج ٨ ، مسألة رقم ١٠٦٧ ، ص ١٩٦ (كتاب الصيد) .

ولما كان الصيد بالأسلحة النارية الآن هو آلة الصيد بدلا عن السيف والسهم والرمح وغير ذلك من آلات الصيد فإن العلماء المحدثين أباحوا الصيد بها لأنها تخرق فقد ورد " وعلى هذا يحل ما صيد برصاص البنادق والمسدسات ونحوها ، فانها تنفذ فى الجسم أشد من نفاذ السهم والرمح والسيف " (١) .

وكذلك ورد " ففى حديث عدى بن حاتم قال : يا رسول الله . . . أنا قوم نرمي فما يحل لنا ؟ قال : ،، يحل لكم كل ما ذكيت وما ذكرت اسم الله عليه فخرقتم فكلوا ،، قال الشوكاني : ،، فدل على أن المعتبر مجرد الخرق وإن كان القتل بمثل فيحل من صاده من يرمى بهذه البنادق الجديدة التى يرمى بها بالبارود والرصاص ، لأن الرصاص تخرق خرقا زائدا على السلاح فلها حكمه ، وإن لم يدرك الصائد بها ذكاة الصيد اذا ذكر اسم الله على ذلك " (٢) .

واذا كان الاصطياد مباحا فى الشريعة الاسلامية للاستفادة من الصيد والانتفاع به ، وجعلت ذكاته بالرمى أو بإرسال الجوارح المعلمة عليه ، فان الشريعة الاسلامية — وهى شريعة الرحمة الشاملة لكل كائن حى — قد حرمت اتخاذ ذى الروح غرضا والمثلة بالحيوان وبكل كائن حى ، لأن فى ذلك تعذيب للحيوان وإيلا م له ، من غير منفعة ولا مصلحة ، وكذلك فيه مضیعة للمال لالتلافى الحيوان دون الانتفاع به لأنه قتل مقصودا عليه بغير ذكاة شرعية .

وبذلك وردت الأحاديث الكثيرة الدالة على النهى عن اتخاذ ذى الروح غرضا والمثلة بالحيوان ، وقتله صبرا .

ففى صحيح البخارى وردت أربعة أحاديث فى باب ما يكره من المثلة والمصنورة والمجثمة وهى : " . . . عن هشام بن زيد قال ،، دخلت مع أنس على الحكم بن أيوب فرأى غلمانا — أو فتيانا — نصبوا دجاجة يرمونها فقال أنس ،، نهى رسول الله صلى

(١) يوسف القرضاوى . الحلال والحرام فى الاسلام . (ط ١٤ ، القاهرة : مكتبة وهبة ،

١٤٠٠هـ) — ١٩٨٠م . ص ٦٠ .

(٢) سيد سابق . فقه السنة (القاهرة : مكتبة المسلم ، ١٣٦٥هـ) مج ٣ ، ص ٢٦٧ .

الله عليه وسلم أن تصبر البهائم .. . وعن ابن عمر رضى الله عنهما أنه دخل على يحيى بن سعيد وغلّام من بنى يحيى رابط دجاجة يرميها ، فمشى اليها ابن عمر حتى حلها ، ثم أقبل بها وبالغلّام معه فقال : ازجروا غلامكم عن أن يصبر هذا الطير للقتل فاني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تصبر بهيمة أو غيرها للقتل .. . وعن سعيد بن جبير قال : كنت عند ابن عمر ، فمروا بفتية - أو بنفر - نصبوا دجاجة يرمونها ، فلما رأوا ابن عمر تفرقوا عنها ، وقال ابن عمر : من فعل هذا ؟ ان النبي صلى الله عليه وسلم لعن من فعل هذا .. . تابعه سليمان عن شعبة حدثنا المنهال عن سعيد عن ابن عمر ، لعن النبي صلى الله عليه وسلم من مثل بالحيوان .. . وقال عدى عن سعيد : عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا حجاج بسن منهال حدثنا شعبة قال أخبرني عدى بن ثابت قال .. . سمعت عبد الله بن يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن التهمة والمثلة * (١) .

وفى شرح الامام ابن حجر المسقلاني لتلك الأحاديث ورد : " قوله (باب ما يكره من المثلة) بضم الميم وسكون المثلة هي قطع أطراف الحيوان أو بعضها وهو حى .. . قوله (والمصبورة) بصاد مهملّة ساكنة وموحدة مضمومة (المجثمة) بالجيم والمثلة المفتوحة : التي تربط وتجعل غرضاً للرمي ، فإذا ماتت من ذلك لم يحل أكلها والجثوم للطير ونحوها بمنزلة البرول للابل ، فلو جثمت بنفسها فهي جاثمة ومجثمة بكسر المثلة ، وتلك اذا صيدت على تلك الحالة فذبحت جاز أكلها ، وان رميت فماتت لم يجز لأنها تصير موقدة . ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث : الأول حديث أنس .. . قوله (أن تصبر) بضم أوله أى تجبس لترمى حتى تموت .. . الحديث الثانى حديث ابن عمر .. . قوله (فمشى اليها ابن عمر حتى حلها) بتشديد اللام ، فى رواية السرخسى والمستعلى .. . حملها .. . ورواية الكشميهنى أوضح لقوله فى أول الحديث .. . رابط دجاجة .. . ووقع فى رواية الاسماعيلي وأبى نعيم فى .. . المستخرج .. . : فحل الدجاجة . قوله (ازجروا غلامكم) فى رواية الكشميهنى .. . غلامكم .. . (عن أن تصبر) فى رواية الكشميهنى .. . أن يصبروا .. . بصيغة الجمع وهو على نسق السدى قبله .. . قوله (أن تصبر بهيمة أو غيرها للقتل) .. . أو .. . للتنويع لا للشك ، وهو

(١) ابن حجر . فتح البارى بشرح صحيح البخارى (المطبعة السلفية ومكتبتها) ج ٩ ص ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، (كتاب الصيد والذبائح) .

زائد' على حديث أنس فيدخل فيه البهائم والطيور وغيرهما ، ونحوه حديث أبي أميوس قال ، والذي نفسي بيده لو كانت دجاجة ما صبرتها ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن قتل الصبر ، أخرجه أبو داود بسند قوى ، ويجمع ذلك حديث شداد ابن أوس عند مسلم رفعه ، اذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، واذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ، وليحد أحدكم شفرته ، وليرح ذبيحته ، قال ابن أبي جمرة : فيه رحمة الله لعباده حتى في حال القتل ، فأمر بالقتل ، وأمر بالرفق فيه . ويؤخذ منه قهره لجميع عباده لأنه لم يترك لأحد التصرف في شيء الا وقد حدد له فيه كيفية . . . قوله (ان النبي صلى الله عليه وسلم لعن من فعل هذا) وفي رواية مسلم ، لعن من أتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً ، بمعجمتين والفتح أى منصوباً للرعى . وفي رواية الاسماعيلي ، لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من مثل بالحيوان ، وفي رواية له ، بالبهائم ، وفي رواية له ، من تجشمت ، واللعن من دلائل التحريم . . . قوله (لعن النبي صلى الله عليه وسلم من مثل بالحيوان) أى صيروه مثله بضم الميم وبالمثلة . . . وفي هذه الأحاديث تحريم تعذيب الحيوان الأدامى وغيره . . . (١) .

وفي شرح الامام الكرمانى لهذه الأحاديث ورد " قوله (المثلة) بضم الميم يقال مثل بالحيوان مثل قتل يقتل قتلاً اذا قطع أطرافه أو أنفه أو أذنه ونحوه والاسم المثلة و (المصبورة) هى الدابة التى تحبس وهى حية لتقتل بالرصى ونحوه و (المجثمة) هى التى تجشمت ثم ترمى حتى تقتل وقيل انها فى الطير خاصة والأرنب وأشياء ذلك . الخطابى : المجثمة هى المصبورة بعينها وقال بين المجثمة والجاثمة فرق لأن الجاثمة هى التى جثمت نفسها فاذا صيدت على تلك الحال لم تحرم والمجثمة هى التى ربطت وحبسست قهراً . . . قوله (تصبر) أى تحبس حية لتقتل بالرعى وذلك لأنه تعذيب للحيوان وتضيق للمال " (٢) .

(١) المرجع السابق ج ٩ ، ص ٦٤٣ - ٦٤٥ ، (كتاب الصيد والذبائح) .
 (٢) الكرمانى . صحيح البخارى بشرح الكرمانى (بيروت ، لبنان . دار احياء التراث العربى ، ط ٢ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م) ج ٢٠ ص ١٠٤ ، (كتاب الصيد والذبائح) .

وفي شرح الامام العيني لهذه الاحاديث ورد " . . . قال محمد بن يحيى هو شيخ الترمذى فى هذا الحديث سئل أبو عاصم عن المجثمة فقال أن ينصب الطير أو الشئ فيرمى . . . وقال شيخنا فى شرح الترمذى فيه تحريم أكل المصبورة لأنه قتل مقدور عليه بغير ذكاة شرعية قلت ان أدركت وذكيت فلا بأس كما فى المقتول بالبندقة . . . قوله من فعل هذا أشار به الى نصبهم دجاجة للرمى . . .

وروى البزار من حديث سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتخذوا شيئا فيه الروح غرضا وروى الطبرانى من حديث المغيرة بن شعبه أن النبى صلى الله عليه وسلم مر على قوم من الأنصار يرمون حمامة فقال لا تتخذوا الروح غرضا واسناده حسن وروى النسائى من حديث عبد الله بن جعفر قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناس وهم يرمون كبشا بالنبل فكره ذلك فقال لا تمثلوا بالبهائم . . . " (١) .

وفي صحيح مسلم ورد أيضا خمسة أحاديث فى باب النهى عن صبر البهائم واتخاذ ذى الروح غرضا وهى :

" . . . حدثنا شعبة سمعت هشام بن زيد بن أنس بن مالك قال دخلت مع جدى أنس بن مالك دار الحكم بن أيوب فإذا قوم قد نصبوا دجاجة يرمونها فقال أنس نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصبر البهائم . . . وعن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لا تتخذوا شيئا فيه الروح غرضا . . . وعن سعيد بن جبيرة قال مر ابن عمر بنفر قد نصبوا دجاجة يترامونها فلما رأوا ابن عمر تفرقوا عنها فقال ابن عمر من فعل هذا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن من فعل هذا . . . وعن سعيد بن جبيرة قال مر ابن عمر بفتيان من قریش قد نصبوا طيرا وهم يرمونه وقد جعلوا لصاحب الطير كل خاطئة من نبلهم فلما رأوا ابن عمر تفرقوا فقال ابن عمر من فعل هذا لعن الله من فعل هذا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن من اتخذ شيئا فيه الروح غرضا . . . قال ابن جريج أخبرنى أبو الزبير أنه سمع جابر بن

(١) العيني . عمدة القارى شرح صحيح البخارى . (بيروت: لبنان . دار احياء التراث العربى . لاتاريخ) . ج ٢١ ، ص ١٢٤ ، ١٢٥ ، (كتاب الصيد والذباح) .

عبد الله يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقتل شئ من الدواب صبرا ^(١)

وفى شرح الامام النووي لهذه الأحاديث ورد " (باب النهى عن صبر البهائم) وهو حبسها لتقتل برمي ونحوه . قوله (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصبر البهائم) وفى رواية لاتتخذوا شيئا فيه الروح غرضا قال العلماء صبر البهائم أن تحبس وهى حية لتقتل بالرمي ونحوه وهو معنى لاتتخذوا شيئا فيه الروح غرضا أى لاتتخذوا الحيوان الحى غرضا ترمون اليه كالفرض من الجلود وغيرها وهذا النهى للتحريم ولهذا قال صلى الله عليه وسلم فى رواية ابن عمر التى بعد هذه لعن الله من فعل هذا ولأنه تعذيب للحيوان واتلاف لنفسه وتضييع لماليتة وتغويت لذكاته قوله (وقد جعلوا لصاحب الطير كل خاطئة من نبلهم) أى مالم يصب الرمي " (٢) .

وفى سنن أبى داود ورد حديث واحد هو حديث أنس مع اختلاف فى الرواية فى باب (النهى أن تصبر البهائم والرفق بالذبيحة) وورد فى شرح هذا الحديث " (أن تصبر) بصيغة المجهول أى تحبس لترمى حتى تموت " (٣) .

وذكر الامام الشوكانى ثلاثة أحاديث : الأول لابن عمر أن النبى صلى الله عليه عليه وسلم لعن من اتخذ شيئا فيه الروح غرضا ، والثانى حديث أنس الذى قال فيه . . . نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصبر البهائم ، والثالث حديث ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال ، لاتتخذوا شيئا فيه الروح غرضا " (٤) وكلها أرجعها الى كتب الأحاديث التى وردت فيها .

(١) النووى . صحيح مسلم بشرح النووى . مرجع سبق ذكره . ج ١٣ ، ص ١٠٧ ،

١٠٨ ، (كتاب الصيد والذبايح) .

(٢) المرجع السابق . ج ١٣ ، ص ١٠٧ - ١٠٩ ، (كتاب الصيد والذبايح) .

(٣) أبى الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادى . عون المعبود شرح سنن أبى داود .

(المكتبة السلفية بالمدينة المنورة . ط ٢ ، ١٣٨٨ هـ)

- ١٩٦٨ م) ج ٨ ، ص ١١ (كتاب الضحايا) .

(٤) الشوكانى . نيل الأوطار . (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر لا تاريخ) . ج ٨ ، ص ٩٨ (كتاب الجهاد والسير)

وفى تعليقه على هذه الأحاديث وشرحه لها ورد " . . . (قوله لعن من اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً) الغرض بفتح الغين المعجمة والراء : وهو المنسوب للرعى ، واللعن : دليل التحريم . . . ولأن الأصل فى تعذيب الحيوان واتلاف نفسه واضاعة المال التحريم . . . " (١) .

وكذلك ذكر الامام الصنعاني حديثاً واحداً عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن يقتل شئ من الدواب صبراً ، رواه مسلم . وقال فى شرحه : هو دليل على تحريم قتل حيوان صبراً وهو امساكه حياً ثم يرمى حتى يموت . . . " (٢)

(١) المرجع السابق . ج ٨ ، ص ٩٩ . (كتاب الجهاد والسير) .
 (٢) محمد بن اسماعيل الامير اليمنى الصنعاني . سبل السلام . (الناشر : مكتبة عاطف) ج ٤ ، ص ١٤١ . (باب الصيد والذبائح) .

تعليق الباحث :

يتضح من الأراء السابقة في الصيد ، أن المذاهب كلها على ابحاثه سواء كان صيد برأ أو صيد بحر ، وأن الذكاة لما له دم شرط لما حل أكله من الصيد ، وأما ما لا دم له فلا يحل منه الا السمك والجراد ، وأن تذكية الحيوان تكون بالذبح ان كان — مقدورا عليه ، وبالجرح ان لم يكن مقدورا عليه ، ففي كل موضع يكون الذبح في المذبح مقدورا له لا يثبت الحل الا به وفي كل موضع تعذر يقوم الجرح مقامه ، ولأن التذكية انما تكون موجبا للحل اذا حصل من الآدمي فلا بد من جعل آلة الصيد نائبا عن الآدمي ليحصل الحل بفعله .

وعلى هذا فان الصيد بالرمي باستخدام سلاح محدد جائز ، لأن الرمي بما يخرق أو يخزق فيه ذكاة للحيوان وبالتالي يحل أكله ان كان من المباح تناوله ، وأن ذلك ينطبق على الأسلحة النارية الحديثة كما قال العلماء المحدثون وبالتالي يجوز الصيد بها وأكل ما يباح أكله من الصيد الذي تم اصطياده بها ، واشترط الفقهاء التسمية عند الرمي بآلة الصيد مع نية الذكاة للصيد المأكول .

ومن شروط الصيد أن يكون متنعاً ومستوحشاً ، والمتنع والمستوحش يكون كل أجزاء جسمه مذبح ، ولو توحش الأنهي بأن ند فهو كالصيد يحصل بالرمي الى غير مذبحه وهي الحلق واللبة ، فكل ما شرد ولم يقدر عليه من حيوان البر كله — وحشيه وأنسيه — وأصبح غير مقدورا عليه فان ذكاته هي أن يرمى بسلاح محدد في أي جزء من جسمه . فقد قال مالك ما دجن من الوحش ثم ند واستوحش فانه يذكي بما يذكي به الصيد من الرمي وغيره لأنه رجع الى أصله ، وقال ابن حبيب حمام البيوت والبرك والأوز من ذلك لأن أصلها وحشية ولا أرى هذا في الابل والغنم اذ لا أصل لها في الوحشية ترجع اليه .

والصيد الذي يقع على الأرض ومات يحل أكله لأنه لا يمكن حفظه من الوقوع على الأرض لأن هذا مما لا استطاع الامتناع عنه ، أما ان وقع في الماء أو تردى من جبل أو حائط فلا يحل أكله ، ولكن اذا كان الطير على وجه الماء فأصابه الصائد ومات حل

ويكون الماء له كالأرض لغيره ، وإن كان خارج الماء وقع في الماء بعد إصابة السهم ففي حله وجهان حكاهما صاحب الحاوي وغيره وقطع البغوى بالتحريم ، وفي شرح مختصر الجويني بالحل فلو كان الطائر في هواء البحر قال البغوى : إن كان الرامي في البر لم يحل ، وإن كان في السفينة في البحر يحل . وهذه تفرقة غير معقولة مادام الطائر في هواء البحر .

وإن تخلية الصيد أن قصد بها التقرب إلى الله تعالى زال ملك صاحب الصيد لصيده وعاد الصيد مباحا فمن صاده بعد ذلك ملكه ، وإن قال صاحب الصيد أبحت له لمن أخذه حصلت الإباحة ، وحل اصطيداه لأنه رجع للإباحة .

وقال السادة المالكية أن الصيد مباح للاكتساب والحاجة واختلف فيه للبهو مع قصد التذكية فكرهه مالك وأجاز ابن عبد الحكم وهو ظاهر قول الليث ما رأيت حقا أشبهه بباطل منه وأما فعله بغير نية التذكية فهو حرام لأنه من الفساد في الأرض واتلاف نفس من غير منفعة . وعندهم أن صيد الخنزير وقتله جائز لقول مالك من ورث من عبده النصراني خنزيرا سرحه .

وإذا اشترك أهل الكتاب مع المسلمين في الصيد فإنه يحل أكل ما صاده بالرمي أو الجوارح المعلمة على مذهب الشافعية ، حيث يحل صيد الكتابي كما تحل ذبيحته .

وعلى هذا فإن مسابقات الضرب على الحمام - حمام العلب وحمام الحفيرة - مباحة ، لأن الحمام مباح صيده وهو بعد انطلاقه من العلبة أو الحفرة يكون في حكم ما ند واستوحش وشرد ، ويصبح غير مقدور عليه ، وبالتالي فإن اصطيداه مباح وتذكيته تكون بالرمي في أي جزء من جسمه بالأسلحة النارية المختلفة ، مع التسمية والتكبير ونية التذكية ، حتى وإن كان ذلك للبهو على قول ابن عبد الحكم والليث من المالكية ، فكيف الحال وهذه مسابقة رياضية مطلوبة شرعا حيث وردت الأحاديث النبوية التي تحث على تعلم الرمي والتدريب عليه ، بل إن تعلم الرمي واجب لأنه أعداد وتدريب لأداء واجب هو الجهاد وليس في هذه المسابقات تعذيب للحيوان ولا اتلاف له ، وليس فيها مثلة به ، ولا تضيق لمالئته ، وكل ما ورد من أحاديث شريفة في النهي عن تعذيب الحيوان والمثلة به واتخاذ ذي الروح غرضا وصبر البهائم لا تنطبق على هذه المسابقات ، حيث أن

الأحاديث تنهى عن حبس الحيوان قهراً، أو ربطه وتقييده ونصبه غرضاً يؤمى اليه ويغذب وهو حتى حتى يموت ، وهذا ما لا يحدث فى هذه المسابقات فالحمام ينطلق من الحفر أو العلب ويصبح حراً طليقاً فى الهواء ، وبالتالى فهو غير مربوط ولا مقيد ، بل أصبح شاردًا مستوحشًا وممتنعاً غير مقدور عليه ، وبالتالى جاز اصطيداه لأنه رجع إلى أصله الوحشى كما قال ابن حبيب .

وعند الشافعية فإن تخلية الصيد تقربا إلى الله أو تخليته مع قول صاحبه أبحتنه لمن أخذه حصلت الإباحة ، وحل اصطيداه لأنه رجع للإباحة ، وفى هذه المسابقات يتم تخلية الحمام وبالتالى يصبح اصطيداه مباحا .

كما أن هذه المسابقات ليس فيها تعذيب للحيوان لأنه لا يتخذ فيها الحمام غرضاً مثبتاً يتكرر عليه التصويب من الرماة وهو حتى حتى يموت مثلاً يصوبون على أغراض من الجلد أو الورق أو غير ذلك ، وبالتالى فلا يوجد فى هذه المسابقات تشبيل بالحيوان أو تعذيب له ، أو اتلاف وتضييع لماليتة ، بل هى مسابقات رياضية لا يقصد بها العبث واللهو بالحيوان ، ولكن فيها منفعة ومصلحة لأبناء المسلمين القصد منها تدريبهم على ما فيه قوة لهم عند ملاقات عدوهم عن طريق رياضة الرماية المطلوبة شرعاً .

وكذلك مسابقة بطل البرك فهى مباحة ، لأن بطل البرك من الطيور المستوحشة التى تنتمى إلى صيد البحر المباح صيده بالرمل لأنه غير مقدور عليه ، وبالتالى فإن تذكيته تكون بالرمل فى أى جزء من أجزاء جسمه ، وهى رياضة فيها مصلحة ونفع المسلمين بأكل الصيد والتدريب على الرماية ، وأن كان فيها شيئاً من الفرحة واللهو .

ولأن الصائد يكون فى البلدة وهى المكان المخصص له فى وسط المساحة المحددة له بالبركة أى وسط الماء ، والطير يكون على وجه الماء ، فإن صيده وسقوطه فى الماء لا شئ فيه حيث يكون الماء بالنسبة له كالأرض بالنسبة لغيره ، ويحل بذلك أكله ، على أن يكون فى نية الصائد التذكية له عند الرمي وكذلك التسمية والتكبير .

وكذلك تجوز مسابقة الضرب على الخنزير — إن كان الخنزير غرضاً حياً — وذلك لجواز قتله عند المالكية .

وكذلك يتضح أن مسابقات صيد البحر على الإباحة وذلك للانتفاع بالصيد بأكله
 أن كان مباحا تناوله وذلك مثل السمك ، أو للاستفادة به أن لم يكن مباح أكله ، وللتدرب
 على الرماية •

واتضح أيضا أنه يجوز عند اشتراك أهل الكتاب مع المسلمين في مسابقات
 الرماية على الحمام أو بطل البرك أو مسابقات صيد البحر أن يأكل المسلمون ما صاده أهل
 الكتاب على مذهب الشافعية ، حيث يحل عندهم صيد الكتابي كما تحل ذبيحته •

أما غير المسلمين من غير أهل الكتاب فلا يجوز أكل ما صاده ، وإن جاز
 الاشتراك معهم في هذه المسابقات •

أن الإسلام لم يحرم صيد ذى الروح ، ولكن حرم اتخاذ غرض ينصب يرمى إليه
 المرة تلو المرة من الرامي أو الرماة وهو حي مربوط أو مقيد حتى يموت من تكرار التصويب
 عليه ، لأن هذا عبث ولهو ، وتعذيب واتلاف للحيوان ، وإيلا له ، وتغويت لذكاته ،
 والانتفاع به ، فإذا كانت مسابقات الرمي على الحمام وبطل البرك وغير ذلك من مسابقات
 صيد البر والبحر لا يتم فيها ذلك ، فإن علة التحريم تنعدم ، وبالتالي تكون على الإباحة ،
 لأن في هذه المسابقات تدريب على رياضة إسلامية واجبة هي رياضة الرماية •

القضية الرابعة : الاجارة

يقع الاحتراف فيما يسمى فى الفقه الاسلامى بالاجارة وقد عرف الفقهاء الاجارة ،
 " بأنها عقد يفيد تملك المنفعة بعوض ، وذلك تميزت من الجعالة لأن الجعالة ليست
 عقداً وانما تنشأ بإرادة الجاعل وحدها ... " (١) .

" ومحل الاجارة المنافع فلا ترد الا على منفعة ، والمنفعة نوعان : أشياء :
 وهى ما يكتسب من الأعيان كمنافع الدور والثياب والحيوان ونحو ذلك .

ومنفعة أعمال : وهى ما يقوم به العمال من الأعمال التى تطلب منهم كالخياطة
 والصياغة والصناعة والتجارة والبناء والحمل ونحو ذلك .

ولما كان محلها المنافع كان الواجب فيها عند تمامها تسليم ذلك المحل الى من
 تملكه استيفاء لحقه ، غير أن المنافع لا يتصور فيها التسليم بذاتها لأنها أعراض ، فقام
 مقام ذلك تسليم العين التى تطلب منها المنفعة وتمكين المنتفع من الانتفاع بها ، وأعتبر
 ذلك تسليمها للمنفعة نفسها ، وذلك واضح فى اجارة الاشياء .

أما فى اجارة العمال على الأعمال فان تسليم العمل المطلوب يتم بقيام العامل
 الأجير بالعمل فعلاً والتخلية بينه وبين المؤجر ، واما بتسليم نفسه الى مستأجره
 واستعداداً لأن يقوم به كما فى الأجير الخاص (الوخد) ولذا لو سلم نفسه السرى
 مستأجره مدة الاجارة كلها مستعداً للقيام بالعمل استحق الاجرة ، وان لم يعمل لأنه
 فعل ما يطلب منه وما يستطيع أن يقوم به وذلك محل اتفاق بين المذاهب " (٢) .

(١) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية • موسوعة جمال عبد الناصر فى الفقه الاسلامى •

(ج ٥ ، ص ٢٠ ، القاهرة ، ١٣٨٦ هـ) ج ٢ ، ص ١٩٩ .

(٢) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٠٠ .

أولا - المذهب الحنكلى :

" الاجارة عقد على المنفعة بعرض هو مال والعقد على المنافع شرعا نوعا نأحد هما بغير عوض كالعارية والوصية بالخدمة والآخر بعرض وهو الاجارة وجواز هذا العقد عرف بالكتاب والسنة . أما الكتاب فقوله تعالى : رفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا أى فى العمل بأجر . وقال الله تعالى حكاية عن شعيب عليه السلام على أن تأجرنى ثمانى حجج فان أتممت عشرا فمن عندك ومأثبت شريعة لمن قبلتنا فهو لازم لنا مالم يقم الدليل على انفساخه وقال صلى الله عليه وسلم اعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه فالأمر باعطاء الأجر دليل على صحة العقد ويحث رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يؤاجرون ويستأجرون فأقرهم على ذلك " (١) .

" وطلب الكسب فريضة على كل مسلم وفى رواية وقال طلب الكسب بعد الصلاة المكتوبة الفريضة بعد الفريضة وقال عليه السلام طلب الحلال كمقارعة الأبطال ومن مات دائبا فى طلب الحلال مات مغفورا له " (٢) .

" والمذهب عند جمهور الفقهاء رحمهم الله أن المكاسب كلها فى الاباحة سواء وقال بعض المتقشفة ما يرجع الى الدناءة من المكاسب فى عرف الناس لايسع الاقدام عليه الا عند الضرورة لقوله عليه السلام ليس للمؤمن أن يذل نفسه وقال عليه السلام أن الله تعالى يحب معالى الأمور ويبغض سفاسفها والسفاسف ما يدنى المرء ويخسسه . وحجتنا فى ذلك قوله عليه السلام ان من الذنوب ذنوبا لا يكفرها الصوم ولا الصلاة قيل فما يكفرها يا رسول الله قال الهموم فى طلب المعيشة وقال عليه السلام طلب الحلال كمقارعة الأبطال ومن بات وانيا من طلب الحلال مات مغفورا له وقال عليه السلام أفضل الأعمال الاكساب للانفاق على العيال من غير تفصيل بين أنواع الكسب ولو لم

(١) السرخسى . مرجع سبق ذكره . المجلد الثامن ، ج ١٥ ، ص ٢٤ . (كتاب الاجارة) .

(٢) المرجع السابق . المجلد الخامس عشر ، ج ٣٠ ، ص ٢٤٥ (كتاب الكسب) .

يكن فيه سوى التعفف والاستغناء عن السؤال لكان مندوبا إليه فان النبي صلى الله عليه وسلم قال السؤال آخر كسب العبد أى يبقى فى ذلة الى يوم القيامة وقال عليه السلام لحكيم بن حزام رضى الله عنه أو لغيره مكسبة فيها نقص المرتبة خير لك من أن تسأل الناس أعطوك أو منعوك ... " (١) .

"... ثم المكاسب أربعة الاجارة والتجارة والزراعة والصناعة وكل - ذلك فى الاباحة سوا عند جمهور الفقهاء ... " (٢) .

(١) المرجع السابق • المجلد الخامس عشر ، ج ٣٠ ، ص ٢٥٨ (كتاب الكسب) .
 (٢) المرجع السابق • المجلد الخامس عشر ، ج ٣٠ ، ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ (كتاب الكسب) .

ثانيها - المذهب المالكي :

" . . . في القاموس الأجر الجزاء على العمل كالأجرة مثله . . . وقال البرزلي قال الفرناطي الأجرة تطلق على منافع من يعقل والأكرية على منافع من لا يعقل البرزلي يريد اصطلاحاً وقد يطلق أحدهما على الآخر ففي غيرها ان استأجرت منه داراً بشئ إلى آخره . . . وقال في اللباب وقد خص تملك منفعة الآدمي باسم الأجرة ومنافع الممتلكات باسم الكراء . . . " (١) .

" . . . وقال في اللباب وحكمها الجواز ابتداءً واللزوم بنفس العقد مالم يقترن به ما يفسدها وقال ابن عرفة محمد وهي جائزة اجماعاً . . . وحكمة مشروعيتها قال فسي اللباب التعاون ودفع الحاجات وقد نبه الله على ذلك بقوله ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً . . . " (٢) .

" . . . والمذهب أن الصانع لا يستحق الأجرة عند الإطلاق الا بعد تمام العمل . . . وإذا أراد الصانع والأجر تعجيل الأجر قبل الفراغ وامتنع رب العمل حملوا على المتعارفين الناس فان لم تكن لهم سنة لم يقض لهم به الا بعد فراغ أعمالهم . . . " (٣) .

" . . . قال مالك من استأجر صانعاً على عمل عرف أنه يعمل به بيده فسأله تقديم الأجرة وهو يقول لا أعلمه الا الى شهر لا يصلح تقديم أجره له حتى يبدأ في عمله فان بدأ قدمه له انشاءً . ابن رشد وهذا يدل على أنه لا يجب عليه تقديم الأجرة الا بشرط أو عرف (أو عادة) . . . " (٤) .

(١) الخطاب . مرجع سبق ذكره . مج ٥ ، ص ٣٨٩ . (كتاب الأجرة) .

(٢) المرجع السابق ، مج ٥ ، ص ٣٨٩ . (كتاب الأجرة) .

(٣) المرجع السابق ، مج ٥ ، ص ٣٩٥ . (كتاب الأجرة) .

(٤) المواقي . مرجع سبق ذكره . مج ٥ ، ص ٣٩٣ . (كتاب الأجرة) .

” ٠٠٠ وقد أجاز مالك أن يؤاجر الخياط على خياطة ما يحتاج اليه هو وأهله من الثياب في السنة والقران على خبز ما يحتاج اليه من الخبز سنة أو أشهر اذا عرف عيال الرجل وما يحتاجون اليه من ذلك وقد أجاز ابن حبيب مثل هذا في الحمام الا أن ابن يونس رجح قول مالك في الخبز والخياطة بأن أكل الناس معروف والخياطة قريب منه قال بخلاف الحمام فانه قد يدخل في الشهر مرة واحدة وقد يدخل كل يوم قال فالمنع في الحمام هو الصواب ٠٠٠ ” (١).

(١) المرجع السابق ، مج ٥ ، ص ٣٩٠ (كتاب الاجارة) .

ثالثا - المذهب الشافعى :

"الأصل فى جواز الاجارة الكتاب والسنة والاجماع ، فأما الكتاب فقوله تعالى
 .. فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن .. قالت احداهما : يا أبت استأجره ان خير من
 استأجرت القوى الأمين ، قال انى أريد أن أنكحك احدى ابنتى هاتين على أن
 تأجرنى ثمانى حجج فان أتممت عشرا فمن عندك .. وروى ابن ماجه عن عتبة بن المنذر
 قال : كنا عند النبى صلى الله عليه وسلم فقرأ (طس) حتى اذا بلغ قصة موسى قال
 .. ان موسى عليه السلام أجر نفسه ثمانى حجج أو عشرا على عفة فرجه وطعام بطنه ..
 وقال تعالى .. فوجدنا فيها جدارا يريد أن ينقض فأقامه قال لو شئت لاتخذت عليه
 أجرا .. "

وأما السنة فقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر استأجرا عند
 الله بن الأريقط الديلى وكان خريتا - وهو الخبير بمسالك الصحراء والوهاد العالم
 بجغرافية بلاد العرب على الطبيعة - ليكون هاديا ومرشدا لهما فى هجرتهما من
 مكة الى المدينة .

وفى البخارى عن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال .. ثلاثة أنسا
 خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بى ثم غدر ، ورجل باع حرا فأكل ثمنه ، ورجل
 استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره .. ولأحاديث فى هذا كثيرة .

أما الاجماع فقد انعقد بين أهل العلم فى كل عصر وكل عصر على جواز الاجارة لا ما روى
 عن عبد الرحمن الأصم الذى قيل فيه : انه عن الحق أصم من أنه لا يجوز ذلك لأنه غرر ،
 لأنه يعقد على منافع لم تخلق ، ولو تحقق ما يتصوره الأصم صوابا لتعطلت المنافع
 والمساكن والمتاجر والمواصلات بكل أنواعها لأنها كلها - وهى تستغرق مظاهر
 الحياة قديما وحديثا - قائمة على المؤجرات والمعاوضات على المنافع كالمعاوضات
 على الأعيان سواء بسواء . بل ان المعاوضات على المنافع أوسع مدى وأكثر عددا وأشمل
 مرفقا ، ولأن المنافع المتاحة أوسع أفقا من الأعيان والعروض " (١) .

(١) النبوى . مرجع سبق ذكره ، ج ١٤ ، ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ (كتاب الاجارة) .

" والاجارة لغة : اسم للأجرة • ثم اشتهرت في العقد • وشرعا عقد علسى منفعة مقصودة معلومة قابلة للبذل والاباحة بعوض معلوم . . . " (١) .

ووفقا للتعريف السابق للاجارة فانه " يجوز عقد الاجارة على المنافع المباحة والدليل عليه قوله تعالى فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن • • • وروى عن سعيد بن المسيب عن سعد رضى الله عنه قال : كنا نكرى الأرض بما على السواقى من الزرع ، فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وأمرنا أن نكرىها بذهب أو ورق •

وروى أبو امامة النبى قال : سألت ابن عمر فقلت : انا قوم نكرى فى هذا الوجه ، وان قوما يزعمون أن لا حج لنا ، فقال ابن عمر : أستم تلبون وتطوفون بين الصفا والمروة ، ان رجلا أتى النبى صلى الله عليه وسلم فسأل عما تسألوننى عنه فلم يرد عليه حتى نزل • • ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم • • فتلاها عليه • • وروى ابن عباس رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى الحجام أجره ، ولأن الحاجة الى المنافع كالحاجة الى الأعيان ، فلما جاز عقد البيع على الأعيان وجب أن يجوز عقد الاجارة على المنافع " (٢) .

الا أن الاجارة ، " لاتجوز على المنافع المحرمة لأنه يحرم فلا يجوز أخذ العوض عليه كالميتة والدم " (٣) . كما " لاتصح الاجارة الا على منفعة معلومة القدر لاننا بينا أن الاجارة بيع والبيع لا يصح الا فى معلوم القدر فكذلك الاجارة ويعلم مقسدار المنفعة بتقدير العمل أو بتقدير المدة . . . " (٤) .

" ولاتصح الاجارة الا على أجرة معلومة لأنه عقد يقصد به العوض ، فلم يصح من غير ذكر العوض كالبيع ، ويجوز اجارة المنافع من جنسها ومن غير جنسها ، لان المنافع فى الاجارة كالأعيان فى البيع ، ثم الأعيان يجوز بيع بعضها ببعض فكذلك المنافع •

(١) الخطيب • مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ٣٣٢ (كتاب الاجارة) .

(٢) النووى • مرجع سبق ذكره ، ج ١٤ ، ص ٢٥٥ (كتاب الاجارة) .

(٣) المرجع السابق • ج ١٤ ، ص ٢٥٥ (كتاب الاجارة) .

(٤) المرجع السابق • ج ١٤ ، ص ٢٦٤ (كتاب الاجارة) .

ولا تجوز الا بعض معلوم لما روى أبو سعيد الخدري (رضى) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " من استأجر أجيرا فليعلمه أجره ,, ولأنه عقد معاوضة فلم يجز بعض مجهول كالبيع " (١) .

" وإن كانت الاجارة على منفعة معينة جاز بأجرة حالة ومؤجلة ، لأن اجارة العين كبيع العين ، وبيع العين يصح بثمن حال ومؤجل ، فكذلك الاجارة ، فإن أطلق العقد وجبت الأجرة بالعقد ، ويجب تسليمها بتسليم العين ، لما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ,, اعطوا الأجير أجره قبل أن يجف رشفه ,, " (٢) .

وإذا كان استئجار المسلم لكافر جائزا فقد " اختلفوا في الكافر إذا استأجر مسلما اجارة معينة ، فمنهم من قال فيه قولان لأنه عقد يتضمن حبس المسلم فصار كبيع العبد المسلم منه . ومنهم من قال يصح قولاً واحداً لأن عليا كرم الله وجهه كان يستقي الماء لامرأة يهودية كل دلو بتمرة " (٣) .

(١) المرجع السابق . ج ١٤ . ص ٢٦٤ (كتاب الاجارة) .
 (٢) المرجع السابق . ج ١٤ . ص ٢٨٥ (كتاب الاجارة) .
 (٣) المرجع السابق . ج ١٤ . ص ٢٥٩ (كتاب الاجارة) .

رابعاً - المذهب الحنبلى :

" الاصل فى جواز الاجارة الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقول الله تعالى (فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن وقال تعالى قالت (احداهما يا أبت استأجره أن خير من استأجرت القوى الأمين قال انى أريد أن أنكحك احدي ابنتي هاتين على أن تأجرنى ثمانى حجج فان أتممت عشرا فمن عندك) وروى ابن ماجة فى سننه عن عتبة بن المنذر قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقراً (طس) حتى بلغ قصة موسى قال .. ان موسى عليه السلام أجر نفسه ثمانى حجج أو عشرا على عفة فرجه وطعام بطنه .. وقال الله تعالى (فوجد فيها جدارا يريد أن ينقض فأقامه قال لو شئت لاتخذت عليه أجرا) وهذا يدل على جواز أخذ الأجر على اقامته ... وروى - البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال .. قال الله عز وجل ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بى ثم غدر ورجل باع حرا فأكل ثمنه ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره .. والأخبار فى هذا كثيرة . وأجمع أهل العلم فى كل عصر وكل مصر على جواز الاجارة الا ما يحكى عن عبد الرحمن بن الأصبم أنه قال لا يجوز ذلك لأنه غرر يعنى أنه يعقد على منافع تخلق بعد وهذا غلط لا يمنع انعقاد الاجماع الذى سبق فى الأعصار ، وصار فى الأمصار ، والعبرة أيضا دالة عليها فان الحاجة الى المنافع كاللحاجة الى الأعيان فلما جاز العقد على الأعيان وجب أن تجوز على المنافع ، ولا يخفى ما بالناس من الحاجة الى ذلك فانه ليس لكل أحد دار يملكها ولا يقدر كل مسافر على بيعير أو دابة يملكها ولا يلزم أصحاب الأملاك اسكانهم وحملهم تطوعا ، وكذلك أصحاب الصنائع يعملون بأجر ولا يمكن كل أحد عمل ذلك ولا يجد متطوعا به فلا بد من الاجارة لذلك بل ذلك مما جعله الله طريقا للرزق حتى أن أكثر المكاسب بالصنائع ... " (١) .

(١) ابن قدامة . مرجع سبق ذكره ، ج ٦ ، ص ٢ ، ٣ ، (كتاب الاجارات) .

خامسا - مذهب أهل الظاهر :

" الاجارة جائزة فى كل شىء له منفعة فيؤاجر لينتفع به ولا يستهلك عينه . . . " (١)
 " والاجارة ليست بيعا ، وهى جائزة فى كل ما لا يحل بيعه كالحر ، والكلب ، والسنور ،
 وغير ذلك ، ولو كانت بيعا لما جازت اجارة الحر ، والقائلون انها بيع يجيزون اجارة الحر
 فتناقضوا ، ولا يختلفون فى أن الاجارة انما هى الانتفاع بمنافع الشىء المؤاجر التى لىسم
 يخلق بعد ، ولا يحل بيع مال يخلق بعد ، مظهر فساد هذا القول " (٢) .

" ولا يجوز اجارة ما تتلف عينة أصلا ، مثل الشمع للوقيد ، والطعام للأكل ،
 والماء للسقى به ، ونحو ذلك لأن هذا بيع لا اجارة ، والبيع هو تملك العين ،
 والاجارة لا تملك بها العين " (٣) .

" ومن الاجارات ما لا بد فيه من ذكر العمل الذى يستأجر عليه فقط ولا يذكر
 فيه مدة ، كالخياطة ، والنسج وركوب الدابة الى مكان مسمى ، ونحو ذلك ، ومنها
 ما لا بد فيه من ذكر المدة كسكنى الدار ، وركوب الدابة ، ونحو ذلك ، ومنه ما لا بد
 فيه من الأمرين معا كالخدمة ونحوها فلا بد من ذكر المدة والعمل ، لأن الاجارة بخلاف
 ما ذكرنا مجهولة واذا كانت مجهولة فبى أكل مال بالباطل ، والاجارة على تسليم
 القرآن والعلم جائزة ، لأن كل ذلك داخل فى عموم أمر النبي صلى الله عليه وسلم
 بالمؤاجرة " (٤) .

" ومن استأجر حرا أو عبدا من سيده للخدمة مدة مسماة بأجرة مسماة فذللك
 جائز ، وليستعملها فيما يحسنانه ويطيقانه بلا أضرار بهما " (٥) .

" ولا يجوز اشتراط تعجيل الأجرة ولا تعجيل شىء منها ، ولا اشتراط تأخيرها
 الى أجل ولا تأخير شىء منها كذلك ، ولا يجوز أيضا اشتراط تأخير الشىء المستأجر

-
- (١) ابن حزم . مرجع سبق ذكره ، ج ٩ ، ص ٣ ، مسألة رقم ١٢٨٥ (كتاب الاجارة) .
 - (٢) المرجع السابق ، ج ٩ ، ص ٤ ، مسألة رقم ١٢٨٦ (كتاب الاجارة) .
 - (٣) المرجع السابق ، ج ٩ ، ص ٤ ، مسألة رقم ١٢٨٧ (كتاب الاجارة) .
 - (٤) المرجع السابق ، ج ٩ ، ص ٤ ، مسألة رقم ١٢٨٨ (كتاب الاجارة) .
 - (٥) المرجع السابق ، ج ٩ ، ص ٤ ، مسألة رقم ١٢٨٩ (كتاب الاجارة) .

ولا تأخير العمل المستأجر له طرفه عين فما فوق ذلك ، لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل " (١) .

" وكل ما عمل الأجير شيئاً مما أستؤجر لعطه استحق من الأجرة بقدر ما عمل فله طلب ذلك وأخذه وله تأخير به بغير شرط حتى يتم عمله أو يتم منه حملة ما ، لأن الأجرة إنما هي على العمل فلكل جزء من العمل جزء من الأجرة ، وكذلك كل ما استغسل المستأجر الشيء الذي استأجره فعليه من الأجرة بقدر ذلك أيضاً " (٢) .

وإذا كان استئجار الحر المسلم والعبد المسلم مباحاً فإنه " لا يحل بيع الحر برهان ذلك ما روينا عن طريق البخاري . . . عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال الله عز وجل ، ثلاث أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجنبياً فاستوفى منه ولم يعطه أجره " (٣) .

(١) المرجع السابق ، ج ٩ ، ص ٥ ، مسألة رقم ١٢٩٠ (كتاب الأجرة) .
 (٢) المرجع السابق ، ج ٩ ، ص ١٧ ، مسألة رقم ١٢٩٩ (كتاب الأجرة) .
 (٣) المرجع السابق ، ج ٩ ، ص ٦٣ ، مسألة رقم ١٥٢٠ (كتاب البيع) .

تمليك الباحث :

يتضح من آراء المذاهب المختلفة الاجماع على اباحة الاجارة ، وقد أكد الحنفية على أن طلب الكسب فريضة على كل مسلم ، وأن المكاسب كلها في الاباحة سواء ، ثم أن المكاسب عندهم أربعة : الاجارة ، والتجارة ، والزراعة ، والصناعة ، ولما كانت الاجارة عندهم عقد على المنفعة بعوض فان منفعة الأعمال من المنافع وهي ما يقوم به العمال من الاعمال .

وقد خص المالكية تمليك منفعة الآدمي باسم الاجارة ، وقال الشافعية أنه لا يجوز عقد الاجارة على المنافع المحرمة ، وأنه يجوز استئجار المسلم للكافر عند الحاجة ، وكذلك يجوز استئجار الكافر للمسلم ، وتجاوز الاجارة بأجرة حالة ومؤجلة .

كما أشار أهل الظاهر إلى أن هناك من الاجارات ما لا بد فيها من ذكر العمل الذي يستأجر عليه ، ومنها ما لا بد فيها من ذكر المدة ، ومنها ما لا بد فيها من ذكر الأمرين معا . كما أكدوا على حرمة بيع المسلم الحر .

وإذا كانت الأنشطة الرياضية مباحة فان العمل والتكسب منها أمر مباح ، لأنها ليست من المنافع المحرمة ، وبالتالي فان الأجر الذي يحصل عليه اللاعب أو المدرب المحترف جلال لأنه يعمل عملاً مباحاً ، وكذلك احترافه هذا العمل لا بأس به شرعاً .

وكذلك العوض الذي يحصل عليه كل من يسهم بالتوجيه أو الاشراف أو غير ذلك من الاعمال خلال ، وبالتالي فالمكافآت التي يحصل عليها حكام المباريات خلال .

وكذلك يجوز للاعبين أو المدربين أو الحكام وغيرهم ممن يعملون في المجال الرياضي من المسلمين العمل عند من يخالفونهم في العقيدة ، وكذلك يجوز استعانة المسلمين بغير المسلمين في كل ذلك اذا ما دعت الحاجة أو الضرورة لذلك .

ويجوز أن يكون الأجر على العمل في المجال الرياضي حالاً أو مؤجلاً ، وكذلك لا بد من ذكر المدة والعمل في العقد .

ولا يجوز بأى حال من الأحوال بيع اللاعبين فان الحر لا يباع ، ولا يجوز أن يطلق على عملية استئجار اللاعبين ، عملية شراء أو بيع لهم ، حيث أن بيع الحر وأكل ثمنه حرام ، وهو ما لا يحدث فى المجال الرياضى ويطلقون عليه خطأ أن نادى يسا ما اشترى لاعبا أو باع لاعبا فهذا كله خطأ فى التعبير ، وان قصد به حقيقة البيع والشراء فهو حرام .

القضية الخاصة : المراهقات والسبق (الجوائز)

أولا - المذهب الحنفى :

" ٠٠٠ السباق ٠٠٠ من السبق ، وهو أن يسابق الرجل صاحبه فى الخيل أو الابل ونحو ذلك ، فيقول ان سبقتك فكذا ، أو ان سبقتنى فكذا ويسمى أيضا رهاننا فعلا من الرهن .

وأما شرائط جوازه فأنواع : منها أن يكون فى الأنواع الأربعة : الحافر والخف والنصل والقدم لا فى غيرها ، لما روى عليه الصلاة والسلام أنه قال : لا سبق الا فسى خف أو حافر أو نصال الا أنه زيد عليه السبق فى القدم بحد يث سيدتنا عائشة رضى الله عنها ، ففيا وراءه بقى أصل النفى ، ولأنه لعب وللعب حرام فى الأصل ، الا أن اللعب بهذه الأشياء صار مستثنى من التحريم شرعا لقوله عليه الصلاة والسلام كل لعب حرام الا ملاعبة الرجل امرأته وقوسه وفرسه ٠٠٠ ولأن الاستثناء يحتمل أن يكون لمعنى لا يوجد فى غيرها وهو الرياضة والاستعداد لأسباب الجهاد فى الجملة فكانت لعبا صورة ورياضة وتعلم أسباب الجهاد فيكون جائزا اذا استجمع شرائط الجواز ولئن كان لعبا لكن اللعب اذا تعلق به عاقبة حميدة لا يكون حراما .

ومنها أن يكون الخطر فيه من أحد الجانبين الا اذا وجد فيه محللا حتى لو كان الخطر من الجانبين جميعا ولم يد خلا فيه محللا لا يجوز لأنه فى معنى القمار نحو أن يقول أحدهما لصاحبه ان سبقتنى فلك على كذا ، وان سبقتك فلى عليك كذا فقبل الآخر .

ولو قال أحدهما لصاحبه ان سبقتنى فلك على كذا ، وان سبقتك فلا شىء عليك فهو جائز ، لأن الخطر اذا كان من أحد الجانبين لا يحتمل القمار فيحمل على التحريض على استعداد أسباب الجهاد فى الجملة بما ل نفسه وذلك مشروح بالتنفيل من الامام بل أولى لأن هذا يتصرف فى مال نفسه بالبدل والامام بالتنفيل يتصرف فيما لغيره فيه ححق فى الجملة وهو الغنيمة فلما جاز ذلك فهذا بالجواز أولى .

وكذلك اذا كان الخطر من الجانبين ولكن أدا خلا فيه محللا بأن كانوا ثلاثة لكن الخطر من الاثنين منهم ولا خطر من الثالث بل ان سبق أخذ الخطر ، وان لم يسبق

لا يغرم شيئاً فهذا مما لا بأس به أيضاً ، وكذلك ما يفعله السلاطين وهو أن يقسم السلطان لرجلين من سبق منكما فله كذا فهو جائز .

ومنها أن تكون المسابقة فيما يحتفل أن يسبق من الأشياء الأربعة حتى لو كانت فيما يعلم أنه مسبق غالباً لا يجوز لأن معنى التحريض في هذه الصورة لا يتحقق فبقى الرهان التزام المال بشرط لا منفعة فيه فيكون عبثاً ولعباً " (١) .

وكذلك يجوز إعطاء السابق من غير السلطان ويأخذ ذلك حكم الهبة ، وهي كما قال الأتقاني أما تفسيرها لغة فهي إعطاء الشيء بغير عوض أى شيء كان ما لا كان أو غير مال قال تعالى يهب لمن يشاء إناثاً ويهب لمن يشاء الذكور وأطلق اسم الهبة على الولد وإن لم يكن ما لا لأنما أعطانا بغير عوض وفي العرف يراد بها تعليق المال بغير عوض وهو المراد في الشريعة " (٢) .

(١) الكاساني الحنفى . مرجع سبق ذكره . ج ٨ ، ص ٣٨٧٨ - ٣٨٨٠ (كتاب السباق) .

(٢) شهاب الدين أحمد الشلى . حاشية الشلى . بهامش تبين الحقائق شرح كنز الدقائق . (بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر) ، مج ٥ ، ص ٩١ (كتاب الهبة) .

ثانيا - المذهب المالكي :

" (المسابقة بجعل) ابن رشد المسابقة جائزة على الرهان وعلى غير الرهان الصحاح راهنت فلانا على كذا مراهنه خاطره ، ابن رشد والمراهنة فيها على ثلاثة أوجه جائزة باتفاق وهو أن يخرج أحد المتسابقين ان كانا اثنين أو أحد المتسابقين أن كانوا جماعة جعللا لا يرجع اليه بحال ولا يخرج من سواء شيئا فان سبق غير مخرج الجعل كان الجعل للسابق وان سبق هو صاحبه ولم يكن معه غيره كان الجعل طعمة لمن حضر وان كانوا جماعة كان الجعل لمن جاء سابقا بعده منهم وهذا الوجه في الجواز مثل أن يخرج الامام الجعل فيجعله لمن سبق من المتسابقين فهو مما لا اختلاف فيه بين أهل العلم ووجه لا يجوز باتفاق وهو أن يخرج كل واحد من المتسابقين ان كانا اثنين أو كل واحد من المتسابقين ان كانوا جماعة جعللا على أنه من سبق منهم أحرز جعله وأخذ جعل صاحبه ان لم يكن معه سواء وأعمال أصحابه ان كانوا جماعة فهذا لا يجوز باتفاق لأنه من الغرر والقمار والميسر والخسار " (١) .

وعلى الصورة الأخيرة من الرهان وهي أن يخرج كل من المتسابقين جملا ، اتفاق على الجواز مع المحلل " فعلى قول ابن المسيب أنه يجوز مع المحلل لو استسوى الثلاثة في الوصول الى الغاية أخذ كل واحد من المتسابقين جعله ولا شيء للمحلل وأن سبق أحد المتسابقين أخذ الجميع وكذلك ان سبق المحلل أخذ الجميع وان سبقت المتسابقان دون المحلل أخذ كل واحد جعله وان سبق أحدهما مع المحلل أخذ السابق منهما جعله وقسم جعل المسبوق بينه وبين المحلل نصفين " (٢) .

" (في الخيل والابل) أبو عمر أجاز العلماء في غير الرهان السبق على الأقدام بدليل مسابقة رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة ومسابقة مسلمة مع الانصارى بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما السبق في الرهان فلا يجوز الا في ثلاثة أشياء الخف والحافر والنضل . . . " (٣) .

-
- (١) المواقي . مرجع سبق ذكره ، مج ٣ ، ص ٣٩٠ (كتاب الجهاد . باب المسابقة) .
 (٢) الخطاب . مرجع سبق ذكره ، مج ٣ ، ص ٣٩٢ (كتاب الجهاد . باب المسابقة) .
 (٣) المواقي . مرجع سبق ذكره ، مج ٣ ، ص ٣٩٠ (كتاب الجهاد . باب المسابقة) .

”... ولا يلحق غيرها بها بوجه الا أن يكون بغير عوض فتجوز فيه المسابقة اذا كان ما ينتفع به في نكالية العدو ونفع المسلمين فتدخل في ذلك المسابقة بسنين السفن وبين الطير اذا كان لا يصلح الخبر بسرعة للنفع وأما لطلب المغالبة فقامر من فعل أهل الفسق وتجوز المسابقة على الأقدام وفي رمي الحجارة ويجوز الصراع كل ذلك اذا قصد به الانتفاع والارتياض للحرب جاز بغير عوض في جميعه (والافتخار عند الرمي والرجز والتسمية والصياح والأحب ذكر الله لأحاديث الرمي) ابن عرفة والافتخار والانتصاف للقبيلة عند ظن الاصابة بالرمي جائز ويذكر الله أحب الى كقوله أنا الغلاني لأنه اغراء لغيره روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى فقال أنا ابن العواتك ... قال ابن أبي زيد وكذلك في أمور الحروب بين المسلمين وعدوهم وكل ما كان من القوة عليهم فلا بأس بالمفاخرة فيه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي دجاجة حين تبختر فسي مشيته في الحرب أنها لمشية ييغضها الله الا في مثل هذا الموطن ... ” (١) .

ويجوز كذلك اخراج جائزة للسابق من غير المتسابقين وتأخذ في ذلك حكم الهبة و (الهبة تملك بلا عوض) ابن عرفة الهبة أحد أنواع العطية وهي تملك شمول بغير عوض انشائي (ولثواب الأخرة صدقه) ابن عرفة الهبة لا لثواب تملك ذي منفعة لوجه المعطى بغير عوض والصدقة كذلك لوجه الله بدل وجه المعطى ... (وصحت فسي كل ملوك ينقل) ... ” (٢) .

(١) المواق • المرجع السابق ، مج ٣ ، ص ٣٩٢ ، ٣٩٣ (كتاب الجهاد • باب المسابقة) .

(٢) المواق • المرجع السابق ، مج ٦ ، ص ٤٩ (كتاب الهبة) .

ثالثا - المذهب الشافعى :

" قول الشافعى : الا سباق جمع سبق - بفتح الباء - وهو العرض المخرج فى المسابقة - وهو باسكان الباء - مصدر سبق من المسابقة . أما السبق الأول الذى يراه الشافعى ، وهو الذى يخرج به غير المتسابقين فيجوز سواه أخرجه الامام من بيست المال أو أخرجه غير الامام من ماله " (١) .

" فان كان المخرج للسبق هما المتسابقان نظرت ، فان كان معهما محلل وهو ثالث على فرس كفا لفرسيهما صح العقد ، وان لم يكن معهما محلل فالعقد باطل لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال " من أدخل فرسا بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق فلا بأس ومن أدخل فرسا بين فرسين وقد أئمن أن يسبق فهو قمار ، ولأن مع المحلل لا يكون قمارا لأن فيهم من يأخذ اذا سبق ولا يعطى اذا سبق وهو المحلل ، ومع عدم المحلل ليس فيهم الا من يأخذ اذا سبق ، ويعطى اذا سبق ، وذلك قمار ، وان كانت المسابقة بين حزين كان حكمهما فى المحلل حكم الرجلين ، لأن القصد من دخول المحلل الخروج من القمار ، وذلك يحصل بالمحلل الواحد مع قلة العدد وكثرته وبدخول المحلل قد حصل فيهم من يأخذ ولا يعطى فلم يكن قمارا ، فان تسابقوا نظرت فان انتهوا الى الغاية معا أحرز كل واحد منهما سبقه لأنه لم يسبقه أحد ، ولم يكن للمحلل شئ لأنه لم يسبق واحدا منهما ، وان سبق المخرجان أحرز كل واحد منهما سبقه لأنها تساويا فى السبق ولا شئ للمحلل لأنه مسبق ، وان سبقهما المحلل أخذ سبقهما لأنه سبقهما . وان سبق أحده المخرجين وتأخر المحلل والمخرج الآخر أحرز السابق سبق نفسه . وفى سبق المسبق وجهان المذهب أنه للسابق المخرج لأنه انفرد بالسبق " (٢) .

وفى هذا النسخ من السباق " قال الشافعى رضى الله عنه والسبق الثانى من الأسباق أن يجمع شيئين وذلك مثل الرجلين يريدان أن يستبقا بفرسيهما ولا يريد كل منهما أن يسبق صاحبه ويخرجان سبقين ، ولا يجوز الا بمحلل ، وهو أن يجعل بينهما فرس ولا يجوز حتى يكون كفا لفرسيهما لا يأمنان أن يسبقهما . قلت : هذا هو السبق

(١) النووى : مرجع سبق ذكره ، ج ١٤ ، ص ٣٩٨ (كتاب السبق والرمى) .

(٢) المرجع السابق . ج ١٤ ، ص ٤٠٢ ، (السبق والرمى) .

الثاني وهو أن يستبق الرجلان ويخرج كل واحد منهما سبقا من ماله يأخذه السابق منهما ، وهذا لا يصح حتى يوكلا بينهما محللا لا يخرج شيئا ، ويأخذ ان سببق ولا يعطى ان سبق لنص ومعنى •

أما النص فهو حديث أبي هريرة الذي مضى تخريجه وأما المعنى فهو أن اباحصة السبق معتبرة بما خرج عن معنى القمار هو الذي لا يخلو الداخل فيه من أن يكون غانما ان أخذ أو غارما ان أعطى فاذا لم يدخل بينهما محلل كانت هذه بحالها فكان قمارا وإذا دخل بينهما محلل غير مخرج يأخذ ان سبق ولا يعطى ان سبق خرج عن معنى القمار فحل ، وهذا الداخل يسمى محللا ، لأن العقد صح به فصار حلالا " (١)

" وان كان المخرج للسبق أحدهما جاز من غير محلل لأن فيهم من يأخذ ولا يعطى وهو الذي لم يخرج فصار كما لو كان السبق منهما وبينهما محلل ، فان تسابقا فسبق المخرج أحرز السبق ، وان سبق الآخر أخذ سبقه وان جاء معا أحرز المخرج السبق لأنه لم يسبقه الآخر " (٢) وهذا هو السبق الثالث •

وقد قصر الشافعي المسابقة بعرض على ثلاثة أشياء هي الخف والحافر والنصل حيث جاء " ودليلنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا سبق الا في خف أو حافر أو نصل • فلما استثناء في الاباحة دل على اختصاصه بالعرض ، ولولا العرض لمسا احتاج الى الاستثناء لجواز جميع الاستباق بغير عرض " (٣) •

-
- (١) المرجع السابق ، ج ١٤ ، ص ٤٠٤ (كتاب السبق والرعى) •
 (٢) المرجع السابق ، ج ١٤ ، ص ٤٠٣ (كتاب السبق والرعى) •
 (٣) المرجع السابق ، ج ١٤ ، ص ٣٨٥ (كتاب السبق والرعى) •

رابعاً - المذهب الحنبلى :

(١) "السبق يسكون الباء" المسابقة والسبق بفتحها الجعل المخرج فى المسابقة...
 "والمسابقة بغير عوض فتجوز مطلقاً من غير تقييد بشئ" كالمسابقة على الأقدام والسفن والطيور والبغال والحمير والغيلة والمزاريق وتجوز المصارعة ورفع الحجر ليعرف الأشد وغير هذا لأن النبى صلى الله عليه وسلم كان فى سفر مع عائشة فسابقته على رجلها فسبقتة قالت فلما حملت اللحم سابقته فسبقتنى فقال "هذه بتلك" رواه أبو داود ، وسابق سلمة بن الأكع رجلاً من الأنصار بين يدي النبى صلى الله عليه وسلم فى يومئذى فرد ، وصارع النبى صلى الله عليه وسلم ركناً فصرعه رواه الترمذى ، ومر بقوم يرفعون حجراً يعنى يرفعونه ليعرفوا الأشد منهم فلم ينكر عليهم وسائر المسابقة يقاس على هذا .

وأما المسابقة بعوض فلا تجوز إلا بين الخيل والابل والرمى ... واختصت هذه الثلاثة بتجوز العوض فيها لأنها من آلات الحرب المأمور بتعلمها واحكامها والتفوق فيها وفى المسابقة بها مع العوض مبالغه فى الاجتهاد فى النهاية لها والاحكام لها... (٢)

والمسابقة بعوض ، "إذا كانت بين اثنين أو حزين لم تخل أما أن يكون العوض منهما أو من غيرهما فإن كان من غيرهما نظرت فإن كان من الإمام جاز سواء كان من ماله أو من بيت المال لأن فى ذلك مصلحة وحثاً على تعلم الجهاد ونفعاً للمسلمين وإن كان غير إمام جاز له بذل العوض من ماله ... فأما إن كان منهما اشترط كون الجعل من أحدهما دون الآخر فيقول إن سبقتنى فلك عشرة وإن سبقتك فلا شئ" عليك فهذا جائز وحكى عن مالك أنه لايجوز لأنه قمار . ولنا أن أحدهما يختص بالسبق فجاز كما لو أخرجه الإمام ، ولا يصح ما ذكره لأن القمار لا يخلو كل واحد منهما من أن يغتم أو يغرم وهاهنا لا خطر على أحدهما فلا يكون قماراً فإذا سبق المخرج أحرز سبقه ولا شئ له على صاحبه ، وإن سبق الآخر أخذ سبق المخرج فملكه وكان كسائر ماله ... (٣) .

(١) ابن قدامة . مرجع سبق ذكره ، ج ١١ ، ص ١٢٨ (كتاب السبق والرمى) .

(٢) المرجع السابق ، ج ١١ ، ص ١٢٧ (كتاب السبق والرمى) .

(٣) المرجع السابق ، ج ١١ ، ص ١٣٠ (كتاب السبق والرمى) .

"... ومتى استبق الاثنان والجعل بينهما فأخرج كل واحد منهما لم يجز وكان قمارا لأن كل واحد منهما لا يخلو من أن يفهم أو يفهم وسواء كان ما أخرجاه متساويهما... أو متفاوتا... لم يجز... فان أدخل بينهما محللا وهو ثالث لم يخرج شيئا جاز... ، فان جاءوا كلهم الغاية دفعة واحدة أحرز كل منهما سبق نفسه ولا شيء للمحلل لأنه لا سابق فيهم ؛ وكذلك ان سبقا المستبقان المحلل ، وان سبق المحلل وحده أحرز السبقين بالاتفاق ، وان سبق أحد المستبقين وحده أحرز سبق نفسه وأخذ سبق صاحبه ولم يأخذ من المحلل شيئا وان سبق أحد المستبقين والمحلل أحرز السابق مال نفسه ويكون سبق المسبوق بين السابق والمحلل نصفين وسواء كان المستبقون اثنين أو أكثر حتى لو كانوا مائة وبينهم محلل لا سبق منه جاز وكذلك لو كان المحلل جماعة جاز لأنه لا فرق بين الاثنين والجماعة وهذا كله مذهب الشافعي " (١) .

ويجوز اعطاء السابق من الوالي أو السلطان أو أحد الرعية وهي في هذه الحالة تكون هبة أو عطية ، " والهبة والهدية والعطية معانيها متقاربة وكلها تملك في الحياة بغير عوض واسم العطية شامل لجميعها " (٢) .

(١) المرجع السابق ، ج ١١ ، ص ١٣٥ ، ١٣٦ (كتاب السبق والرمي) .

(٢) المرجع السابق ، ج ٦ ، ص ٢٤٦ (كتاب الهبة والعطية) .

خامسا - مذهب أهل الظاهر :

"المسابقة بالخييل ، والبغال والحمير ، وعلى الأقدام : حسن ، والمناضلة بالرماح والنبل ، والسيوف : حسن ، رويانا من طريق أبي داود . . . عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر قالت : ، ، سأبقت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسبقته على رجلى فلما حملت اللحم سبقتة فسبقتني ، فقال : هذه بتلك السبقة ، ، ومن طريق أبي داود . . . عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ، ، لا سبق الا في حافر ، أو خف ، أو نصل ، ، قال أبو محمد : الخف اسم يقع على الابل في اللغة العربية ، والحافر في اللغة لا يقع الا على الخيل ، والبغال والحمير ، والنصل لا يقع الا على السيف ، والرمح ، والنبل ، والسبق هو ما يعطاه السابق " (١) .

"والسبق هو أن يخرج الأمير ، أو غيره ما لا يجعله لمن سبق في أحد هذه الوجوه ، فهذا حسن ، ويخرج أحد المتسابقين فيما ذكرنا ما لا فيقول لصاحبه : أن سبقتني فهو لك ، وإن سبقتك فلا شيء لك على ، ولا شيء لي عليك ، فهذا حسن ، فهذان الوجهان يجوزان في كل ما ذكرنا ، ولا يجوز اعطاء مال في سبق غير هذا أصلا للخبر الذي ذكرنا آنفا ، فإن أراد أن يخرج كل واحد منهما ما لا يكون للسابق منهما لم يحل ذلك أصلا الا في الخيل فقط ، ثم لا يجوز ذلك في الخيل أيضا الا بأن يدخلا معهما فارسا على فرس يمكن أن يسبقهما ويمكن أن لا يسبقهما ، ولا يخرج هذا الفارس ما لا أصلا فأى المخرجين للمال سبق أمسك ماله نفسه وأخذ ما أخرج صاحبه حلالا ، وأن سبقهما الفارس الذي أدخله وهو يسمى المحلل أخذ المالين جميعا فإن سبق فلا شيء عليه - وباعدا هذا فحرام ، ولا يجوز أن يشترط على السابق اطعام من حضر ... " (٢)

(١) ابن حزم . مرجع سبق ذكره . ج ٧ ، ص ٥٢٨ . مسألة رقم ٩٧١ (كتاب الجهاد) .

(٢) المرجع السابق ، ج ٧ ، ص ٥٢٩ . مسألة رقم ٩٧٢ (كتاب الجهاد) .

تعليق الباحث :

يتضح من أراء المذاهب المختلفة في أن الرهان مباح في الشريعة الإسلامية وتحدد صورته المراهنة بأنه عوض أو جعل أو سبق يخرج أحده المتسابقين ، أو المتسابقين مع وجود محلل ، أو العوض الذي يخرج الامام أو غيره لمن يسبق ، وأن فكرة المحلل هي أن يكون من بين المتسابقين من يأخذ ولا يعطى فلا يكون قمارا .

وبالتالي فإن جوهر المراهنة في الشريعة الإسلامية هي أنها تجري بين المتسابقين أما بإخراج المال من بينهم أو يخرج أحدهم مثل الامام أو غيره وأنه للتحريض على المنافسة وحافزا للمتسابقين على بذل الجهد ومحاولة التفوق ، ولا يحصل على السبق الا من سبق من المشتركين في السباق .

أما فكرة المراهنة الحالية التي تجري سواء في مجال سباق الخيل أو في مجال كرة القدم وغير ذلك من الأنشطة ، فهي تركز أساسا على المشاهد الذي يتنبأ بنتائج السباقات في الخيل أو المباريات في الألعاب الأخرى ويدفع مبلغا من المال ، فإن صح تنبؤه أخذ أكثر مما دفع ، وإن لم يصح تنبؤه خسر ما دفعه ، وبذلك عرض ماله للخطر ، وهذا هو القمار بعينه ، فهو يراهن بغرض أخذ أكثر مما دفع دون أن يفعل شيئا سوى التنبؤ بالنتائج ، وهو ما حرمه الشرع .

وبالتالي تحرم المراهنة بشكلها الحالي والتي تتم في سباق الخيل أو في مباريات كرة القدم وغيرها من الأنشطة .

ثم أنه لا يجوز المراهنة الا في ثلاثة أنواع هي : الخف والحافر والنصل في المذاهب كلها ، الا عند الحنفية فقد زادوا عليها المسابقة على الأقدام ، وذلك لأن هذه الأنواع من آلات الحرب وأسبابها المأمور بتعلمها ، وتجاوز بغير عوض في كل نشاط تعلق به عاقبة حميدة .

ثم أن الجوائز والمكافآت والهدايا التي تعطى للاعبين في الأنشطة المختلفة تدخل في باب الهبات والعطايا وهي عطاء بغير عوض أو تمليك بغير عوض ، وهو أمر مباح في الشرع الشريف .

ثم أنه يجوز في المسابقات الرياضية الافتخار عند ظن الإصابة بالرمي أو الفوز بالمباراة أو التوفيق في التسديد ... الخ وهذا ما ذكره المالكية وذلك اغراء للفسير على المنافسة وكذلك يستحب ذكر الله ، وأيضا المفاخرة والتبخر في المشي دون تكبر وكبرياء .

وبالتالي فإن تبخر لاعبي كمال الأجسام ، وكذلك اللاعبين في الأنشطة المختلفة جائز ، ولكن دون تكبر في النفس ، وكذلك المفاخرة لاغراء المنافسة على محاولة بذل الجهد وزيادة حماسه للتنافس ، كلها أمور مباحة ، وفيها تدريب على مواقف الجهاد عند ملاقات الأعداء .

القضية السادسة : سفر المرأة

أولا - المذهب الحنلى :

” ... المرأة لا يجوز لها أن تخرج لسفر الحج الا مع محرم أو زوج عندنا ... ”
 وحجتنا فى ذلك حد يث ابن عباس رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لا يحل
 لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر فوق ثلاثة أيام ولياليها الا ومعها زوجها أو ذو
 رحم محرم منها فقال انى أريد الخروج فى غزوة كذا وان امرأتى تريد الحج فماذا أصنع
 فقال صلى الله عليه وسلم أخرج معها لا تفارقها ففى هذا دليل على أنهم فهموا مسن
 السفر الذى ذكره سفر الحج حتى قال السائل ما قال وفى أمر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الزوج بأن يترك الغزو ويخرج معها دليل على أنه ليس لها أن تخرج الا مع زوج
 أو محرم والمعنى فى ذلك أنها تنشى سفرًا عن اختيار فلا يحل لها ذلك الا مع زوج
 أو محرم كسائر الأسفار بخلاف المهاجرة فانها لا تنشى سفرًا ولكنها تقصد النجاة ...

فإذا منعت من الخروج لسفر الحج بسبب العدة فكذلك بسبب فقد المحرم وهذا
 لأن المرأة عرضة للفتنة واجتماع النساء تزداد الفتنة ولا ترتفع انما ترتفع بحافظ يحفظها
 ولا يطمع فيها وذلك المحرم وتفسيره من لا يحل له نكاحها على التأيد بسبب قرابة
 أو رضاع أو مصاهرة ، ألا ترى أنه يجوز له أن يخلو بها لأنه لا يطمع فيها
 اذا علم أنها محسنة عليه أبداً فكذلك يسافر بها ” (١) .

(١) السرخسى . مرجع سبق ذكره ، مج ٢ ، ج ٤ ، ص ١١٠ ، ١١١ (كتاب
 الحج) .

ثانياً - المذهب المالكي :

" (وزيادة محرم أو زوج كرفقة أمنت بفرض) يعنى ويشترط فى وجوب الحج على المرأة أيضا وجود زوج أو محرم فان لم يكن لها محرم ولا زوج فيجب عليها الخروج للحج فى الفرض فى رفقة مأمونة . . . لكن ظاهر كلام المصنف يقتضى أن المطلوب فى حقها وجود زوج أو محرم أو رفقة مأمونة فمن وجد من الثلاثة خرجت معه وظاهر النقل الستى وقعت عليها انما تخرج مع الرفقة المأمونة عند عدم الزوج والمحرم أو امتناعهما قال مالك فى الموطأ فى الضرورة من النساء التى لم تحج قط أنها ان لم يكن ذو محرم يخرج معها أو كان لها فلم يستطع أن يخرج معها أنها لا تترك فريضة الله عليها فى الحج وتخرج فى جماعة من النساء . . . وقال ابن الحاجب فان أبى أو لم يكن فرفقة مأمونة . . . (١) .

" . . . ما ذكره المصنف من السفر مع الرفقة المأمونة هو قول مالك وهو المشهور - قال فى التوضيح ونقل ابن بشير وابن بزيمة فى هذه المسألة ثلاثة أقوال قيل لاتسافر الا بأحدهما للحديث كانت ضرورة أم لا . . . وقيل تسافر مع الرفقة مطلقا . . . والمشهور تسافر فى الفريضة خاصة . . . ثم قال ونقل صاحب الاكمال الاتفاق على المنع فى غير الفريضة وقال ابن عبد الحكم لاتخرج مع رجال ليسوا منها بمحرم وهل مراده على الانفراد دون النساء فيكون وفاقا لما تقدم . . . وحمل سند قول ابن عبد الحكم على الكراهة . . . وما ذكره عن سند هو كذلك لكن بعيد ان تأوله على ما تأوله عليه القاضى ونصه اذا ثبت أن المحرم معتبر فهل تخرج مع ثقات الرجال قال ابن عبد الحكم الى آخره وقوله عند نساء محمول على رجال لا امرأة معهم فيكره لها الخروج معهم لما فيه من دعاء الحاجة الى مخالطتها لهم وكشفها عليهم فى بعض المآرب فان كان معهم نسوة ترتفق بهن وتستند اليهن لم يكره ذلك " (٢) .

" . . . فهم من قول المصنف بفرض أن سفرها فى التطوع لا يجوز الا بسزوج أو محرم وهو كذلك فيما كان على مسافة يوم وليلة فأكثر وسواء كانت شابة أو متجالة وقيس

(١) الخطاب . مرجع سبق ذكره ، مج ٢ ، ص ٥٢١ ، ٥٢٢ (كتاب الحج) .

(٢) المرجع السابق ، مج ٢ ، ص ٥٢٣ ، ٥٢٤ (كتاب الحج) .

ذلك الباجى بالعدد القليل ونصه هذا عندى فى الانفراد والعدد اليسير فأما فسى
القوافل العظيمة فهى عندى كالبلاد يصح فيها سفرها دون نساء ٠٠٠ ونقله عنه فسى
الاكمال وقبله ولم يذكر خلافه وذكره الزناتى فى شرح الرسالة على أنه المذهب فيقيـد
به كلام المصنف وغيره ونص كلام الزناتى اذا كانت فى رفقة مأمونة ذات عدد وعـدد
أوجيش مأمون من الغلبة والمحلة العظيمة فلا خلاف فى جواز سفرها من غير ذى محرم
فى جميع الأسفار الواجب منها والمندوب والمباح من قول مالك وغيره اذ لا فرق بسـين
ما تقدم ذكره وبين البلد هكذا ذكره القاسمى ٠٠٠ (١)

(١) المرجع السابق، مج ٢، ص ٥٢٤ (كتاب الحج) .

ثالثاً - المذهب الشافعى :

" قال الشافعى والأصحاب رحمهم الله تعالى : لا يلزم المرأة الحج الا اذا أمنت على نفسها بزواج أو محرم نسب ، أو غير نسب ، أو نسوة ثقات ، فأى هذه الثلاثة وجد لزمها الحج بلا خلاف ، وان لم يكن شئ من الثلاثة لم يلزمها الحج على مذهب المذهب سوا ، وجدت امرأة واحدة أم لا ... " (١) .

ولكن " هل يجوز للمرأة أن تسافر لحج التطوع ؟ أو لسفر زيارة وتجارة ونحوهما مع نسوة ثقات ؟ أو امرأة ثقة ؟ فيه وجهان وحكاهما الشيخ أبو حامد والماوردى - والمحاملى وآخرون من الأصحاب فى باب الاحصار وحكاهما القاضى حسين والبنفسوى والرافعى وغيرهم (أحدهما) يجوز كالحج (الثانى) وهو الصحيح باتفاقهم وهو المنصوص فى الأم وكذا نقلوه عن النص لا يجوز ، لأنه سفر ليس بواجب ، هكذا عللته البنفسوى " (٢) .

ومن ذلك وضع أن " سفرها وان قصر لغير فرض فحرام مع النسوة مطلقاً . وعليه حمل الشافعى الخبر السابق ، وفارق الواجب غيره بأن مصلحة تحصيله اقتضت الاكتفاء بأدنى مراتب مظنة الأمن بخلاف ما ليس بواجب فاحتيط معه فى تخصيصه الأمن ... " (٣) .

(١) النووى • مرجع سبق ذكره ، ج ٧ ، ص ٦٥ (كتاب الحج) .

(٢) المرجع السابق ، ج ٧ ، ص ٦٦ (كتاب الحج) .

(٣) الشافعى الصغير • مرجع سبق ذكره ، ج ٣ ، ص ٢٥ (كتاب الحج) .

رابعاً - المذهب الحنبلي :

”... الحج لا يجب على المرأة التي لا محرم لها لأنه جعلها بالمحرم كالرجل في وجوب الحج فمن لا محرم لها لا تكون كالرجل فلا يجب عليها الحج وقد نص عليه أحمد فقال أبو داود : قلت لأحمد امرأة موسرة لم يكن لها محرم هل يجب عليها الحج ؟ قال لا ، وقال أيضا المحرم من السبيل ، وهذا قول الحسن والنخعي وإسحاق وابن المنذر وأصحاب الرأي ، وعن أحمد أن المحرم من شرائط لزوم السعي دون الوجوب ... وعنه رواية ثالثة أن المحرم ليس بشرط في الحج الواجب ، قال الأثرم سمعت أحمد يسأل هل يكون الرجل محرماً لأم امرأته يخرجها إلى الحج ؟ فقال أما في حجة الفريضة فأرجو لأنها تخرج إليها مع النساء ومع كل من أمنت ، وأما في غيرها فلا . والمذهب الأول وعليه العمل^(١) .

من السابق يتضح أن المذهب على منع المرأة من السفر دون محرم معها حتى في الحج وهو الفرض الواجب عليها أداؤه ، فكيف فيما هو دونه من السفر إلى

(١) ابن قدامة : مرجع سبق ذكره ، ج ٣ ، ص ١٩٠ (كتاب الحج والمناسك) .

خامسا - مذهب أهل الظاهر :

لا يبيح أهل الظاهر سفر المرأة دون محرم لها إلا في الحج الواجب عليها وهو حج الفريضة وهذا يتضح من قولهم " وأما المرأة التي لازوج لها ولا ذا محرم يحج معها فأنها تحج ولا شئ " عليها ، فان كان لها زوج ففرض عليه أن يحج معها فان لم يفعل فهو عاص لله تعالى وتحج هي دونه وليس له منعها من حج التطوع " (١).

ويستشهد في ذلك بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يقول فيه
 " إذا استأذنكم نساؤكم إلى المساجد فأذنوا لهن " فأمر عليه السلام الأزواج وغيرهم
 أن لا يمنعوا النساء من المساجد ، والمسجد الحرام أجل المساجد قدرا . كما
 يستشهدون بقول الله تعالى " ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا " (٣: ٩٧)
 " فكل من نهى المرأة عن السفر إلا مع زوج أو ذي محرم عاما لكل سفر
 فوجب استثناء ما جاء به النص من إيجاب بعض الأسفار عليها من جملة النهي ، والحج
 سفر واجب فوجب استثناءه من جملة النهي " (٢) .

(١) ابن حزم . مرجع سبق ذكره ، ج٧ ، ص ٢٢٣ ، مسألة رقم ٨١٣ (كتاب الحج) .
 (٢) المرجع السابق ، ج٧ ، ص ٢٨ ، ٢٩ ، مسألة رقم ٨١٣ (كتاب الحج) .

تعليق الباحث :

يتضح من آراء المذاهب المختلفة في قضية سفر المرأة أن المرأة لا يجوز لها السفر بدون زوج أو محرم حتى ولو كان سفراً واجباً مثل الحج عند الحنفية والحنابلة وأباح أهل الظاهر السفر لها في الحج الواجب دون زوج أو محرم وحرّموا سفرها فسي غير الحج بلا زوج أو محرم .

أما الشافعية فإن السفر للحج الواجب يجوز مع النساء الثقات إذا لم يوجد زوج أو محرم ، ولهم قولان في سفر المرأة لحج التطوع ، وللتجارة ، والزيارة ، أحدهما يجوز أيضاً مع النساء الثقات إذا لم يكن هناك زوج أو محرم ، والآخر لا يجوز إلا مع زوج أو محرم .

ولكن المالكية أبحوا سفر المرأة في جميع لأسفار مع الرفقة المأمونة من الرجال والنساء ان لم يكن هناك زوج أو محرم .

وعلى هذا فإنه يباح عند المالكية وفي قول للشافعية سفر المرأة داخل القطر وخارجه في اللقاءات المحلية والدولية في المجال الرياضي مع الرفقة المأمونة والنساء الثقات وكذلك يباح لهن حضور معسكرات التدريب داخل وخارج الوطن ، وذلك كله مع الالتزام بأداب وشرائع الإسلام من ستر للعدوة المفروض سترها ، وعدم الخلوة بالأجنبي أو الأجنبية ، وعدم الخضوع بالقول من جانب النساء ، وطيب الكلام من جانب الرجال ... الخ .

القضية السابعة : العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين

" اتفقت كلمة علماء المسلمين على أن الدولة الإسلامية إنما تعتمد في تكوينها على الوحدة الدينية وأن جميع من جمعتهم هذه الوحدة هم أمة واحدة وإن اختلفوا في اللغة أو الجنس أو الحكومات أو الملوك أو سائر المميزات القومية ، لأن وحدة الدين غلبت كل هذه الفروق ... واختلفوا في أساس العلاقة بين الدولة الإسلامية وغيرها ، فقال فريق منهم : إن الإسلام يأمر بدعوة مخالفه إلى أن يدخلوا به ، وهذه الدعوة دعوتان دعوة باللسان ودعوة باللسان . فمن دعوا باللسان وبلغوا هذا الدين على وجه صحيح يتبين به الحق ولم يجيبوا الدعوة وجب على المسلمين دعوتهم بالسيف وقتالهم . وإن كانوا من مشركي العرب لا يحل الكف عن قتالهم حتى يسلموا . وإن كانوا من أهل الكتاب أو من مشركي غير العرب لا يحل الكف عن قتالهم حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون . وقبل الوصول إلى هذه الغاية لا تجوز مسالمتهم ولا يحل الكف عن قتالهم إلا للضرورة بأن كان بالمسلمين ضعف ومخالفتهم قوة فحينئذ تجوز المسالمة المؤقتة للضرورة ويجب أن تقدر هذه الضرورة بقدرها " (١) .

" وأصحاب هذا الرأي أسسوا السياسة الخارجية للدولة الإسلامية على القواعد الآتية : (٢)

- ١- الجهاد فرض ولا يحل تركه بأمان أو موادة إلا أن يكون الترك سبيلا إليه بأن كان الفرض منه الاستعداد حين يكون بالمسلمين ضعف ومخالفتهم في الدين قوة .
- ٢- أساس العلاقة بين المسلمين ومخالفتهم في الدين الحرب ما لم يطرأ ما يوجب السلم من أيمان أو أمان .

- ٣- دار الإسلام : هي الدار التي تجرى عليها أحكام الإسلام ويأمن من فيها بأمان المسلمين سواء كانوا مسلمين أم ذميين " .

(١) عبد الوهاب خلاف . السياسة الشرعية . دار الأنصار بالقاهرة ، ١٩٧٧م ، ص ٦٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٧-٧١ .

” وقال فريق آخر من العلماء أن أساس علاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدول لا تغاير ما قرره علماء القانون الدولي أساساً لعلاقات الدول الحاضرة • وأن الإسلام يجنح للسلم لا للحرب • وأنه لا يجوز قتل النفس لمجرد أنها تدين بغير الإسلام • ولا يبيح للمسلمين قتال مخالفيهم لمخالفتهم في الدين • وإنما يأذن في قتالهم ويوجهه إذا اعتدوا على المسلمين • أو وقفوا عقبة في سبيل الدعوة الإسلامية ليحولوا دون بشها فحينئذ يجب القتال دفعا للعدوان وحماية للدعوة • حتى إذا لم يكن من المخالف في الدين عدوان لا على المسلمين ولا على دعوتهم فلا يحل قتاله • ولا تحرم معاملته ومبادلته المنافع فلم يؤذن في القتال لأنه طريق الدعوة إلى الدين وإنما أذن فيه لحماية الدعوة من اعتداء المعتدين “ (١) .

” وأصحاب هذا الرأي أسسوا السياسة الخارجية للدولة الإسلامية على القواعد الآتية : (٢)

- ١- دعوة غير المسلمين إلى الإسلام فرض كفاية على الأمة الإسلامية إذا قام فريق منها سقط عن الباقيين • وإذا لم يقم به فريق منها كانت آثمة وذلك أن رسالة محمد صلى الله عليه وسلم عامة •••
- ٢- أساس العلاقة بين المسلمين ومخالفهم في الدين السلم • ما لم يطرأ ما يوجب الحرب من اعتداء على المسلمين أو مقاومة لدعوتهم بمنع الدعوة من بشها ووضع العقبات في سبيلها وفتنة من اهتدى إلى اجابتها •
- ٣- دار الإسلام هي الدار التي تسود فيها أحكامه ويأمن فيها المسلمون على الإطلاق ودار الحرب هي الدار التي تبدلت علاقتها السليمة بدار الإسلام بسبب اعتداء أهلها على المسلمين أو على بلادهم أو على دعوتهم أو دعائهم • وعلى هذا إنما يتحقق اختلاف الدارين بين الدولة الإسلامية وبلاد غير المسلمين الذين بدأوا المسلمين بالعدوان أو حالوا بينهم وبين بث دعوتهم

(١) المرجع السابق ، ص ٧١ ، ٧٢ •

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٤ ، ٧٦ •

وقام المسلمون بما يجب عليهم من دفع العدوان عنهم وحماية دعوتهم وقطعوا
بتلك البلاد علاقتهم وانقطعت العصمة بينهم بحيث يصبح أهل البلد ين لا يأمن
واحد منهم في بلاد الآخر .

أما الأمة غير الإسلامية التي لم تبدأ المسلمين بعدوان ، ولم تعترض لدعاة
الاسلام وتركهم أحرارا يعرضون دينهم على من يشاءون ، ويقومون براهينهم
بما يريدون ، لا تقاوم داعيا ولا تفتن مدعوا ، ولم ترسل اليها بعثة من الدعاة
فهذه لا يحل قتالها ولا قطع علاقتها السلمية ، والأمان بينها وبين المسلمين
ثابت ، لا يبذل أو عقد ، وإنما هو ثابت على أساس أن الأصل السلم ولم
يطرأ ما يهدم هذا الأساس من عدوان على المسلمين أو على دعوتهم .

" والنظر الصحيح يؤيد أنصار القائلين بأن الاسلام أسس علاقات المسلمين
بغيرهم على المسالمة والأمان لا على الحرب والقتال الا اذا أريدوا بسوء لفتنتهم عن
دينهم أو صددهم عن دعوتهم فحينئذ يفرض عليهم الجهاد دفعا للشر وحماية للدعوة وهذا
بين في قوله تعالى في سورة الممتحنة المدنية لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في
الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين . انما
ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخراجكم أن
تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون ، وقوله تعالى في سورة النساء المدنية ، فان
اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا اليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا ، وقوله في سورة
الأنفال المدنية ، وان جنحوا للسلم فاجنح لها ، وتوكل على الله ، وفي كثير من آي
الكتاب وأصول الدين ما يعزز هذه الروح السلمية ويبعد أن يكون الاسلام أسس علاقات
المسلمين بغيرهم على الحرب الدائمة وأن يكون فرض الجهاد وشرح القتال على أنسـه
طريق الدعوة الى الدين لأن الله نهي أن يكون اكراه على الدين وأنكر أن يكره الناس
حتى يكونوا مؤمنين . وكيف يتكون الايمان بالاكراه أو يصل السيف الى القلوب . ان
طريق الدعوة الى التوحيد والأخلاص لله وحده هي الحجة لا السيف ولو أن غير
المسلمين كفوا عن فتنهم وتركوهم أحرارا في دعوتهم ما شهر المسلمون سيفا ولا أقاموا
حربا " (١) .

(١) المرجع السابق ، ص ٧٧ ، ٧٨ .

” وهذا على الرأى الراجح من أن الأصل فى علاقة المسلمين بغيرهم السلم وأن الأمان ثابت بينهم لأنه أساس العلاقة ولم يطرأ ما ينقضه لا لأنه مكتسب ببذل أو عقد أو ذمة “ (١) .

ولذلك فقد ” قرر الاسلام المساواة بين الذميين والمسلمين فلهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم ، وكفل لهم حريتهم فأمر المسلمين أن يتركوهم وما يد ينون ولا يتعرضوا لهم فيما يعتقدون . وعلى أساس هذه المساواة لهم أن يتعاملوا مع المسلمين جميع المعاملات المباحة “ (٢) .

” وفى المعاملة وحسن العشرة شرع الاسلام من الأحكام ما شرح له صدور مخالفه وحببه اليهم ، وكفى أن الله سبحانه وتعالى نفى النهى عن برهم والاقساط اليهم وأباح للمسلمين طعامهم ، وأحل لهم ذبائحهم وأباح مصاهرتهم والتزوج منهم كما قال تعالى : ” وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ” وللزوجة غير المسلمة من الحقوق على زوجها ما للزوجة المسلمة . ونهى الله عن مجادلهم الا بالتي هى أحسن . ونصر علماء المسلمين على أن للمسلم أن يضيفهم ويذهب الى ضيافتهم ويتبادل معهم التهادى والتصافح ” (٣)

ومن المعاملات المباحة بين المسلمين وغير المسلمين جواز استعانة المسلمين بغير المسلمين على ما فيه خير ومنفعة المسلمين ” لأن النبى صلى الله عليه وسلم استعان بيهود بنى قينقاع ورضخ لهم واستعان بصفوان بن أمية فى هوازن “ (٤) . وذكر بعض العلماء ” جواز الاستعانة بشرط الحاجة والشوق ” . أما بدونها فلا تجوز “ (٥) .

” وعن الزهري أن النبى صلى الله عليه وسلم استعان بناس من اليهود فى خير وأسهم لهم وأن قرمان خرج مع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وهو

(١) المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(٤) محمد عبده ، الفتاوى الاسلامية ، ج ٢ ، ص ٢٠٠ ، المجلس الاعلى للشئون الاسلامية .
مج ٤ ، العدد (١٢) ، ص ١٤٣٠ .

(٥) المرجع السابق ، مج ٤ ، العدد (١٢) ، ص ١٤٣٠ .

مشارك فقتل ثلاثة من بنى عبد الدار حملة لواء المشوكين حتى قال صلى الله عليه وسلم
ان الله ليأزر هذا الدين بالرجل الفاجر . كما ثبت ذلك عند أهل السير . وخرجت
خزاعة مع النبي صلى الله عليه وسلم على قريش عام الفتح " (١) .

وكذلك من المباح بين المسلمين وغير المسلمين التهادى ففى " المحيط من
كتاب الكسب ذكر محمد فى السير الكبير لابس للمسلم أن يعطى كافرا حربيا أو ذميا
وأن يقبل الهدية منه لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث خمسمائة دينار إلى
مكحجين قحطوا وأمر بدفعها إلى أبى سفيان بن حرب وصفوان بن أمية ليفرقاها على
فقراء أهل مكة . ولأن صلة الرحم محمودة فى كل دين . والهداء إلى الغسير
من مكارم الأخلاق ، وفى السير الكبير للسرخسى لابس أن يصل الرجل المسلم المشرك
قريباً كان أو بعيداً محارباً كان أو ذمياً " (٢) ، " فاعطاء الكافر مباح ، وقبول ما أعطى
هو قبول ما أعطى المسلم " (٣) .

وكذلك ما ثبت فى سيرة عمر بن الخطاب رضى الله عنه من جواز مشاركة المسلم
لغير المسلم فى المسابقات الرياضية المشروعة وهو ما ورد فى حادثة مسابقة القبطى
لاين عمرو بن العاص فى مصر بعد فتحها وولاية عمرو بن العاص عليها . " فعن أنس أن
رجلاً من أهل مصر أتى عمر بن الخطاب فقال : يا أمير المؤمنين عائد بك من الظلم قال :
عذات معاذنا قال : سأبقت ابن عمرو بن العاص فسبقتة ، فجعل يضربنى بالسوط ويقول :
أنا ابن الأكرمين ، فكذب عمر إلى عمرو يأمره بالقدم ويقدم بابنه معه ، فقدم فقال عمر :
أين المصرى ؟ خذ السوط فاضرب ، فجعل يضربه بالسوط ويقول عمر : اضرب ابن
الأكرمين قال أنس فضرب ، والله لقد ضربه ونحن نحب ضربه ، فما أفلح عنه حتى تمنى
أنه يرفع عنه ، ثم قال للمصرى : ضع السوط على صلعة عمرو ، فقال يا أمير المؤمنين
انما ابنه الذى ضربنى وقد استغفرت منه ، فقال عمر لعمرو : مذكم تعبدتم الناس وقد
ولدتهم أمهاتهم أحرارا ؟ قال : يا أمير المؤمنين لم أعلم ولم يأتنى (ابن عبس
الحكم) " (٤) .

(١) المرجع السابق ، مج ٤ ، العدد (١٢) ، ص ١٤٣٠ ، ١٤٣١ .

(٢) المرجع السابق ، مج ٤ ، العدد (١٢) ، ص ١٤٣٧ .

(٣) ابن حزم . مرجع سبق ذكره ، ج ١٠ ، ص ١٤٤ ، مسألة رقم ١٦٤١ (كتاب الهبات) .

(٤) المتقى الهندى . كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال (بيروت : مؤسسة الرسالة

١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) ج ١٢ ، ص ٦٦٠ ، ٦٦١ .

(باب فضائل الصحابة) .

وإذا كانت هذه الحادثة تروى للاستشهاد على عدل عمر بن الخطاب فانها تدل من ناحية أخرى على إباحة التعامل بين المسلمين وغير المسلمين في المجال الرياضي ، وهو ما لم ينكره أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في عصر ثاني الخلفاء الراشدين .

كما أن هناك ثمة دليل آخر على إباحة الممارسة الرياضية مع غير المسلمين وهو حديث مصارعة الرسول صلى الله عليه وسلم لأحد المشركين ، " فعن سعيد بن جبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بالبطحاء فأتى عليه يزيد بن ركانة أو ركانة معه أعزله فقال له يا محمد هل لك أن تصارعني فقال ماتسبقتني قال شاة من غنم فصارعه فصرعه يعني فأخذ شاة قال ركانة هل لك في العود قال ماتسبقتني قال أخرى ذكر ذلك مرارا فصارعه النبي صلى الله عليه وسلم فصرعه فقال يا محمد والله ما وضع جنبي أحد إلى الأرض وما أنت بالذي يصرعني يعني فأسلم ورد عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم غنمه " (١) .

تعليق الباحث :

من العرض السابق للعلاقة بين المسلمين وغير المسلمين ، وضع أن هناك وجهتي نظر لهذه العلاقة ، أحدهما تؤسس هذه العلاقة على أساس الحرب ما لم يطرأ ما يوجب السلم من إيمان أو أمان ، والاخرى وهى الراجحة والتي تؤسس العلاقة بين المسلمين وغيرهم من المخالفين لهم فى الدين ، على المسالمة والأمان لا على الحرب والقتال ماداموا لم يعتدوا على المسلمين ولم يحولوا بينهم وبين تبليغ دعوتهم أعمالا بقول الله سبحانه وتعالى « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم » . فالأصل فى هذه العلاقة هو السلم ، وعلى أساس هذه العلاقات السلمية بين المسلمين وغيرهم فالمسلمين أن يتعاملوا معهم جميع المعاملات البهامة ، وكفى أن الله سبحانه نفى النهى عن برهم والاقساط اليهم وحل للمسلمين طعام الذين أوتوا الكتاب ، وأباح مآثرتهم ، ونهى علماء المسلمين على أن للمسلم أن يضيفهم ويذهب الى ضيافتهم ويتبادل معهم التهادى والتصافح ، وكذلك أباح صلة المسلم للمشرك ، والاهداء اليه وكذلك قبول ما أعطى ، وأباح الاستعانة بهم واستئجارهم على ما فيه منفعة وخير للمسلمين .

وعلى أساس هذه العلاقة التى أساسها السلم بين المسلمين وغير المسلمين فإنه يجوز ممارسة الأنشطة الرياضية وتبادل الضيافة معهم والتهادى والمصافحة ، وكذلك يجوز الاستعانة بهم سواء كانوا لاعبين أو مدربين أو حكما . الخ لما فيه منفعة للفرق الاسلامية ، اذا ما كان هناك حاجة اليهم .

القضية الثامنة : الموسيقى والغناء

أولا - المذهب الحنفى :

الموسيقى والغناء عند الحنفية حرام الا المستثنى من ذلك كالضرب على السدف بلا جلاجل فى ليلة العرس وطبل الغزاة والحجاج والقافلة والغناء لدفع الوحشة أو للاستفادة به فى فهم القوافى والفصاحة ، ويتضح ذلك من قولهم فىمن دعى الى وليمة وعلم أن " هناك لعب وغناء قبل أن يحضرها فلا يحضرها لأنه لا يلزمه اجابة الدعوة اذا كان هناك منكر ... ودلت المسألة على أن الملاحى كلها حرام حتى التغنى بضرب القضيب ... " (١) .

ووضح كذلك من تحريمهم الاستئجار على الغناء والنوح ، " قال شيخ الاسلام علاء الدين الاسبيجاني فى شرح الكافى ولا تجوز الاجارة على شىء من الغناء والنسج والمزامير والطبل وشىء من اللهو ولا على الحداء وقراءة الشعر ولا غيره ولا أجر فسى ذلك وهذا كله قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد لأنه معصية ولهو ولعب والاستئجار على المعاصى واللعب لا يجوز لأنه منهى عنه ... وقوله كالمزامير والطبل والطبل انما يكون منهيا اذا كان للهو أما اذا كان لغيره فلا بأس به كطبل الغزاة وطبل العرس ألا ترى الى ما قال فى الأجناس ولا بأس أن يكون ليلة العرس دف يضرب به ليشهر ذلك ويعلن به النكاح وقال ظهير الدين اسحاق اللؤلؤجى فى كتاب الكراهة من فتاواه رجل استأجر رجلا ليضرب له الطبل ان كان للهو لا يجوز لأنه معصية وان كان للغزاة والقافلة يجوز لأنه طاعة ... " (٢) .

" واختلفوا فى التغنى المجرد قال بعضهم حرام مطلقا والاستماع اليه معصية ... وهو اختيار شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ولو سمع بغتة فلا اثم عليه ومنهم من قال لا بأس بأن يتغنى ليستفيد به فى فهم القوافى والفصاحة ومنهم من قال يجوز التغنى

(١) الزيلعى . مرجع سبق ذكره ، مج ٦ ، ص ١٣ (كتاب النكاح) .
(٢) الشلبى . مرجع سبق ذكره ، مج ٥ ، ص ١٢٥ (كتاب الاجارة) .

لدفن الوحشة إذا كان وحده ولا يكون على سبيل اللهو واليه مال شمس الأحمسة
المرخسى رحمه الله لأنه يروى ذلك عن بعض الصحابة رضى الله عنهم أجمعين ولو كان في
الشعر حكم أو عبر أو فقه لا يكره وكذا لو كان فيه ذكر امرأة غير معينة وكذا لو كانت
معينة وهي ميتة وإن كانت حية يكره^(١).

وأجاز أبو يوسف الضرب على الدف للصبي والمرأة في بيتها ، " . . . قال الشيخ
أبو العباس الناطقى في الأجناس قال في كتاب الكراهية املاء " سألت أبا يوسف عمن
الدف أكرهه في غير العرس مثل المرأة في منزلها والصبي قال فلا أكرهه وأما السدى
يجى " منه اللعب الفاحش والغناء فأنى أكرهه " (٢) .

واعتبروا المزامير والمعارف المختلفة منكر يجب على سامعه تغييره وأن يدخل
على مرتكبيه دون إذن حيث ورد " . . . فأما إذا كان الدخول لتغيير المنكر بأن سمع
في دار صوت المزامير والمعارف فليدخل عليهم بغير إذنهم لأن تغيير المنكر فـرض
فلو شرط الاذن لتعذر التغيير " . . . (٣) .

(١) الزيلعي . مرجع سبق ذكره ، مج ٦ ، ص ١٤ (كتاب النكاح) .
(٢) الشلبى . مرجع سبق ذكره ، مج ٦ ، ص ١٣ (كتاب النكاح) .
(٣) الكاسانى الحنفى . مرجع سبق ذكره . ج ٦ ، ص ٢٩٦٣ (كتاب الاستحسان) .

ثانيا - المذهب المالكي :

الموسيقى والغناء حرام عند المالكية الا ما استثنوه من آلات مثل الدف والكبر في العرس ، فقد " سئل مالك عن الرجل يدعى الى الصنيع فيجد به اللعب أيدخل قال ان كان الشيء الخفيف مثل الدف والكبر الذي يلعب به النساء فما أرى به بأسا قال ابن رشد يريد بالصنيع صنيع العرس أو صنيع العرس والملاك على ما قاله اصبح فسي سماعه لأن ذلك هو الذي رخص فيه لما يستحب من اعلان النكاح . . . " (١) .

وكذلك " اتفق أهل العلم فيما علمت من اجازة الدف وهو الغريال في العرس واختلفوا في الكبر والمزهر على ثلاثة أقوال أحدها أنهما يحملان جميعا محمل الغريال ويدخلان مدخله في جواز استعمالها في العرس وهو قول ابن حبيب (والثاني) أنه لا يحمل واحد منهما محمله ولا يدخل معه ولا يجوز استعماله في عرس ولا غيره . وهو قول اصبح في سماعه . . . (والثالث) أنه يحمل محمله ويدخل مدخله في الكبر وحده دون المزهر وهو قول ابن الملقاسم . . . ولابن كنانة في المدونة اجازة البوق في العرس فقليل معنى ذلك في البوقات والزمارات التي لاتلهى كل الالهة . . . " (٢) .

" . . . وقال ابن رشد في المقدمات ولايجوز تعمد شيء من اللهو ولا من آلات الملاهي ورخص في الدف في النكاح وفي الكبر والمزهر أقوال انتهى ثم ذكر فسي الدف بالجلال مانصه قال القرطبي لما استثنى الدف فيما ذكرناه من المواضع لايلحق بذلك الطارات ذات الصلاصل والجلال لما فيها من زيادة الاطراب . . . " (٣) .

" ومذهب مالك أن الطار الذي فيه الصراصر محرم وكذلك الشبابة . . . " (٤)

(١) الخطاب . مرجع سبق ذكره ، مج٤ ، ص ٧ (كتاب الوليمة) .

(٢) المرجع السابق ، مج٤ ، ص ٧ (كتاب الوليمة) .

(٣) المرجع السابق ، مج٤ ، ص ٧ (كتاب الوليمة) .

(٤) المرجع السابق ، مج٤ ، ص ٦ (كتاب الوليمة) .

" وقال الشيخ جعفر بن ثعلب الأديب الشافعي المصري في كتابه المسمى بالاعتناء في أحكام السماع وذهبت طائفة إلى إباحة الدف في العرس والعيد وقدوم الغائب وكل سرور حادث وهذا ما أورده الغزالي في الأحياء والقرطبي المالكي في كشف القناع لما ذكر أحاديث تقتضي المنع قال قد جاءت أحاديث تقتضي الإباحة في النكاح وأوقات السرور فتستثنى هذه المواضع من المنع المطلق " (١) .

كل ما أباحه المالكية في العرس وأوقات السرور لا يرتبط بغناء فالغناء عند هم من الباطل ، " قال القاسم بن محمد إذا جمع الحق والباطل يوم القيامة كان الغناء من الباطل وكان الباطل في النار وقال أصبغ والباطل كله محرم على المؤمنين " (٢) .

(١) المرجع السابق ، مج ٤ ، ص ٦٦ ، ٧ (كتاب الوليمة) .

(٢) المرجع السابق ، مج ٤ ، ص ٨ ، ٩ (كتاب الوليمة) .

ثالثاً - المذهب الشافعي :

الغناء من غير آلة مطربة مكروه عند الشافعية ولا يحرم فقد ورد " ويكره الغناء " وسماعه من غير آلة مطربة ، لما روى ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل " ولا يحرم لما روى أن النسبي صلى الله عليه وسلم مر بجارية لحسان بن ثابت وهي تقول :

هل على ويحكمها ان لهوت من حرج

فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا حرج انشاء الله . وروى أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت : كان عندى جارتان تغنيان فدخل أبو بكر رضي الله عنه فقال مزمار للشيطان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " فانه غنى لنفسه أو سمعنا جارتيه ولم يكرمه لسم ترد شهادته ، لأن عمر رضي الله عنه كان اذا دخل داره يرنم بالبيت والبيتين ، واستؤذن عليه لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وهو يترنم ، فقال أسمعني يا عبد الرحمن ، قال نعم قال انا اذا خلونا في منازلنا نقول كما يقول الناس " (١) .

وروى عن أبي الدرداء رضي الله عنه - وهو من زهاد الصحابة وفقائهم - أنه قال اني لأجم قلبي شيئا من الباطل لأستعين به على الحق . فأما اذا أكثر من الغناء أو اتخذ صنعة يغشاه الناس للسمع أو يدعى الى المواضع ليغني ردت شهادته لأنه سفه وترك للمرأة ، وان اتخذ جارية ليجمع الناس لسماعها ردت شهادته لأنه سفه وترك مروءة ودناءة " (٢) .

أما الموسيقى فهي حرام حيث ورد " ويحرم استعمال الآلات التي تطرب من غير غناء كالعود والطنبور والمعزفة والطبل والمزمار ، والدليل عليه قوله تعالى (ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله) قال ابن عباس الملاهى . وروى

(١) النووي . مرجع سبق ذكره ، ج ١٨ ، ص ٤٦٥ (كتاب الشهادات) .

(٢) المرجع السابق ، ج ١٨ ، ص ٤٦٦ (كتاب الشهادات) .

عبد الله ابن عمرو بن العاصي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ، ان الله حرم على أمتي الخمر والميسر والمزمار والكوبة والقنينين ، فالكوبة الطبل والقنين اليربط " (١) .

"... ويجوز ضرب الدف في العرس والختان دون غيرهما لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ، اعلنوا النكاح واضربوا عليه بالدف ، ويكره القضيب الذي يزيد الغنا طربا ولا يطرب اذا أنقره لأنه تابع للغناء ، فكان حكمه حكم الغناء... " (٢)

" أما الحداء فهو مباح ... روت عائشة رضي الله عنها قالت : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر ، وكان عبد الله بن رواحه جدي الحداء وكان مسع الرجال ، وكان أنجشه مع النساء ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن رواحه (حرك بالقوم) ، فاندفع يرتجز فتبعه أنجشه فأعتقت الأبل في السير ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا أنجشه رويدك رقبا بالقوارير... " (٣)

" ويجوز استماع نهيد الاعرابي لما روى عمرو بن الشريد عن أبيه قال : أردفني رسول الله صلى الله عليه وسلم وراءه ثم قال أمعك شيء من شعر أمية بن أبي الصلمت فقلت نعم فأشدته بيتا فقال هيه فأشدته ، فأشدته بيتا آخر فقال هيه ، فأشدته الى أن بلغ مائة بيت " (٤) .

ولكن " لو أخبر طبيبان عدلان بأن المريض لا ينفعه لمرضه الا العود عـمـلـ بخبرهما وحل له استماعه كالتداوي بنجس فيه خمر ، وعلى هذا يحمل قول الحلبي سباح استعمال آلة اللهو اذا نفعت من مرض : أي لمن به ذلك المرض وتعين الشفاء في سماعه " (٥) .

(١) المرجع السابق ، ج ١٨ ، ص ٤٦٦ (كتاب الشهادات) .

(٢) المرجع السابق ، ج ١٨ ، ص ٤٦٦ (كتاب الشهادات) .

(٣) المرجع السابق ، ج ١٨ ، ص ٤٦٦ (كتاب الشهادات) .

(٤) المرجع السابق ، ج ١٨ ، ص ٤٦٧ (كتاب الشهادات) .

(٥) الشافعي الصغير ، مرجع سبق ذكره ، ج ٨ ، ص ٢٩٧ (كتاب الشهادات) .

وكذلك الغناء قد يصبح جائزا ، " قال الأذرى : أما ما أعتيد عند محاولته عمل وحصل ثقل كحدا ، الأعراب لا بلهم وغناء النساء لتسكين صغارهم فلاشك في جوازه ، بل ربما يندب اذا نشط على سير أو رغب في خير كالحدا في الحج والغزو ، وعلى هذا يحمل ما جاء عن بعض الصحابة ، ومتى اقترن بالغناء آلة محرمة فالقياس كما قاله الزركشى تحريم الآلة فقط وقفاء الغناء على الكراهة " (١) .

(١) المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٢٩٦ (كتاب الشهادات) .

رابعاً - المذهب الحنبلي :

الموسيقى على ثلاثة أضرب عند الحنابلة : * (محرم) وهو ضرب الأوتار والنايات والمزامير كلها والعود والطنبور والمعزفة والرباب ونحوها فمن أدام استماعها ردت شهادته لأنه يروى عن علي رضي الله عنه أنه قال ،، إذا ظهرت في أمتي خمس عشرة خصلة حل بهم البلاء ،، فذكر منها اظهار المعازف والملاهي . . . وضرب مباح وهو الدف فان النبي صلى الله عليه وسلم قال ،، اعلنوا النكاح واضربوا عليه بالدف ،، أخرجه مسلم . وذكر أصحابنا وأصحاب الشافعي أنه مكروه في غير النكاح لأنه يروى عن عمر أنه كان إذا سمع صوت الدف بعث فنظر فان كان في وليمة سكت وان كان في غيرها عمس بالدرة . ولنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة جاحمه فقالت اني نذرت ان رجعت من سفرك سالما أن أضرب على رأسك بالدف فقال النبي صلى الله عليه وسلم ،، أوف بنذرك ،، رواه أبو داود . ولو كان مكروها لم يأمرها به وان كان مندورا . . . وأما الضرب به للرجال فمكروه على كل حال لأنه انما كان يضرب به النساء والمختشون المتشبهون بهن . . . فأما الضرب بالقضيب فمكروه اذا انضم اليه محرم أو مكروه كالتصفيق والغناء والرقص وان خلا عن ذلك كله لم يكره لأنه ليس بآلة ولا يطرب ولا يسمع منفردا بخلاف الملاهي . . . (١) .

* واختلف أصحابنا في الغناء فذهب أبو بكر الخلال وصاحبه أبو بكر عبد العزيز الى اباحته ، قال أبو بكر عبد العزيز والغناء والنوح معنى واحد مباح مالم يكن معه منكر ولا فيه طعن وكان الخلال يحمل الكراهة من أحمد على الأفعال المذمومة لا على القول بعينه وروى عن أحمد أنه سمع عند ابنه صالح قولا فلم ينكر عليه وقال له صالح يا أباي ليس كنت تكره هذا ؟ فقال انه قيل لي أنهم يستعملون المنكر . ومن ذهب الى اباحته من غير كراهة سعد ابن ابراهيم وكثير من أهل المدينة والعنبري لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : كانت عندي جاريثان تغنيان فدخل أبو بكر فقال

(١) ابن قدامة . مرجع سبق ذكره ، ج ١٢ ، ص ٣٩ - ٤١ (كتاب الشهادات) .

مزمور الشيطان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، دعهما فانها أيام عيد ، متفق عليه . وعن عمر رضي الله عنه أنه قال : الغناء زاد الراكب . واختار القاضي أنه مكروه غير محرم وهو قول الشافعي قال هو من اللهو المكروه ، وقال أحمد الغناء ينبت النفاق في القلب لا يعجبني ^(١) .

(١) المرجع السابق ، ج ١٢ ، ص ٤١ - ٤٢ (كتاب الشهادات) .

خامسا - مذهب أهل الظاهر :

أباح ابن حزم سماع الغناء والموسيقى بعد أن قام بتفنيد كل الأدلة التي جاء بها كل من رأى بتحريمها أو كراهيتها ، ورد على من قالوا أن الغناء من الباطل استشهاده بقول الله عز وجل ، فماذا بعد الحق إلا الضلال ١٠: ٣٢ ، بقوله : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ، إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى ، فمن نوى باستماع الغناء عونا على معصية الله تعالى فهو فاسق ، وكذلك كل شيء غير الغناء ، ومن نوى به ترويح نفسه ليقوى بذلك على طاعة الله عز وجل وينشط نفسه بذلك على البر فهو مطيع محسن ، وفعله هذا من الحق ، ومن لم ينو طاعة ولا معصية ، فهو لغو ومعفو عنه كخروج الإنسان إلى بستانه متنزها ، وقعوده على باب داره متفرجا وصباغة ثوبه لازورديا أو أخضرا أو غير ذلك ، ومد ساقه وقبضها وسائر أفعاله ... (١)

"... قال أبو محمد : فلما لم يأت عن الله تعالى ، ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تفصيل بتحريم شيء ما ذكرنا صح أنه كله حلال مطلق ، فكيف وقد روينا من طريق مسلم ... عن عائشة أم المؤمنين ، أن أبا بكر دخل عليها وعندها جارتان تغنيان وتضريان - ورسول الله صلى الله عليه وسلم مسجى بشويه - فانتهرهما أبو بكر ، فكشف رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه وقال : دعهما يا أبا بكر فانتهرا أيام عيسد " (٢) .

"وبه أيضا إلى عمرو بن الحارث ... عن عائشة أم المؤمنين ، قالت : دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندى جارتان تغنيان بغناء بعث فاضطجع على الفراش وحول وجهه فدخل أبو بكر فانتهرنى وقال لى : أمزمار الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : دعهما ، .

فان قيل : قد رويتم هذا الخبر من طريق أبي أسامة عن أبيه عن عائشة وقال فيه : وليستا بمغنيات ؟ قلنا : نعم ، ولكنها قد قالت : انهما كانتا تغنيان ، فالغناء منها قد صح ، وقولها ليستا بمغنيات ، أى ليستا بمحستين ، وهذا كله لا حجة فيه ، إنما الحجة فى إنكاره صلى الله عليه وسلم على أبي بكر قوله : أمزمار الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم . فصح أنه مباح مطلق لا كراهية فيه

(١) ابن حزم . مرجع سبق ذكره ، ج ٩ ، ص ٧١٠ ، ٧١١ . مسألة رقم ١٥٦٦ (كتاب البيوع) .
(٢) المرجع السابق ، ج ٩ ، ص ٧١٢ . مسألة رقم ١٥٦٦ (كتاب البيوع) .

وأن من أنكره فقد أخطأ بلا شك .

ومن طريق أبي داود أحمد بن عبيد الغداني . . . عن نافع مولى ابن عمر قال : سمع ابن عمر زمزما فوضع أصبعيه في أذنيه ، ونأى عن الطريق وقال لي : يا نافع هل تسمع شيئا ؟ قلت لا ، فرفع أصبعيه من أذنيه وقال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم وسمع مثل هذا وصنع مثل هذا ، قال أبو محمد : هذه هي الحجة القاطعة بصحة الأسانيد ، ولو كان المزمار حراما سماعه لما أباح عليه السلام لابن عمر سماعه ، ولو كان عند ابن عمر حراما سماعه لما أباح لنافع سماعه ، ولأمر عليه السلام بكسره وبالسكوت عنه ، فما فعل عليه السلام شيئا من ذلك ، وإنما تجنب عليه السلام سماعه كتجنبه أكثر المباح من أكثر أمور الدنيا ، كتجنبه الأكل متكئا ، وأن يبيت عند دينار أو درهم ، وأن يعلق السر على السهوة في البيت والستر الموشى في بيوت فاطمة فقط " (١) .

ولذلك فقد أباح ابن حزم بيع وشراء الآلات الموسيقية والمغنيات وبالتالى استئجار كل ذلك ، فعنده " بيع الشطرنج ، والمزامير ، والعيدان ، والمعازف ، والطنابير : حلال كله ، ومن كسر شيئا من ذلك ضمنه . . . وكذلك بيع المغنيات وامتصاصهن ، قال تعالى ، خلق لكم ما فى الأرض جميعا ٢ : ٢٩ ، وقال تعالى ، وأحل الله البيع ٢ : ٢٧٥ ، وقال تعالى ، وقد فصل لكم ما حرم عليكم ٦ : ١١٩ ، ولم يأت نص بتحريم بيع شئ من ذلك ، ورأى أبو حنيفة الضمان على من كسر شيئا من ذلك ، واحتج المانعون بآثار لا تصح ، أو يصح بعضها ولا حجة لهم فيها . . . " (٢) .

وقد نحى منحنى ابن حزم علم من أعلام الحديث بالقرن الخامس الهجرى وهو ابن القيسراني حيث قام بتفنيد أدلة الذين قالوا بالتحريم أو بالكراهة للسمع بأنواعه سواء كان من الناس أم من الآلات ودحضها ثم أصدر حكمه بجواز السماع بأنواعه ، وقال " . . . وقد جاءت السنة الصحيحة ، بأن النبي صلى الله عليه وسلم ، استمع

(١) المرجع السابق ، ج ٩ ، ص ٢١٢ - ٢١٤ . مسألة رقم ١٥٦٦ (كتاب البيوع) .

(٢) المرجع السابق ، ج ٩ ، ص ٧٠١ . مسألة رقم ١٥٦٦ (كتاب البيوع) .

الغناء ، وأمر باستماعه ، وأنكر على من أنكر ذلك . . . (١) ، " وأما ضرب الدف والاستماع اليه فنقول : انه سنة ، سمعه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر بضربه ، لا ينكره الا جاهل مخالف للسنة " (٢) .

" وأما القول فى استماع القضيبي والأوتار ويقال له : التغيير . ويقال لـ : الطقطقة أيضا فلا فرق بينه وبين الأوتار اذ لم نجد فى إباحته وتحريمه أثرا لأصحيحها ولا سقيما ، وإنما استباح المتقدمون استماعه ، لأنه مما لم يرد الشرع بتحريمه ، فكان أصله الإباحة . وأما الأوتار ، فالقول فيها كالقول فى القضيبي لم يرد الشرع بتحليلها ولا بتحريمها . وكل ما أوردوه فى التحريم ، فغير ثابت عن الرسول صلى الله عليه وسلم . " (٣) ، " وأما القول فى المزامير والملاهي فقد وردت الأحاديث الصحيحة بجواز استماعها . . . " (٤) .

وهناك من العلماء المحدثين من أجازوا الغناء والموسيقى فيقول يوسف القرضاوى : " والذي أراه أن الغناء فى ذاته لا حرج فيه ، وهو داخل فى جملة رطب الطيبات ، أو المستندات التى أباحها الاسلام ، وأن الاثم إنما هو فيما يشتمل عليه أو يقترب به من العوارض التى تنقله من دائرة الحل الى الحرمة ، أو الكراهية التحريمية . وأكثر من ذلك أنه يستحب فى المناسبات السارة ، اشاعة للسرور . وترويحاً للنفس ، وذلك كأيام العيد والعرس وقدوم الغائب ، وفى وقت الوليمة ، والعقيقة عند ولادة المولود " (٥) .

ويؤكد يوسف القرضاوى أن الأحاديث النبوية التى وردت فى تحريم الغناء لم تخل من الطعن فيها عند فقهاء الحديث فيقول : " أما ما ورد فيه من أحاديث نبوية فكلها مشخنة بالجراح لم يسلم منها حديث من طعن عند فقهاء الحديث وعلمائه . قال القاضى أبو بكر ابن العربى : لم يصح فى تحريم الغناء شئ " (٦) .

(١) ابن القيسرائى . السماع ج ٢٠ ص ٢٠٠ . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م . ص ٧٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٦٣ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٧١ .

(٥) يوسف القرضاوى . مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٠ .

(٦) المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .

ويضع يوسف القرضاوى قيوداً لابد من مراعاتها فى أمر الغناء :

- ١- فلا بد أن يكون موضوع الغناء مما لا يخالف أدب الاسلام وتعاليمه ، فإذا كانت هناك أغنية تمجد الخمر أو تدعو الى شربها مثلاً ، فإن أدائها حرام ، والاستماع اليها حرام ، وهكذا ما شابه ذلك .
- ٢- وربما كان الموضوع غير مناف لتوجيه الاسلام ، ولكن طريقة أداء المغنى له تنقله من دائرة الحل الى دائرة الحرمة ، وذلك بالتكسر والتميع وتعمد الاشارة للفرائز ، والاغراء بالفتن والشهوات .
- ٣- كما أن الدين يحارب الغلو والاسراف فى كل شىء حتى فى العبادة ، فمما بالك فى الاسراف فى اللهو ، وشغل الوقت به ، والوقت هو الحياة . لاشك أن الاسراف فى المباحات يأكل وقت الواجبات . وقد قيل بحق : ما رأيت اسرافاً الا وبجانبه حق مضيع .
- ٤- تبقى هناك أشياء يكون كل مستمع فيها مفتى نفسه ، فإذا كان الغناء أولون خاص منه يستثير غريزته ، ويغريه بالفتنة ، ويطنس فيه الجانب الحيوانى على الجانب الروحانى . فعليه أن يتجنبه حينئذ ، ويسد الباب الذى تهب منه رياح الفتنة على قلبه وخلقه ، فيستريح ويريح .
- ٥- ومن المتفق عليه أن الغناء يحرم اذا اقترن بسحرما ت أخرى كأن يكون فى مجلس شرب أو تخالطه خلاعة أو فجور ، فهذا هو الذى أنذر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهله وسامعيه بالعذاب الشديد حين قال : (ليشربن أناس من أمتى الخمر يسمونها بغير اسمها ، يعزف على رؤوسهم بالمعازف والمغنيات يخسف الله بهم الأرض ، ويجعل منهم القردة والخنازير)^(١) .

(١) المرجع السابق ، ص ٢٥٣ .

تعليق الباحث :

يتضح من العرض السابق لأراء المذاهب المختلفة في الغناء والموسيقى اختلاف حكم الغناء والموسيقى من مذهب لآخر وفيما يجوز منه وما يحرم .

فالغناء المجرى - الذى لا يصحبه آلة من الآلات المحرمة - مباح عند الحنفية لدفع الوحشة لا للهو ، وللاستفادة به فى فهم القوافى والفصاحة ، أما الموسيقى فهى حرام الا المستثنى منها كالضرب على الدف بلا جلاجل فى ليلة العرس وطبل الغزاة والحجاج والقافلة .

أما الغناء عند المالكية فهو من الباطل والباطل كله محرم على المؤمنين ، والموسيقى حرام الا المستثنى من آلات مثل الدف والكبر والمزهر فى العرس ، وذهب جماعة منهم الى اباحة الدف فى العرس والعيد وقدوم الغائب وكل سرور حادث .

وحكم الغناء عند الشافعية الكراهة لا التحريم بلا آلة مطربة ، ويجوز استماعه من المرأة الأجنبية عند أمن الفتنة ، ولكن لا يجب الاكثار من الغناء أو اتخاذه صنعة وبيع للاستعانة به على عمل أو حمل ثقل ، وكذلك غناء النساء لتسكين صغارهم ، بل ربما يندب اذا نشط على سير أو رغب فى خير كالحدا فى الحج والغزو ، كما يجوز الاستماع الى نشيد الاعراب ، ولكن الموسيقى عندهم حرام الا ما حاز من آلات اللهو مثل الدف فى العرس والختان دون غيرهما ، وتباح آلة اللهو اذا نفعت من مرض .

أما الغناء عند الحنابلة فهو مباح ما لم يكون معه منكر ولا فيه طعن ، وحكم الموسيقى عندهم على ثلاثة أوجه فمنها المحرم وهو ما عدا الدف والضرب على القضيب ومنها المكروه وهو الضرب على القضيب اذا ما انضم اليه محرم أو مكروه ، ومباح وهو الدف والضرب به للرجال مكروه .

أما أهل الظاهر فقد أباحوا كلا من الموسيقى والغناء فان كان الاشتغال بهما للترويح عن النفس تقوية على طاعة الله سبحانه وتعالى وتنشيطا للنفس فالمشتغل به مطمع محسن وفعله من الحق ، ومن لم ينهها لاشتغال به طاعة ولا معصية ، فهو لغو معفو عنه ، ولذلك فقد أباحوا بيع وشراء الآلات الموسيقية والمغنيات واستئجار ذلك كله .

وكذلك اتضح أن ممن ذهبوا الى اباحة الغناء والموسيقى علم من أعلام الحديث بالقرن الخامس الهجرى هو ابن القيسراني ، وأيضا بعض علماء المسلمين المحدثين على اباحة الغناء والموسيقى بشروط وضعوها ، وقالوا باستحبابهما في المناسبات السارة .

وعلى هذا فانه يجوز الغناء المجرد بلا آلة مطربة في المجال الرياضى على مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة وذلك لأنه يستعان به على أداء حركات بدنية تهدف الى فائدة الجسم والنفس والعقل بل يندب على مذهب الشافعية لانه تنشيط على سير وتغيب فى خير .

وكذلك يباح استخدام الطبل على مذهب الحنفية والشافعية والقضيب على مذهب الحنابلة وذلك لضبط ايقاع الحركات الرياضية واتقانها .

ويجوز استخدام الموسيقى والغناء في المجال الرياضى على رأى أهل الظاهر ومن هذا حذروهم من العلماء المسلمين القدامى والمحدثين ، سواء كان الغناء مقترنا بالموسيقى أم لا ، طالما لم يرتبط ذلك بمنكر أو محرم أو لم يؤدي الى فساد أو فتنه .

القضية التاسعة : الاعلام الرياضى بالصوت والصورة

أولا - المذهب الحنفى :

صوت المرأة عند الحنفية مكروه خوفا من الفتنة فقد ورد " (وليس على النساء آذان ولا اقامة) لأنها سنة الصلاة بالجماعة وجماعتهن منسوخة لما فى اجتماعهن من الفتنة وكذلك ان صلين بالجماعة صلين بغير آذان ولا اقامة لحديث رابطة قالت كسا جماعة من النساء عند عائشة رضى الله عنها فأمتنا وقامت وسطنا وصلت بغير آذان ولا اقامة ولأن المؤذن يشهر نفسه بالصعود الى أعلى المواضع ويرفع صوته بالآذان والمرأة ممنوعة من ذلك لخوف الفتنة " (١) * (وان أذنت لهن امرأة جاز) لحصول المقصود وهو مكروه لأن آذان النساء من المحدثات لم يكن فى السلف وكل محدثة بدعة ولأن فسى صوتها فتنة ... (٢) .

والتصاوير مكروهة عند الحنفية فقد ورد " وتكره التصاوير فى البيوت لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سيدنا جبريل عليه الصلاة والسلام أنه قال لاندخل بيتا فيه كلب أو صورة . ولأن امساكها تشبه بعبدة الأوثان الا اذا كانت على البسيط أو الوسائد الصغار التى تلقى على الأرض ليجلس عليها تكره ، لأن دوسها بالأرجل اهانة لها فامساكها فى موضع الاهانة لا يكون تشبها بعبدة الأصنام الا أن يسجد عليها فيكره لحصول معنى التشبه ، ويكره على الستور وعلى الأزر المضروبة على الحائط وعلى الوسائد الكبار وعلى السقف لما فيه من تعظيمها ، ولو لم يكن لها رأس فلا بأس لأنها لا تكون صورة بل تكون نقشا فان قطع رأسه بأن خاط على عنقه خيطا فذاك ليس بشئ لأنها لم تخرج عن كونها صورة بل ازدادت حلية كالطوق لذوات الأطواق

(١) السرخسى . مرجع سبق ذكره ، مج ١ ، ج ١ ، ص ١٣٣ (كتاب الصلاة) .

(٢) المرجع السابق ، مج ١ ، ج ١ ، ص ١٣٨ (كتاب الصلاة) .

من الطيور ثم المكروه صورة ذى الروح • فأما صورة ما لا روح له من الأشجار والقناديل ونحوها فلا بأس به " (١) .

ويتضح أن المذهب على كراهة تصاوير ذى الروح غير المتهنة كراهة تحريرية أما تصاوير ذى الروح المتهنة فهي مكروهة كراهة تغزيرية ، فى حين أن صور ما لا روح له حكمها الإباحة •

(١) الكاسانى الحنفى • مرجع سبق ذكره ، ج ٦ ، ص ٢٩٦٧ ، ٢٩٦٨ (كتاب الاستحسان) •

ثانيا - المذهب المالكي :

صوت المرأة عند أكثر المالكية عورة وحكم رفعه الكراهة فقد ورد " . . . وأذان النساء للفرائض فذلك مكروه . . . ووجه المذهب أن رفع الصوت في حق النساء مكسروه مع الاستغناء عنه لما فيه من الفتنة وترك الحياء وإنما تسمع المرأة نفسها ومن يدنس منها في موضع الجهر كصلاتها وتلبيتها . . . وقال ابن فرحون وأما الأذان فممنوع فسي حقهن قاله اللخمي لأن صوتها عورة . . . وقوله لأن صوتها عورة نحوه لابن يونس قال ابن ناجي في شرح المدونة واعترضه شيخنا أبو مهدي بأن الصواب أن يقول لأن رفع صوتها عورة لرواية الصحابة عن غير امهات المؤمنين قال وقاله ابن هارون قال ابن ناجي لضرورة التعليم وكذلك يجوز بيعها وشراؤها . . . " (١) .

أما حكم التصوير فهو مكروه فقد ورد " (قال ابن القاسم) وسألت مالكا عن التماثيل تكون في الأسرة والقياب والمنار وما أشبهه (قال) هذا مكسروه لان هذه خلقت خلقا (قال) وما كان من الثياب والبسط والوسائد فهذا يمتن (قال) وكان أبو سلمة بن عبد الرحمن يقول ما كان يمتن فلا بأس به وأرجو أن يكون خفيفا ومن تركه غير محرم له فهو أحب الي . . . " (٢) .

وكذلك " . . . قال مالك في صور على قدر الشبر يجعل لها وجوه لاخير فيها وليس التجسر فيها من تجر الناس ابن رشد قوله لاخير فيها يقتضي الكراهة دون التحريم ولذلك أجازها اصيغ ومعناه أنها ليست مصورة بصورة الانسان انما فيها شبه الوجوه بالتزيق فصارت كالرقم ولذلك أجازها اصيغ وكلما قل الشبه قوى الجواز وكلما جاز اللعب به جاز بيعه . . . " (٣) .

وقد ورد في شرح الأبي لصحيح مسلم في (باب أحاديث قوله لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة) " قوله (ولا صورة) (ع) بغضوا أن يدخلوها للصورة التي

(١) الخطاب . مرجع سبق ذكره . مج ١ ، ص ٤٣٥ (كتاب الصلاة) .

(٢) مالك بن أنس . المدونة الكبرى . بيروت : دار صادر ، ١٣٢٣ هـ . ج ١ ، ص ٩١ .

(٣) المواق . مرجع سبق ذكره ، مج ٤ ، ص ٢٦٣ (كتاب البيوع) .

ضاهى بها صانعها خلق الله سبحانه وأجمعوا على منع تصوير ماله ظل وعلى منسح دخول ما هو فيه وعلى وجوب تغييره وكسره الا ما روى من الرخصة فى لعب صغير البنات فى اللعب بهن لكن كره مالك للرجل أن يشتري ذلك لابنته لأنه ليس من اخلاق ذوى المروءة وقيل ان لعب البنات منسوخ بهذه الأحاديث .

واختلف فى تصوير ما لا ظل له فكرهه ابن شهاب فى أى شىء صور من حائط أو ثوب أو غيرها وأجاز ابن القاسم تصويره فى الثياب وكره مالك ما صور فى غير ثوب أو فى ثوب لا يمتنهن وهو أصح الأقاويل والجامع بين الأحاديث " (١) .

ومن هذا يتضح أن المذهب على حرمة ما له ظل من التصاوير لذى الروح وهى التماثيل واستثنى من ذلك لعب البنات ، وعلى الكراهة التنزيهية لما لا ظل له اذا ما كان غير ممتنهن ، فان كان ممتنهن فلا بأس فيه .

(١) الايبى المالكى . مرجع سبق ذكره ، مج ٥ ، ص ٣٩٤ (كتاب اللباس والزينة) .

ثالثا - المذهب الشافعى :

صوت المرأة عند الشافعية ليس بعورة فقد ورد " وصوت المرأة ليس بعورة " ويجوز الاصغاء اليه عند أمن الفتنة ، وندب تشويهه اذا قرع بابها فلا تجيب بصوت رخيم . . . " (١) ، وفى مناقشة ما لو أذنت المرأة لصلاة الغرض " . . . هل يحرم على سامعها السماع فيجب سد الأذان أم لا ؟ فيه نظر والأقرب الثانى لأنه لا يحرم سماع الغناء منها ونحوه الا عند خوف الفتنة . . . " (٢) .

والتساوير عند الشافعية حرام اذا ما كانت لذى روح فيما لا يعد ممتنها ، أما اذا كانت فيما يمتن فليست بحرام ، وكذلك كل ما لا روح فيه ، وقد ورد للامام النووى فى شرحه لصحيح مسلم باب تحريم صورة الحيوان : " قال أصحابنا وغيرهم ممن العلماء تصوير صورة الحيوان حرام شديد التحريم وهو من الكبائر لأنه متوعد عليه بهذا الوعيد الشديد المذكور فى الأحاديث وسواء صنع بهما يمتن أو بغيره فصنعته حرام بكل حال لأن فيه مضاهاة لخلق الله تعالى وسواء ما كان فى ثوب أو بساط أو درهم أو دينار أو فلس أو اناء أو حائط أو غيرها وأما تصوير صورة الشجر ورحال الابل وغير ذلك مما ليس فيه صورة حيوان فليس بحرام هذا حكم نفس التصوير وأما اتخاذ المصور فيه صورة حيوان فان كان معلقا على حائط أو ثوبا ملبوسا أو عمامة ونحو ذلك مما لا يعد ممتنها فهو حرام وان كان فى بساط يداس ومخدة ووسادة ونحوها مما يمتن فليس بحرام . . . ولا فرق فى هذا كله بين ما له ظل وما لا ظل له هذا تلخيص مذهبننا فى هذه المسئلة " (٣) .

ولذلك حرم المذهب الاستئجار لتصوير كل ذى روح حيث ورد " ولا استئجار لتعليم التوراة والانجيل والسحر والفحش والنجوم والرمل . . . ولا للزمر والنياحة وحمل الخمر غير المحترمة لا للاراقة ولا لتصوير الحيوانات وسائر المحرمات . . . " (٤) ، فقد اعتبر المذهب تصوير الحيوانات من المحرمات التى لا تجوز الاجارة عليها .

- (١) الخطيب . مرجع سبق ذكره ، ج ٣ ، ص ١٢٩ . كتاب النكاح .
 (٢) الشبرايملى القاهرى . حاشية الشبرايملى على نهاية المحتاج الى شرح المنهاج .
 شركة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ،
 ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م . ج ١ ، ص ٤٠٧ (كتاب الصلاة)
 (٣) النووى . شرح صحيح مسلم . مرجع سبق ذكره ، ج ١ ، ص ٨١ (كتاب اللباس والزينة) .
 (٤) الخطيب . مرجع سبق ذكره . ج ٢ ، ص ٣٣٧ (كتاب الاجارة) .

رابعاً - المذهب الحنبلي :

ورد في صوت المرأة ما يدل على أنه ليس بعورة حيث جاء " . . . وليس صوت الأجنبية عورة ، على الأصح ، ويحرم التلذذ بسماعه ولو بقراءة . . . " (١) .

أما التصاوير لذى الروح فمكروهة عند الحنابلة ان كانت معلقة ، ومباحة أن كانت مبسوطة في موضع يوطأ أو يتكأ عليه كالتي في البسط والوسائد ، أما النقوش بصور الشجر وما شابهها مما لا روح فيها فهي باس فيها ، فقد ورد في شأن من دعى السي وليمة وأجاب الدعوة ، " فان رأى نقوشاً وصور شجر ونحوها فلا بأس بذلك لأن تلك نقوش فهي كالعلم في الثوب وان كانت فيه صور حيوان في موضع يوطأ أو يتكأ عليها كالتي في البسط والوسائد جاز أيضاً وان كانت على الستور والحيطان وما لا يوطأ وأمكنه حطها أو قطع رؤوسها فعل وجلس وان لم يكن ذلك انصرف ولم يجلس وعلى هذا أكثر أهل العلم . . . وقد روى عن أبي طلحة أنه قيل له ألم يقل النبي صلى الله عليه وسلم " لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا كلب " قال ألم تسمعه قال " لا رقماً في ثوب " متفق عليه وهو محمول على ما ذكرناه من أن المباح ما كان مبسوطة والمكروه منه ما كان معلقاً . . . " (٢) . ومن الواضح أن الكراهة لما كان معلقاً وذى روح كراهة تحريمية بدليل أن المذهب اعتبرها منكر يلزم تغييره ، وأما ما كان ممتنعاً فهو مباح .

(١) أبى عبد الله محمد بن مفلح . الفرق . دار مصر للطباعة بالفجالة . ج ٥ ، ١٣٨٣ هـ

— ١٩٦٣ م ، ص ١٥٧ (كتاب النكاح) .

(٢) ابن قدامة . مرجع سبق ذكره . ج ٨ ، ص ١١١ ، ١١٢ (كتاب الوليمة) .

خامسا - مذهب أهل الظاهر :

صوت المرأة عند أهل الظاهر ليس بعورة حيث ورد "والجهر والاسرار فسى قراءة التطوع ليلا ونهارا : مباح للرجال والنساء ؟ ان لم يأت منع من شىء من ذلك ، ولا ايجاب لشىء من ذلك فى قرآن ولا سنة ؟ فان قيل : تخفض النساء ؟ قلنا : ولم ؟ ولم يختلف مسلمان فى أن سماع الناس كلام نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم مباح للرجال ولا جاء نص فى كراهة ذلك من سائر النساء " (١) .

التصاوير عند الظاهرية مكروهة غير محرمة فى الستور ، وفى الوسائد وغير الستور ليست مكروهة الاستخدام بها " فقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كسره الستر المعلق فيه التصاوير فجعلت منه وسادة فلم ينكرها - فصح أن الصور فى الستور مكروهة غير محرمة ، وفى الوسائد ، وغير الستور ليست مكروهة الاستخدام بها " (٢) .

وصوت المرأة عند الجمهور ليس بعورة فقد ورد " . . . وصوت المرأة ليس بعورة لأن نساء النبى صلى الله عليه وسلم كن يتكلمن الصحابة وكانوا يستمعون منهن أحكام الدين ، ولكن يحرم سماع صوتها ان خيفت الفتنة ولو بتلاوة القرآن " (٣) .

وكذلك مما يستدل به على أن صوت المرأة ليس بعورة حادثة " المرأة التى ردت على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه حينما أراد أن يحدد المهور فتلت عليه قول الحق سبحانه : ، وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا ، فقال : أصابت امرأة وأخطأ عمر . فلو كان صوتها عورة لاعترضها أمير المؤمنين " (٤) .

(١) ابن حزم . مرجع سبق ذكره ، ج ٣ ، ص ٨٤ ، مسألة رقم ٢٩٥ (كتاب الصلاة) .

(٢) المرجع السابق ، ج ٩ ، ص ٦٤٧ . مسألة رقم ١٥٣٨ (كتاب البيوع) .

(٣) نخبة من العلماء . الفقه على المذاهب الأربعة . دار الشعب . ص ١٤٢ ، (كتاب الصلاة) .

(٤) ابراهيم الجمل . فقه المرأة المسلمة . القاهرة : مكتبة القرآن بالفجالة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٠ م . ص ١١٣ .

وبذلك أفتى أحد العلماء المعاصرين حين رد على سؤال : هل صوت المرأة عورة ؟ فأجاب صوت المرأة ليس بعورة ، الا اذا حاولت ترخيمه وترقيقه لافتتان الناس به أو أن صوتها رقيق يفتن الرجال وهى تبالغ فى ذلك ودليلنا قول الحق سبحانه وتعالى : " فلا تخضعن بالقول فيطمع الذى فى قلبه مرض " (الأحزاب - ٣٢) " (١) .

وكذلك بالنسبة لصورة ذى الروح وان كانت غير متهنئة ، فقد أباحها بعض العلماء المحدثين فقد جاء رد على سؤال ورد فيه " تقوم الكثير من السيدات والفتيات بنسج أو رسم صور الحيوانات على الورق أو القماش لتزيين بها الحوائط ، فهل هذا حرام ؟ لاشئ فى ذلك ، ولكن ما حرم هو ما يفعله البعض لتقديس هذه الحيوانات . أما أن ترسم لكى تستعمل فى الزينة فلا مانع من ذلك " (٢) .

وما يتعلق بهذا البحث من أنواع التصاوير هو التصوير الفوتوغرافى (الشمسى) وهو نوع مستحدث لم يكن على عهد أئمة الفقه القدامى ، ولذا فقد أفتى فيها علماءنا المعاصرين على أساس من آراء الأئمة السابقين فى التصاوير فذهب بعضهم الى التحريم أو الكراهة لها على أساس أنها تدخل ضمن التصاوير سواء المجسمة منها أو غير المجسمة ، ومنهم من ذهب الى اباحتها وهم الذين لا يحرمون الا الصور المجسمة التى لها ظل وهى التماثيل .

ولكن الرأى الراجح بين جمهور العلماء المحدثين هو الجواز ذلك أنها حبيس للظل ، وهذا الرأى أورده صاحب كتاب " فقه السنة " بقوله بعد أن استعرض آراء الأئمة القدامى فى التصاوير ، " كل ما سبق ذكره خاص بالصورة المجسدة التى لها

(١) محمد متولى الشعراوى . الفتاوى . أعده وعلق عليه وقدم له السيد الجميلى ، القاهرة : (مكتبة القرآن بالفجالة . لاتارىسخ) ،

الجزء السابع ، ص ٣٤ .

(٢) محمد متولى الشعراوى . أنت تسأل والاسلام يجيب . القاهرة : (دار المسلم ، ١٣٠٤ هـ - ١٩٨٣ م) ، ج ١٠ ، ص ٦٨ .

ظل . أما الصور التي لا ظل لها ، كالنقوش في الحوائط وعلى الورق والصور التي توجد في الملابس والستور والصور والفوتوغرافية فهذه كلها جائزة " (١) .

وكذلك يقول مؤلف كتاب الحلال والحرام في الاسلام : " وما لا خفاء فيه أن كل ما ورد في التصوير والصور ، إنما يعنى الصور التي تنحت أو ترسم حسب ما ذكرنا أما الصور الشمسية - التي تؤخذ بآلة الفوتوغرافيا - فهي شئ مستحدث لم يكن في عصر الرسول . . ولا سلف المسلمين ، فهل ينطبق عليه ما ورد في التصوير والمصورين ؟ أما الذين يقصرون التحريم على التماثيل (المجسمات) فلا يرون شيئاً في هذه الصور ، وخصوصاً إذا لم تكن كاملة . وأما على رأى الآخرين فهل تقاس الصور الشمسية على تلك التي تبدعها ريشة الرسام ؟ أم أن العلة التي نصت عليها بعض الأحاديث في عذاب المصورين - وهي أنهم يضاهون خلق الله - لا تتحقق هنا في الصورة الفوتوغرافية ؟ وحيث عدت العلة عدم المعلول كما يقول الأصوليون ؟

أن الواضح هنا ما أفتى به المغفور له الشيخ محمد بخيت مفتي مصر (أن أخذ الصورة الفوتوغرافية - الذي هو عبارة عن حبس الظل بالوسائط المعلومة لأرباب هذه الصناعة - ليس من التصوير المنهى عنه في شئ " لأن التصوير المنهى عنه هو إيجاد صورة وصنع صورة لم تكن موجودة ولا مصنوعة من قبل ، يضاهى بها حيواناً خلقه الله تعالى ، وليس هذا المعنى موجوداً في أخذ الصورة بتلك الآلة " (٢) .

" هذا ، ومن المقرر أن لموضع الصورة أثراً في الحكم بالحرمة أو غيرها - ولا يخالف مسلم في تحريم الصورة إذا كان موضوعها مخالفاً لعقائد الاسلام ، أو شرائعه وآدابه ، فتصوير النساء عاريات أو شبه عاريات ، وإبراز مواضع الأنوثة والفتنة منهن ، ورسمهن أو تصويرهن في أوضاع مثيرة للشهوات ، موقظة للغرائز الدنيا ، كما نرى ذلك واضحاً في بعض المجلات والصحف ، ودور (السينما) . . كل ذلك مما لا شك

(١) السيد سابق . مرجع سبق ذكره ، مج ٣ ، ص ٣٦١ .

(٢) يوسف القرضاوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٩ - ١٠٠ .

فى حرمة وحرمة تصويره ، وحرمة نشره على الناس ، وحرمة اقتناؤه واتخاذة فى البيوت أو المكاتب والمجلات ، وتعليقه على الجدران ، وحرمة القصد الى رؤيته ومشاهدته " (١) .

ويؤكد كذلك على اباحتها فى موضع آخر فيقول " وأما الصور الشمسية (الفوتوغرافية) فالأصل فيها الاباحة ، ما لم يشتمل موضع الصورة على محرم ، كتقديس صاحبها تقديسا دينيا ، أو تعظيمه تعظيما دينويا ، وخاصة اذا كان المعظم من أهل الكفر أو الفسوق كالوثنيين والشيوعيين والفنانين المنحرفين " (٢) .

ولما كان التليفزيون جهاز يعتمد على الصورة فان حكمه يكون حكم الصورة الشمسية فيكون مباحا ان انتفتت الصورة وآداب وشرائع الاسلام . والى هذا المعنى كانت فتوى أحد العلماء المعاصرين حيث قال ردا على سؤال : التليفزيون حلال أم حرام ؟ فقال " فى كثير من الآلات التى خلقها الله لانقول هذه حلال أم حرام ... السكين مثلا لانقول هى حلال أم حرام لكن نقول فى أى مجال نستعملها ؟ المهم استعمالها واتجاه حركتك فيها ... كذلك فالتليفزيون لن نقول هو حلال أم حرام الا اذا حددت اتجاه حركتك فيه ، وهى التى يقال عنها حلال أم حرام " (٣) .

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

(٣) محمد متولى الشعراوى . مرجع سبق ذكره ، ج ١ ، ص ٦٥ .

تعليق الباحث :

يتضح من العرض السابق أن صوت المرأة مكروه سماعه عند الحنفية خوفاً من الفتنة ، ورفعها عند المالكية عورة وحكمه الكراهة ، وليس بعورة عند الشافعية ولا يحرم سماع الغناء منها ونحوه إلا عند خوف الفتنة ، وهو كذلك ليس بعورة عند الحنابلة وإن كان يحرم التلذذ بسماعه وأيضاً ليس بعورة على رأى أهل الظاهر وعند الجمهور ما لم يكن فيه خضوع بالقول .

وعلى هذا فإنه يباح للمرأة التى تعمل فى مجال الاعلام الرياضى بالراديو أو التلفزيون أن تمارس مسئولياتها فى هذا المجال كاملة من اجراء لأحداث أو ادارة حوار ، أو تعليق على أحداث رياضية أو تقديم لبرامج رياضية ، ما لم يكن هناك خضوع بالقول ، مع التزام بأداب الاسلام من ستر عورة وعدم خلوة وغير ذلك .

أما التصوير فإنه رغم اختلاف المذاهب المختلفة فى حكم صور ما فيه روح ان لم يكن متبهن ، فان المذاهب كلها أجمعت على أن صورة ما فيه روح لا حرمة فيها اذا ما كانت متبتهة بل هى على الاباحة .

وعلى هذا فإنه يباح استخدام صور ما فيه روح أغراضا للرمى مثل مسابقة الضرب على الخنزير ، حيث أن الغرض للرمى يعتبر متبتهنا غير محترم .

وكذلك ما ذهب اليه العلماء المحدثين من اباحة الصور الفوتوغرافية ومشاهدة التلفزيون لأنه صورة كذلك ، ما لم تكن هذه الصورة موضوعها مخالفا لشرائع الاسلام وآدابه .

وعلى هذا يباح نشر صور اللاعبين الرجال فى الأنشطة المختلفة لتدعيم الخبر الرياضى بالصورة مع ارتدائهم الزى الرياضى بصوره المختلفة من بدلة تدريب أو شورت أو مايوه باعتبار أن عورة الرجل هى السوأتان ، وكذلك يباح عرض المباريات الرياضية التى يرتدى فيها اللاعبون الرجال الشورت أو المايوه بالتلفزيون ، ففى كل ذلك لم يحدث كشف للعورة المغروضة سترها وهى القبل والدبر .

وكذلك يجوز نشر صور اللاعبات وهن يرتدين بدلة التدريب الساترة للعبورة مع غطاء الرأس والعنق لأن بدن المرأة كله عبورة ، وعلى أن تكون بدلة التدريب غسيري محددة لأجزاء الجسم لأن ذلك حراما . وكذلك يجوز نشر صورة وجه اللاعبه مع غطاء الرأس والعنق .

وبالتالى فانه يباح عرض لقطات من تدريب السيدات وكذلك مبارياتهن اذا ما كن يرتدين بدلة التدريب التى تستر العبورة مع غطاء الرأس والعنق .

ويحرم عرض صورهن بالجرائد والمجلات أو عرض مبارياتهن أو لقطات من تدريبهن وهن مرتديات الشورت أو المايوه بالتلفزيون ، لكشف العبورة ، حيث تضمن موضوع الصورة ما يخالف آداب الاسلام وشرائعه .

وعلى ضوء ما سبق أيضا فى الصوت والصورة ، يتضح أنه يجوز للرجال العاملين فى مجال الاذاعة والتلفزيون من اجراء الأحاديث المختلفة مع اللاعبات والسيدات العاملات فى المجال الرياضى اذا ما كان هناك التزام بآداب الاسلام من ستر للعبورة وعدم خلوة وغير ذلك ، وكذلك يجوز العمل مع الزميلات فى مجال الاعلام ومشاركتهم تقديم البرامج الرياضية .

وكذلك يجوز فى مجال الاشراف الرياضى عمل الرجال مع النساء والعكس ما لم يكن هناك مخالفة لآداب الاسلام وشرائعه من خضوع فى القول من جانب النساء أو فحش فى القول من جانب الرجال وعدم التزام بالقول الطيب من الجانبين أو كشف لعبورة أو خلوة بأجنبية أو بأجنبى .

وكذلك يجوز للسيدات العاملات فى الاعلام الرياضى الاشتراك فى نقل مباريات الرجال وهم يرتدون الشورت أو المايوه ، أو اجراء أحاديث معهم بالملعب أو الاستديوم ما لم يكن هناك خلوة مع التزامهن بارتداء ما يستر عوراتهن وهى بالنسبة لهن جميع بدنهن عدا الوجه والكفين وكذلك الالتزام بالقول الطيب وعدم الخضوع بالقول .

ولا يجوز اشتراك الرجال العاملين في الاعلام الرياضى فى نقل مباريات ومسابقات النساء وهن يرتدين الشورت أو المايوه ، لأنه يحرم على الأجنبى النظر الى عورة المرأة الأجنبية عنه وهى جميع بدنهما عدا الوجه والكفين والقدمين ، ويجوز عند ارتدائهن بدلة التدريب •

ويباح نشر صور البنات اللاتي لم يبلغن بعد سن الحيض وكذلك عرض مبارياتهن ومسابقاتهن بالتلفزيون وهن يرتدين الشورت أو المايوه ، لأن التكليف بستر العورة وسائر التكالييف يتعلق بالبلوغ •